ⵉⴼⴽⴰ ⴱⴰⴱ ⵏ ⵡⴰⴷⴷⵓⵔ
ⵉⵏⴰⵡ ⴰⵎⴰⵜⴰⵢ ⵙ ⵜⵎⵀⴷⴰ
ⵏ ⵓⵍⵓⵇⵣⵎ ⵏ ⵜⵔⵓⵜⵀⵜ ⵜⴰⵎⵣⵡⴰⵔⵓⵜ
ⵏ ⵓⵙⴳⴳⵯⴰⵙ ⵓⵣⵔⵉⴼ ⵡⵉⵙⵙ ⴽⵕⴰⴹ

www.amazigh.press
ⴰⵎⴰⵣⵉⵖ
العالم الأمازيغي
AMAZIGH world
amadalpresse

Vive azawad Libre - Non à la colonisation France

La paix au Mali et l'autonomie politique de l'Azawad

المديرة المسؤولة: أمينة ابن الشيخ أوكدورت - الإيداع القانوني 2001/0008 - الترقيم الدولي: 1114/1476 العدد: 273 أكتوبر 2023/2973 OCTOBRE – ⴽⵜⵓⴱⵔ الثمن: 5 دراهم /1.5 Euro

مدونة الأسرة:

تعديل أم تغيير شامل ؟

زلزال 8 شتنبر:

إعادة اعمار حقيقي رهين بالحفاظ على خصائص الموروث الأمازيغي

www.amadalamazigh.press.ma amadalamazigh@yahoo.fr Amadalpresse Amadalpresse @Amadalpresse

ⴰⵎⵙⴰⵡⴰⴹ
ⵏ ⵍⵎⴰⵖⵔⵉⴱ

ⵜⵉⴽⵏⵓⵍⵓⵊⵢⴰ ⵜⴰⵎⴰⵢⵏⵓⵜ ⵖ ⵜⵙⵏⵓⵔⴰⵢⵜ ⵏⵏⵓⵏ

ⵜⵓⴳⵜ
ⵏ ⵉⵙⵜⴰⵢⵏ

ⴰⵣⵕⴼ
ⵙ ⵓⵕⴹⴰⵍ

ⵜⴰⵡⵓⵔⵉ ⴹⴰⵕⵜ
ⵓⵣⵣⵏⵣⵉ

أمينة ابن الشيخ

صرخة لابد منها

من الصعب ان يعود التائه إلى الطريق إن فقد البوصلة»، وهذا هو حال الكثير ممن رضع الأمازيغية من ثدي أمه، ومناسبة قولي هذا، أنه من عادتي التي لن أبدل عنها تبديلا أني أتكلم بأمازيغيتي وبلغتي الأم، كلما ولجت محلا تجاريا كبيرا أو صغيرا . إلا أن ما حدث هذه المرة، هو عندما دخلت أحد المحلات التجارية غير بعيد عن مقر سكناي، وتواصلت بالأمازيغية (تعبير تاشلحيت) مع أحد العاملين بالمتجر، أجابني بالدارجة، وكررت السؤال، ورد مرة أخرى بالدارجة، فثار فضولي وسألته، إن كان يتقن الأمازيغية أما لا، فأجاب بالإيجاب، وتساءلت عن سبب عدم تواصله معي بها، فكان تبريره أن الشابة التي تشتغل معه في المحل لا تفهم الأمازيغية، وبالتالي فعليه أن يتكلم باللغة التي تفهمها هي، استغربت كثيرا لهذا الرد، واستفسرت إن كانت هي صاحبة المحل، فأجاب بالنفي، وزاد بأنها عاملة مثله.

نفس الموقف لاحظته من خلال فيديو، توصلت به عبر «الواتساب»، لشاب يسأل آخرا، وطال الحوار بين الاثنين، ما دفع أصدقاء أحدهم بأن ينادونه، ويلحون عليه بأن يسرع للالتحاق بهم، فأجابهم بالأمازيغية، ظنا منه أن محاوره لا يعرف ما يقول، يطلب منهم «أن ينتظروا حتى يعرف غرض هذا الشاب، ومن تلك الأسئلة الكثيرة التي وجهها إليه، وكأنه يريد أن يتزوج به»، وكانت المفاجأة هي أنه رد عليه محاوره بأمازيغية سليمة قبل أن ينهي كلامه على أنه امازيغي هو أيضا، واستوعب جيدا كل ما دار بينه وبين أصدقاءه.

هي نماذج وأخرى كثيرة تحيلنا على طرح مجموعة من الأسئلة. أولها لماذا لا يمارس المغربي والمغربية حقهم الطبيعي في التحدث باللغة الأمازيغية، علما أنها حاليا رسمية بقوة الدستور؟ يصعب التكهن بجواب قطعي واحد منفصل عما هو تاريخي وسياسي ونفسي، ومقالنا هذا لن يسع للتفصيل والتحليل في هذه الأسباب، وسنقتصر في القول على أن في ذهنية كل أمازيغي، ولأسباب متشابكة فيها، ما هو سياسي وثقافي ونفسي، وكأن لغته الام لا تتجاوز المنزل او بالأحرى بلدته (تامازيرت)، وبالتالي يترسخ في ذهنه أنها ليست لا لغة المدينة، ولا لغة الشارع، فبالأحرى لغة الإدارة ولغة الاعلام .... وإن لغة الشارع والمؤسسات و»الميكروفونات» هي الدارجة في المقام الأول، تليها الفرنسية، التي ليس لها أي وضع قانوني ولا دستوري.

ففي الوقت الذي تعمل فيه الدولة وتسخر كل مجهوداتها من أجل ادراج الامازيغية في المؤسسات الإدارية والتعليمية والحياة العامة، أصبحنا وللأسف نلاحظ أن مواطنين ومواطنات يرفضون التحدث بها معتبرينها دون مستقبل، ويخرجونها بالتالي من منازلهم ومن محلاتهم التجارية ومن حياتهم الخاصة. هكذا أصبحت الأمهات، رغم عدم إتقانهن للدارجة يفضلن التحدث بها مع أبنائهن، بل نجد مناضلين ومناضلات في المجال الثقافي الأمازيغي أنفسهم يفضلون التحدث بالدارجة والفرنسية مع أبنائهم دون الأمازيغية، أكثر من هذا وذلك، هناك مغاربة لا يجدون أدنى حرج في التصريح بكونهم لا يعرفون الأمازيغية، وبالمقابل يستحيون من الجهر بعدم معرفتهم اللغة الفرنسية، وغيرها من اللغات الأجنبية، وتجد هؤلاء في الضفة الأخرى يوجهون سهام النقد للدولة المغربية في عدم تفعيلها للطابع الرسمي للأمازيغية، وهكذا استقل المناضلون والمناضلات من كل أشكال الدفاع عن الأمازيغية، ولم يكلفوا أنفسهم عناء الاشتغال في الجمعيات والتنظيمات من خلال تنظيم لقاءات وندوات فكرية وأنشطة للأطفال، وخير دليل على ذلك غياب الجمعيات، التي تهتم بالشأن الثقافي الامازيغي في مواكبة احداث الزلزال، الذي ضرب الأطلسين، الصغير والكبير، كما أنه يلاحظ غياب على مستوى تأطير الساكنة المتضررة، وغياب على مستوى تأطير وتنشيط ورشات للأطفال داخل مراكز الإيواء التي أقيمت إلى جانب الدور والمنازل التي أتى عليها الزلزال.

نعم إن الزلزال أظهر فشل المناضلين الأمازيغ، فلم يستطيعوا أن يواكبوا أوضاع المنكوبين بلغاتهم الأم، ورأينا كيف تركوا أماكنهم شاغرة، لما يسمونهم بالمؤثرين، وسنحوا الفرصة لكل من هب ودب ومن كل بقاع العالم ليحاور المتضررين بكل الالسن ولاحظنا كيف تم استغلال معاناة المغاربة وتمت المتاجرة بالقيم الأمازيغية وتحول وضع الأمازيغي بالمناطق المنكوب إلى مادة دسمة لجلب «اللايكات» و»البرطجات». وحتى أولئك الأمازيغ الذين صعدوا الجبال ليبحثوا عن الخبر و»البوز»، تواصلوا مع إخوتهم من الأمازيغ بلغات ليست لغتهم. للأسف...

وقديما قال الحكيم الامازيغي:

ⴰⵣⵉⵡⴰⵍ ⵏ ⴳⵔ ⵉⴱⵓⴽⴰⴹⵏ
ⴰⴳⵍⵍⵉⴷ ⴰⴷ ⵉⴳⴰ
Aziwal n gr ibukaDn
agllid ad iga
يقال في من يستمد قيمته من ضعف الاخرين.

التجمع العالمي الأمازيغي يسائل مدير الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية حول اقصاء الأمازيغية في برامجها

ينتهز التجمع العالمي الأمازيغي مناسبة اليوم الوطني لمحو الأمية، الذي يصادف يوم الجمعة 13 أكتوبر 2023، لمناشدة عبد الودود خربوش بوصفه مسؤولا عن إدارة الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية (ANLCA)، بخصوص ما تعانيه اللغة الامازيغية من ظلم وتمييز في حملات محو أمية الكبار.

وأكد التجمع في رسالة له أن الوكالة تصر على استبعاد وإقصاء اللغة الأمازيغية، رغم أنها لغة رسمية ثانية للمملكة المغربية، وذلك من خلال الاقتصار في عملية محو الأمية على اللغة العربية أو حتى اللغة الفرنسية التي ليس لها أي وضع دستوري.

وأوضحت رسالة التجمع أن آخر معطيات الوكالة حول الأمية في المغرب تثير القلق، علما أن هذه الآفة تطال عشرات الملايين أو أكثر من المواطنات والمواطنين المغاربة، إذ أن هناك الملايين من الأشخاص الذين لا يتقنون مهارات القراءة والكتابة والحساب.

وأضاف أن حكومتي حزب العدالة والتنمية، بقيادة كل من السيد عبد الإله بنكيران والدكتور سعد الدين العثماني، على التوالي، خططتا لسياسة تروم القضاء على الأمية، وذلك بدعم مالي كبير من طرف الاتحاد الأوروبي، عام 2024.

مشيرا إلى أن حكومة حزب الاستقلال، بقيادة السيد عباس الفاسي، قبل حكومتي العدالة والتنمية، سبق لها أن وضعت سياسة بهدف تقليص نسبة الأمية إلى أقل من 20% في أفق 2010 و»استئصالها» سنة 2015... لكن هذه الأهداف الطموحة لم تتحقق أبدًا، بسبب اعتبارات ذات طبيعة سياسية-أيديولوجية وليست تربوية وتعليمية كما كان يجب ان تكون، وقد أتيحت لي الفرصة لإدانتها أمام أعضاء البرلمان الأوروبي في نوفمبر 2013 و13 مارس 2019.

وذكرت الرسالة أن الأمية تعتبر عائقا خطيرا أمام التنمية المستدامة، وإدماج الشباب في سوق الشغل، والنهوض بأوضاع المرأة، وبالأخص النساء القرويات، وتحسين الوضع الاجتماعي للساكنة المعزولة. وفي هذا الإطار، نصت ندوة اليونسكو، التي انعقدت في إيران عام 1975، بوضوح على أن: ”محو الأمية، مثل التعليم بشكل عام، هو فعل سياسي. إنه ليس محايدا، لأن الفعل الذي يروم كشف الواقع الاجتماعي لتحويله أو إخفائه للحفاظ عليه هو فعل سياسي»، ينبغي أن تصاحبه قبل كل شيء إرادة سياسية.

وأضاف رشيد الراخا رئيس التجمع في رسالته «لقد أبدت المؤسسات المغربية ”إرادة سياسية“ واضحة، تجسدت منذ سنة 1999 ضمن الميثاق الوطني للتربية والتكوين، حيث أكدت على أن: ”محاربة الأمية تعتبر واجبا اجتماعيا على الدولة وتشكل عاملا حاسما في الارتقاء بالنسيج الاقتصادي، من خلال تعزيز مهارات الموارد البشرية، بهدف مواكبة تطور وحدات الإنتاج“. ومع ذلك، فإن نتائج الحملات الوطنية لمحو الأمية لا تزال متواضعة!

وأكد الراخا في ذات الرسالة أن الهدف الأساسي لمحو الأمية لدى البالغين هو تنمية وتحرير الشخص وليس تدجينه من خلال إعادة إنتاج الأدوار الاجتماعية والطبقات الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، فإنها إحقاق للعدالة من خلال تحرير الجماهير الشعبية من نير الجهل، ودعم نضالها ضد الفقر والإقصاء الاجتماعي، ودفعها للمساهمة الفعالة في جهود التنمية المستدامة.

واستطرد قائلا أن البرامج التي اتبعتها الحكومة منذ الاستقلال عام 1956 وحتى اليوم للحد من الأمية ومحوها لم تحقق النتائج المرجوة، لسبب بسيط هو أن كل هذه البرامج التعليمية التي تشرف عليها وكالتكم ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية تتجاهل عاملا أساسيا ومحددا وهو: اللغة الأم.

واعتبر أن الاختلافات الهيكلية الموجودة بين لغة المتعلم الأولى والثانية، كما يشير إلى ذلك الباحثان أحمد بوكوس وفاطمة أكناو، هي بشكل عام أصل صعوبات التعلم المسببة للفشل أو الهدر المدرسي. وفي كل الأحوال، يبدو أن إدخال اللغة الأولى (أي اللغة الأم) كوسيلة لاكتساب المعرفة الأساسية قبل اللغة الثانية يعمل كميسّر، لا سيما أنه يتيح انسيابية تعلم مهارات القراءة والكتابة والحساب «.

وقال الراخا حسب الرسالة أن معدل الأمية لدى السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 10 سنوات فما فوق يصل إلى ٪32.2، أي أن واحداً من كل ثلاثة مغاربة أمي، حسب ما جاء في الموقع الرسمي للوكالة على شبكة الإنترنت، استنادًا إلى بيانات المندوبية السامية للتخطيط حول الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014، وهذا يعني أنه من بين سكان المغرب البالغ عددهم 37 مليون نسمة، هناك 12 مليون أمي (أي أكثر من مجموع سكان البرتغال أو تونس تقريبا)، ضمنهم 47.5% في المناطق القروية و22.6% في المناطق الحضرية، تشكل الفتيات والنساء فيها نسبة إجمالية قدرها 66% [3]. وتشيرون أيضا، إلى أن المعدلات، حسب المنطقة، تبلغ بجهات بني ملال – خنيفرة 39.1%، ومراكش – أسفي 37.8%، وفاس – مكناس 34.7%، ودرعة تافيلالت 34، 5%. ومن جهة أخرى، تم تسجيل أدنى معدلات الأمية في جهة الصحراء وفي جهة الدار البيضاء الكبرى – سطات، والتي تتراوح بين 21% و26,2%. وفي الحقيقة، وهذا أمر بديهي، فإن نسبة الأمية أعلى في المناطق الناطقة بالأمازيغية منها في تلك الناطقة بالعربية/الدارجة. ومن ثم، فإننا ندرك بوضوح أن الفقر يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالأمية، ويؤثر بشكل لا يمكن إنكاره على المناطق الناطقة بالأمازيغية أكثر من المناطق الناطقة بالعربية/ الدارجة ، حسب تقرير أعددناه في يناير الماضي.

وفي الأخير، نبهت الرسالة إلى أن سياسة الإقصاء والتمييز التي تنهجها الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية ضد اللغة الأمازيغية تؤدي إلى فشل الحملات الوطنية لمحاربة أمية الكبار. فهي تعتبر نهجا متعمدا يعكس تمييزا خطيرا ويشكل، علاوة على ذلك، خطرا كبيرا على نجاح أي استراتيجية للتنمية المستدامة. مشيرا إلى أن هذه السياسة تتعارض مع روح ونص دستور فاتح يوليو 2011، بما في ذلك الفصل 5 منه، وكذلك مع أهداف القانون التنظيمي 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة. والأدهى من ذلك أنها تشكل خرقا للتوجيهات الملكية ومخالفة لإرادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، الذي أكد بمناسبة قرار الاعتراف بالسنة الأمازيغية الجديدة، العناية الكريمة، التي ما فتئ يوليها للأمازيغية باعتبارها مكونا رئيسيا للهوية المغربية الأصيلة الغنية بتعدد روافدها، ورصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء.

المديرة المسؤولة:
أمينة الحاج حماد
أكدورت ابن الشيخ

هيئة التحرير:
رشيد راخا (راحة)
رشيدة إمرزيك
منتصر أحولي (إثري)
خيرالدين الجامعي
نادية بودرة

الإخراج الفني:
رشيدة إمرزيك

القسم التقني:
خيرالدين الجامعي

السكرتارية:
رشيدة اجنايني

ملف الصحافة:
– الإيداع القانوني: 2001/0008
– الترقيم الدولي: 1114-1476
– رقم اللجنة الثنائية للصحافة المكتوبة أ.م.ش 046-06

الإدارة والتحرير:
5 زنقة دكار الشقة 7 المحيط – الرباط
هاتف/فاكس: 83 72 72 37 05

:ينورتكلالا ديرب
amadalamazigh@yahoo.fr

الموقع الإلكتروني:
www.amazigh.press

السحب:
مجموعة ماروك سوار

التوزيع:
سابريس

الجريدة تصدر عن شركة:
EDITIONS AMAZIGH
Editeur:
Rachid RAHA
– R.C.: 53673
– Patente: 26310542
– I.F.: 3303407
– CNSS: 659.76.13
Compte Bancaire:
BANK OF AFRICA
011.810.00.00.45.210.00.20703.89

سحب من هذا العدد:
10.000 نسخة

أكثر من 22 سنة في خدمة الأمازيغية
22

بعد الزلزال.. أي إعمار للمناطق المتضررة

الحكومة تعلن عن صرف الدفعة الأولى من الدعم الخاص بإعادة بناء المنازل المنهارة

ترأس رئيس الحكومة، عزيز أخنوش، اليوم الأربعاء بالرباط، الاجتماع السادس للجنة البين وزارية المكلفة ببرنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز، حيث تم الوقوف على مدى تقدم تنزيل هذا البرنامج تنفيذا للتعليمات الملكية السامية.

وذكر بلاغ لرئاسة الحكومة أن اللجنة تطرقت إلى آليات تقديم الدعم الخاص بإعادة بناء المنازل التي هدمت بشكل كلي أو جزئي للأسر المتضررة، التي حددت لائحتها، وذلك عبر 4 دفعات ابتداء من فاتح نونبر المقبل، حيث سيتم صرف 20.000 درهم ابتداء من هذا التاريخ كمبلغ للدفعة الأولى لإعادة بناء هذه المنازل.

وأكد المصدر ذاته أن الأسر مدعوة ابتداء من فاتح نونبر المقبل لإيداع ملفاتها المتعلقة بالترخيص لإعادة البناء لدى الجماعات المحلية التي تنتمي إليها، بحيث ستقدم لهم مواكبة تقنية عبر توفير تصاميم نموذجية تراعي خصوصية ومعايير المنطقة.

وأضاف أنه تم، خلال الاجتماع، تقديم حصيلة انطلاق عملية صرف الدفعة الأولى من المساعدات المالية للأسر المتضررة، والمحددة في 2500 درهم شهريا لمدة سنة، لفائدة الأسر التي انهارت منازلها كليا أو جزئيا.

وبالنسبة للأسر التي لم تتوصل بمساعدات الدفعة الأولى، أشار البلاغ إلى أن اللجان الإقليمية المعنية تباشر دراسة الملتمسات التي تتوصل بها، مبرزا أن اللجنة وقفت على حصيلة الإجراءات المستعجلة المتعلقة بالإيواء، ومنها الخيام والمعدات، حيث باشرت السلطات المحلية توفير خيام جديدة لفائدة العائلات المحتاجة إليها.

وفيما يخص القطاع الفلاحي، أكد أنه ستنطلق يوم 25 أكتوبر الجاري عملية توزيع الشعير على الفلاحين بالمناطق المتضررة، كما تقرر توقيع اتفاقية مع الجمعية الوطنية لمربي الأغنام والماعز، بهدف إعادة تشكيل القطيع الوطني، بالإضافة إلى انطلاق أشغال استصلاح التجهيزات الهيدروفلاحية بالدوائر السقوية الصغيرة والمتوسطة.

وشكل الاجتماع مناسبة للوقوف على مدى تقدم الدراسات المعمارية والتقنية، التي تم إطلاقها من أجل إعادة وبناء وتأهيل المدارس، والمراكز الصحية للقرب، والمساجد والزوايا والأضرحة، وتقوية دعامات المآثر التاريخية، وكذا مدى تقدم عملية إزالة الأنقاض من الطرق، ووضعية الطرق والمسالك القروية التي تم فتحها.

ونوه رئيس الحكومة، بعمل القطاعات الحكومية المعنية، التي تسهر على عملية إعادة إعمار الأقاليم المتضررة من الزلزال، مشيرا إلى أن صمود المملكة ونجاحها في تدبير هذه الأزمة، بقيادة جلالة الملك، نصره الله، كان محطة إشادة دولية خلال الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين، التي أظهرت قدرة مدينة مراكش والمغرب عموما على التعافي السريع ومواجهة مختلف الأزمات.

تضرر 302 مؤسسة صحية جراء زلزال الحوز

أفاد وزير الصحة والحماية الاجتماعية، خالد آيت الطالب، اليوم الاثنين، بأن 302 مؤسسة صحية تابعة لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية تعرضت لأضرار متفاوتة جراء زلزال الحوز، تراوحت ما بين تدمير كلي أو جزئي أو شقوق صغيرة، 65 في المائة منها بالعالم القروي. وأوضح السيد آيت الطالب، في معرض جوابه على سؤال شفوي آني حول «خطة الوزارة لتأهيل قطاع الصحة بالمناطق المتضررة من الزلزال»، خلال جلسة الأسئلة الشفوية الأسبوعية بمجلس النواب، أنه تم إدراج 195 من هذه المؤسسات في إطار البرنامج الاستعجالي للإصلاح والترميم، بموازاة خطة تقويمية تستهدف إنجاز عدد من مشاريع البناء أو التوسعة والتأهيل بالمناطق المتضررة بتكلفة مالية تقدر بـ 1.3 مليار درهم.

وأبرز في هذا الإطار أنه سيتم بناء مستشفى القرب تالوين، تارودانت، الذي سيضم 80 سريرا، وبناء مستشفى الاختصاصات بسعة 170 سريرا، وتوسيع مستشفى سيدي حساين بناصر ببناء مختبر طبي، وبناء مستشفى القرب سكورة بورزازات بقدرة استيعابية تبلغ 45 سريرا، ومستشفى القرب واويزغت بأزيلال (45 سريرا)، وتوسعة المستشفى الإقليمي محمد السادس بشيشاوة ببناء وحدة الإنعاش، وبناء فضاء الصحة للشباب بإمنتانوت.

كما سيتم، بحسب الوزير، بناء مركز الصدمات بتامنصورت التابع للمركز الاستشفائي الجامعي بمراكش، وإعادة بناء المركز الصحي للأمراض النفسية السعادة، وتوسعة وتهيئة المستشفى الإقليمي لتحناوت ببناء مركز الفحوصات الخارجية وبناء مستشفى القرب أمزميز بإقليم الحوز (45 سريرا).

من جهة أخرى، أشار السيد آيت الطالب إلى أنه تمت تعبئة أزيد من 2500 من الموارد البشرية الصحية لفائدة ضحايا الزلزال، موضحا في هذا الصدد إلى أنه تم على مستوى جهة مراكش – آسفي، تعبئة 285 طبيبا و772 ممرضا، و275 طبيبا و301 ممرضا و32 مساعدا ومسعفا طبيا بجهة سوس – ماسة.

وبجهة بني ملال – خنيفرة، يضيف السيد بيت الطالب، جرى تعبئة 502 طبيبا و80 ممرضا، إضافة إلى 80 طبيبا و217 ممرضا بجهة درعة تافيلالت، لافتا إلى أنه تم الاكتفاء بالموارد البشرية على مستوى الجهات المعنية دون اللجوء إلى باقي الجهات.

وعلى المستوى اللوجستي، أشار الوزير إلى تعبئة 856 سريرا استشفائيا بجهة مراكش آسفي، منها 90 سريرا خاصا بالإنعاش، و484 سريرا بجهة سوس ماسة، منها 65 سريرا للعناية المركزة و 22 سريرا وفرتها المصحات الخاصة، فضلا عن تجهيز 28 غرفة للعمليات الجراحية، 22 منها بالمصحات الخاصة. وتم بجهة درعة تافيلالت تعبئة 111 سريرا استشفائيا و17 سريرا للإنعاش.

زلزال الحوز. . وكالة تنمية الأطلس الكبير ستتولى تنفيذ برنامج إعادة بناء وتأهيل المؤسسات التعليمية الأكثر تضررا بكلفة مالية تناهز 4 ملايير درهم

أفاد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، شكيب بنموسى، اليوم الاثنين بمجلس النواب، بأنه سيوكل إلى «وكالة تنمية الأطلس الكبير» تنفيذ برنامج إعادة بناء وتأهيل المؤسسات التعليمية الأكثر تضررا، بكلفة مالية تناهز أربعة ملايير درهم.

وأوضح السيد بنموسى في معرض جوابه عن سؤال آني خلال جلسة الأسئلة الشفوية حول «الخطة الاستعجالية لتأهيل قطاع التعليم في المناطق المتضررة من الزلزال» أنه سيتم إنجاز هذا البرنامج في احترام للخصوصيات التراثية والمعمارية للمناطق المتضررة، ووفق المعايير المحينة المضادة للزلازل، مشيرا إلى أن الوزارة تنكب حاليا على إطلاق الدراسات التقنية مع المكاتب المختصة بهدف رفع تحدي إعادة بناء وتأهيل المؤسسات التعليمية المتضررة لتكون جاهزة قبل الدخول المدرسي المقبل.

وبالموازاة مع ذلك، يضيف الوزير، سيتم إنجاز برنامج للتنمية المندمجة للأقاليم المتضررة، يروم تأهيل العرض المدرسي والرياضي بهذه المناطق، بغلاف مالي يناهز خمسة ملايير درهم، لافتا إلى أن الوزارة تهدف من خلال هذا الورش التنموي إلى كسب رهان تحسين مؤشرات المنظومة التربوية بالأقاليم المتضررة.

ولهذه الغاية، يتابع الوزير، يولي البرنامج عناية خاصة لإرساء مدارس للقرب، مع توفير وتجويد خدمات النقل المدرسي، كما يتأسس على الرفع من عدد المؤسسات التعليمية الجماعاتية، التي تقدم خدمات الداخلية والنقل المدرسي وسكنيات المدرسات والمدرسين.كما يأخذ هذا البرنامج الذي سينجز على مدى خمس سنوات، بعين الاعتبار برامج التنمية المندمجة للمراكز الصاعدة وكذا التجمعات السكنية التي ستحدث في إطار إعادة إعمار المناطق المتضررة من الزلزال.

المغرب وإسبانيا يتفقان على تعبئة 6ر11 مليون أورو لإعادة إعمار المناطق المتضررة من زلزال الحوز

المغرب وإسبانيا يتفقان على تعبئة 6ر11 مليون أورو لإعادة إعمار المناطق المتضررة من زلزال الحوز

اتفق المغرب وإسبانيا على تعبئة 6ر11 مليون أورو من برنامج تحويل الديون لتمويل مشاريع الإعادة إعمار وإعادة التأهيل في المناطق الأكثر تضررا من الزلزال الذي ضرب إقليم الحوز بالمغرب في 8 شتنبر الماضي.

وتم الاتفاق على تعبئة هذا الغلاف المالي من طرف النائبة الأولى لرئيس الحكومة ووزيرة الاقتصاد والانتقال الرقمي في إسبانيا، نادية كالفينيو، ووزيرة الاقتصاد والمالية المغربية، نادية فتاح، وذلك في إطار الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي المنعقدة حاليا بمراكش، حسبما ذكر بلاغ مشترك للطرفين.

وأوضح المصدر ذاته أنه في إطار العلاقات النموذجية القائمة بين إسبانيا والمغرب، وعقب الزلزال الذي ضرب إقليم الحوز، يؤكد البلدان إرادتها تعزيز تعاونهما القائم على التنمية المستدامة والاجتماعية.

وتندرج هذه المبادرة في إطار رغبة الحكومة الإسبانية في التعبير عن تضامنها مع سكان إقليم الحوز.

عملية إعمار مناطق الزلزال يجب أن تمتثل للصبغة الثقافية والبيئية التي تتميز بها المنطقة

المهندس المعماري كريم الرويسي لـ«العالم الأمازيغي»:

يجب إثارة إشكالية التراث الجبلي والتراث المادي المرتبط بالثقافة المادية الذي تضرر بالزلزال

قال كريم الرويسي المهندس المعماري إن التراث المادي واللامادي، بالأطلسين الكبير والصغير، تأثر إلى حد كبير بهول الهزة الأرضية التي ضربت المنطقة في شتنبر الماضي موضحا صدور العديد من المقالات والجرائد بالإضافة إلى أراء المتخصصين الذين تحدثوا عن التراث الوطني أو التراث المصنف دوليا، أبرزها المدينة العتيقة بمراكش وكذلك المسجد الأعظم ب»تينمل» واسوار مدينة تارودانت، بالإضافة إلى بنايات تاريخية أخرى مصنفة.

وأضاف الرويسي أن هناك مجموعة تراثية مادية، لم تلق نوعا من الصدى على الصعيد الوطني والدولي، بالرغم من أنها تراث مهم يمكننا أن نذكر منه؛ الطرق وتجهيز الأراضي الفلاحية وكذلك تقنيات السقي، وبعض المعاصر القديمة والمخازن الجماعية، التي تعرضت للهدم ووقع عليها آثار الزلزال.

تفاصيل هامة فيهذا الحوار، حول إعادة إعمار المناطق التي كانت آهلة بالسكان وأتى عليها الزلزال.

◊ حاورته نادية بودرة

*** لابد وأن هناك اجتماعات بل دراسات وتقارير أعدها المهندسون في المراحل الأولى التي تسبق مرحلة إعادة إعمار المناطق المتضررة، ماهي طبيعة مخرجات هذه الدراسات والتقارير؟**

❊❊ بالنسبة للملاحظات الأولى، أو النتائج التي توجت بها الزيارات الميدانية التي يقوم بها المهندسون المعماريون في المناطق المتضررة من الزلزال، هي وجود بنايات قديمة استعملت المواد المحلية في البناء واعتمدت على تقنيات تقليدية محلية، صمدت في وجه الزلزال، في حين وجدنا بنايات جديدة اسمنتية، وإن كانت بمواد محلية أحيانا، ولم تتمكن من الصمود أمام قوة الضربة.

وبناء على هذه الملاحظة يمكن أن نستنتج بأن هناك نوعا من الفقدان أو التخلي عن توظيف تقنيات الثقافة والموروث الثقافي المحلي في مجال البناء. فالذي يجب معرفته والإحاطة به هو ان الساكنة المحلية خصوصا المنتمين للدواوير البعيدة، يعني هنا لا نتحدث عن المراكز القروية، في الدواوير البعيدة، تقوم ببناء مساكنها بنفسها، هنا نتحدث عن استمرار موروث ثقافي خاص بالبناء، والتقنيات التي يرثها جيل عن جيل، ونلاحظ غياب هذا النوع من الثقافات في المراكز. ما يستلزم اليوم القيام بعمل جاد لإعادة تأهيل الساكنة لاكتساب تقنيات البناء. نلاحظ كذلك انتشار نوع من الهشاشة، بالإضافة إلى فقدان هذه التقنيات الثقافية المحلية التي يجب توظيفها في تشييد المنازل. هناك أيضا بنايات يتم بناؤها بمواد غير صالحة للبناء، وهذا ناتج على عدم تمكن الساكنة وقلة الموارد المحلية، ما يجعلها تبحث عن مواد بديلة، وتضطر للبناء بمواد اخرى أقل جودة، واقل استجابة للمعايير التقنية المطلوبة.

نلاحظ كذلك كثافة سكانية بنسبة عالية من خلال الصور الملتقطة بالأقمار الصناعية في بداية القرن الواحد وعشرين. ما يعني أنه في ظرف واحد عشرين سنة لاحظنا وجود دواوير بلغت حد الاكتظاظ، أي أن هناك نوعا من الكثافة السكانية أدت إلى توسيع البناء، وأغلب المساكن المشيدة خلال هذه الفترة عبارة عن بنايات تأتي بمحاذاة البنايات القديمة، وهذا أثر سلبا خلال فترة الزلزال، لأنه عوض أن نجد المساكن منعزلة كانت وحدات متلاحمة، ما أدى إلى دمار هذه المساكن بشكل شامل. نلاحظ كذلك بأن التراث المادي واللامادي تأثر كذلك بوقع الزلزال، وانتشرت مقالات وجرائد وكذلك متخصصين يتحدثون على التراث الوطني أو التراث المصنف دوليا، أبرزها المدينة العتيقة بمراكش وكذلك المسجد الأعظم بتينمل واسوار مدينة تارودانت، بالإضافة إلى بنايات تاريخية أخرى مصنفة، إلى أنه هناك مجموعة تراثية مادية، ولم تلقى نوع من الصدى على الصعيد الوطني والدولي، ولكن تظل تراثا مهما يمكننا أن نذكر منه؛ الطرق تجهيز الأراضي الفلاحية وكذلك تقنيات السقي، وبعض المعاصر القديمة والمخازن الجماعية، هذه مجموعة من التقنيات التي تصنف ضمن التراث، تعرضت للهدم ووقع عليها آثار الزلزال، ولا نتحدث عنها أو عن خسارتها، فقط يقتصر الحديث عن التراث المعروف وطنيا ودوليا، هنا أؤكد على أهمية الحديث وإثارة إشكالية هذا التراث الجبلي والمادي المرتبط بالثقافة المادية للمناطق المتضررة بهذا الزلزال كذلك.

*** هل صحيح ما يروج على أنه سيتم تدوير مخلفات الزلزال لتستعمل في إعادة البناء؟ وإلى أي حد تجدون هذه الفكرة منطقية؟**

خلف الزلزال ركاما ومتلاشيات، خاصة في بعض المناطق التي تضررت كثيرا بوقع الزلزال، أي هناك مجموعة من المخلفات. بطبيعة الحال إذا أردنا أن يكون العمل ايكولوجيا، وقائما على أساس التنمية المستدامة، من اللازم علينا اعادة استغلال وتدوير هذه المواد المتراكمة التي خلفها الزلزال، غير أنه قبل إعادة استغلالها، فأول شيء يجب القيام به هو، فرز هذه المخلفات لأن هذه المواد متنوعة، وتتضمن أحجارا سيتم إعادة استعمالها بسهولة، وهناك الأتربة التي سيتم غربلتها للتمكن من إعادة استعمالها بسهولة أيضا.

وهناك بعض المواد الخشبية التي تستعمل في التسقيف وتوفير الأبواب أو النوافذ، وهي أيضا من المخلفات التي يمكن إعادة استعمالها بسهولة، ولكن هناك مخلفات اسمنتية لا يمكن استعمالها بشكل هين، وهناك الحديد الذي يدخل ضمن الإسمنت المسلح، وهي مجموعة تستلزم الفرز ثم التفكير في كيفية تدويره أو كيفية استغلاله، وهناك كذلك مجموعة من المواد البلاستيكية والمضرة للبيئة والتي خلفتها هذه المنازل، ونعلم أن الساكنة تستعمل المواد البلاستيكية للعزل، وكذلك هناك اسلاك كهربائية التي تتضمن في تركيبتها مادة البلاستيك، وهناك المجموعة من المواد بلاستيكية الأخرى، وهو فعلا أمر خطير أن نعيد استعمال هذه المادة، والأخطر هو أن يتم دكها في الأرض بدون فرزها، وتبقى أنجع الطريقة هي التفكير في وسائل لإعادة استعمال هذه المواد، فكل هذه المواد يمكن إعادة استعمالها وتدويرها بشكل صحيح، الأمر الذي يستلزم مرافقة الساكنة للتعرف اولا على طرق الفرز وثانيا عن مرحلة ما بعد الفرز واعادة استعمال هذه المواد في البناء، لحد الساعة لا توجد طريقة موحدة أو واضحة تحدد طريقة إعادة استعمال أو تدوير هذه المواد ولكن أظن بأن المهندسين المعماريين الذين سيشتغلون بهذه المناطق هم على دراية بواجب إعادة استعمال وتدوير مخلفات الزلزال وركام المنازل المنهارة، وإعادة تأهيلها وإعادة ادراجها في البنايات الجديدة.

*** ما هي، في نظركم، المعايير التي سيتم اعتمادها في إعادة إعمار المنطقة مع احترام خصوصية البناء المحلي وتوفير مساكن مضادة للزلازل؟**

بالنسبة للمعايير التي سيتم اعتمادها، هناك مجموعة من المهندسين وطلبة شعبة الهندسة الذين يفكرون ويحاولون انتاج بعض التصاميم المعمارية التي سيتم اقتراحها لإعادة اسكان المتضررين، والتي فقدت منازلها جراء الزلزال.

بالنسبة للمعايير تم تحديدها اولا في الرسالة الملكية كانت واضحة، وحددت كواجب أن هذه البنايات ستبنى وفقا لظروف لدفتر التحملات، والذي تكفلت وزارة الاسكان بالاشتغال عليه، دفتر التحملات كذلك سيظل تحت مراقبة ومعاينة اختصاصيين ومهندسين معماريين، وهذا كذلك تمت الاشارة اليه بوضوح في الرسالة الملكية التي تعتبر خارطة طريق في إعادة إعمار مناطق زلزال 08 شتنبر.

بالإضافة إلى ذلك يجب أن تمتثل هذه البنايات للصبغة الثقافية أو البيئية التي تتميز بها المنطقة، يعني يجب أن توظف المواد المحلية على أن تكون مندمجة طيقا لجمالية الهندسة التي تتميز بها المنطقة، وتدخل في نسق طبيعة البنايات التي عرفت بها المناطق الجبلية كذلك، ويجب عليها أيضا أن تستجيب لمجموعة من الشروط المضادة للزلزال، والمغرب بلد محظوظ لأنه ضمن بعض الدول القليلة التي تتمتع بالقانون المحدد لطريقة البناء المقاوم للزلزال بالمواد المحلية، أي بالطين وتم إدراج هذا القانون خلال سنة 2011، وهو معمول به الآن ويسهل المأمورية على المهندسين المعماريين لبناء مساكن المواطنين الذين فقدوا منازلهم بتقنيات وخاصيات مضادة للزلازل.

الرسالة الملكية أكدت كذلك وأوضحت أن عملية إعادة البناء يجب أن تكون بإشراك المواطنين والمواطنات، الذين تضررت بيوتهم مع الأخذ برأيهم في عملية البناء، وأنا أظن أنه في حالة ما توفرت كل هذه الشروط ما، يمكن إلا أن تكون العملية ناجحة وأن تكون مهمة إعادة البناء تستجيب لرغبة الساكنة المحلية.

المهندسة المعمارية المغربية والباحثة في الأنثروبولوجيا سليمة الناجي :

الهندسة المقاومة للزلازل تنقذ الأرواح وليس المباني

بعد الزلزال الذي ضرب منطقة الحوز، تقدم سليمة الناجي، المهندسة المعمارية المعروفة بالدفاع عن عمارة متجذرة في التراث، والانتربولوجية التي تدعو للتركيز على المواد المحلية و احترام البيئة والثقافة، تحليلات وتوضيحات حول أسئلة دارجة ومتداولة تخص البناء المقاوم للزلزال و قواعد البناء والتخطيط .

* هل يمكننا الحديث عن بناء محمي من الزلازل؟

«لا يمكن لأي بناء الصمود بدون حد أدنى من الأضرار أمام زلازل بهذا التردد. نظل عاجزين أمام بعض الكوارث الطبيعية، لقد كانت الاهتزازات قوية جدا في 8 شتنبر الماضي، بحيث انهارت بعض المباني مع الهزة الرابعة أو الخامسة، على الرغم من ضعفها نسبيا، في الأيام التالية، وليس في الهزة الأولى... وظلت الاهتزازات تقوم بعملها في التدمير . لذا، يجب أن نقبل أن بناء المباني التي تتحمل الاهتزازات الأرضية دون أن تنهار هو أمر عشوائي ولا يقدم أي ضمان.

* حتى عندما يتعلق الأمر بالبنية المقاومة للزلازل؟

الهندسة المقاومة للزلازل ليست علما دقيقا، إنها مبنية على الاحتمالات. الهندسة المقاومة للزلازل تنقذ الأرواح وليس المباني. الهندسةالمقاومة للزلازل ليست قاتلة، ولكنها ليست خالدة!. يجب أن نفهم ذلك جيدا، إنها تنقذ الأرواح ولكن يمكن أن تتأثر وتتضرر. عندما ننظر إلى الأضرار التي سببها زلزال الحوز، يجب أن نكون منتبهين الى أن المباني ما زالت تقريبا قائمة، ولكن يجب أن نسأل سكانها هل تمكنوا من النجاة؟هل استطاعوا الفرار؟ هل كان لديهم وقت للخروج؟.

* هل يمكن جعل مبنى ما، متينا؟

ليس متينا، بل مرنا، وهذا مختلف. إنه يتأثر بالزلزال. فكل ما يقع على خطوط القوى في هذه الحقول الحركية يمتصه المبنى، لذا يجب تعزيزه، من الداخل، بما يقلل من صلابته ويضمن تثبيته وتوازن كتله. أفضل مبدأ يعمل هنا هو مبدأ المرونة: يجب أن يكون المبنى قادرا على التكيف دون الوصول إلى التفكك. لتجنب ذلك، كان الأجداد يستخدمون مواد ذات مرونة معينة مثل الخشب والقصب وتحالف الأرض والخشب. لقد استخدموا الأقواس القادرة على إعادة توجيه نفسها في الحجر والطوب . وضعوا قضبانا خشبية في الزوايا للأساسات الطينية وأيضا في البنية الصلبة. اليوم، تُدرس الهندسة المقاومة للزلازل لتخفيض خطر القتل، حيث يحسب مكتب الدراسات قدرتها على المقاومة، ويعمل المهندس الجيد على الحصول على هيكل مستقر، وإذا لم يتمكن من منعها، يتوقع الانهيار بشكل مسيطرعليه ان صح القول، تباطؤعملية التدمير للحفاظ على الأرواح من خلال أنظمة بسيطة مثل الهياكل والاساس الهرمي ...»

* بعد الزلزال، تم توجيه اللوم للمواد المستخدمة في بناء المنازل، بما في ذلك الطين الخام. هل صحيح أن الخرسانة كانت أفضل للمقاومة؟

هو غير صحيح بالطبع، إنه نوع من التبسيط والصور تظهر عكس ذلك. لقد قام الناس بالتحليل وتوصلوا إلى استنتاجات أخرى... المباني المصنوعة من الحجر والتراب، والتقليدية التي تم الاحتفاظ بها بدون إضافة مواد 'حديثة'، خاصة إذا كانت لديها مايعرف بـ سلسلة الربط مع الخشب، تنقذ الأرواح. ابتداء من التسعينيات، و في جميع أنحاء الطرق والقرى الكبيرة تم التخلي عن الهياكل التاريخية لصالح المباني من طابقين أو حتى ثلاثة والمكونة عادة من كتل الخرسانة.

بحيث تتنوع الهندسة حجر أو تراب على الأجزاء القديمة وكتل خرسانية أو طوب على الأدوار العليا. مع هذه التقنية «الحديثة» غير المتقنة، ليس هناك قواعد، بحيث تُهمل التقنيات المحلية والعتيقة مقابل قواعد سيئة مع مادة سهلة مثل الخرسانة المسلحة... سلاسل سيئة التثبيت، مضاعفة الألواح والأسقف الخرسانية وتركيب سيء، جاهز للانزلاق، عوض الهياكل التقليدية المرنة كما في تقنيات الماضي. ترتبط أنظمة المباني التقليدية بأنظمة صلبة من الخرسانة المسلحة، والنتيجة انه خلال الزلزال، تتفكك الطريقتان وتصبح الألواح السقفية قاتلة. لذلك، يمكنني القول أنه عندما تحترم قواعد الفن، يمكن للمبنى تحمل الصدمة سواء كان مصنوعا من الخرسانة أو التراب، ويمكن أن يقاوم السقوط على الأقل حتى يتمكن الناس من الفرار .

* ما هي توصياتك في هذا السياق؟

«هناك نوعان من البنى، منازل وأماكن ذات طابع تاريخي، «التراث الصغير»

: طواحين المياه، مخازن الحبوب، المساجد.. ،مجموعات القرى القديمة، الأبواب المحصنة، مباني المياه، وما إلى ذلك، ومن ناحية أخرى، تصاميم سكنية أكثر توافقا مع أشكال معاصرة. لأنه يجب تجنب التقليد والنسخ الأعمى للماضي من خلال تكرار الأشكال دون تفكير.

يجب أن ننظر بعمق في كيفية بناء المباني القديمة التي ما زالت قائمة، ونراقب هياكلها: هذا ما أقوم به باستمرار عندما أقوم بالترميم كما هو الحال مع مخزن «ادكاس نركالن أو مخازن امتودي» على سبيل المثال، فقد كانت في حالة تدهور، ونجحنا في استعادتها بالدخول في تفاصيل تنفيذها. لم يكن أحد يصدق ذلك، حتى ساكنة المنطقة لقد شعروا بالدهشة عندما رأوا أنهم قادرون على إعادة بناءها على ارتفاع8 أمتار. في كل مرة، كنت أتواصل مع كبار السن في أي منطقة لفهم الأمور بشكل جيد وإجراء الترميم بشكل صحيح

بفحص الأسس وتوزيع الأحمال، وإصلاح العزل بعناية، ومراعاة خصوصيات المواقع، ودون إضافة أي شيء . بعض التجديدات العشوائية تقوم بإضافة مواد غيرمناسبة تثقل الهياكل. بالإضافة إلى ذلك، يتطلب الأمر وقتا طويلا جدا للتعلم ويتطلب الكثير من الخبرة. يبدو ذلك سهلا ولكنه معقد.

faut pas rêver
LA ROUTE DES OASIS

* هل تتجه المباني التي تستخدم هياكل من الطين الطبيعي بالضرورة إلى الانهيار في حالة وقوع زلزال، كما حدث في بعض القرى في جبال الأطلس الكبير ؟

لا يتعلق الأمر بالمواد بل بالتجهيزات والأساليب المعمارية. تظهر الصور بنايات سقطت جزئيا أو تأثرت جزئيا، أو حتى بقيت نسبيا سليمة، سواء كانت مصنوعة من الحجر، أو من الحجر والطين، أو من الخرسانة المسلحة والكتل الخرسانية، أو من عمليات بناء مختلطة. في معظم الأحيان، انهارت عمليات البناء المختلطة، لأن الخرسانة المسلحة، الصلبة، لا تتوافق مع الأرض المرنة. أثناء الزلزال، ينهار الاثنتان معا. ولكن هناك أيضا، تعميمات غير ملائمة حول المواد . في زلزال الحسيمة سنة 2002، لم تتحمل البنايات التي بنيت بشكل سيئ ، و الأمر لم يكن مرتبطا بتقنيات تاريخية مسؤولة عن موت الناس بناء فعال مضاد للزلازل هو بناء يحتوي على أجهزة تسمح له بالمقاومة الجيدة والتي يمكن التحقق منها، ولكن ليس دائما : بالنسبة للطرق والأساليب المسماة «تقليدية»، نحن ننسى أنه تم تطويرها على مر الزمن وتم نقلها من جيل إلى جيل، وغالبًا ما تكون معقدة جدا ولا يمكن ضبطها ببساطة. ولكن هناك أجهزة مضمنة في البناء نسمح للمبنى بالاستمرار ولا سيما الاضلاع الخشبية التي تحيط المبنى وتتصل ببعضها.علينا مواصلة معرفتنا بالأساليب والطرق القديمة قبل أن نهاجمها بسبب جهلنا، هكذا نجدد تقنيات البناء.

* كم يستغرق الوقت لإعادة البناء؟

«هناك أرقام تتداول، تشير إلى آلاف الدواوير، على مسافة تزيد عن مائة كيلومتر حول مركز الزلزال، ويجب أخذ هذا بعين الاعتبار. سأذهب قريبا لرؤية المواقع (ابتداء من 20 سبتمبر) لتكوين فكرة عامة عن الوضع هناك، كنت خائفة من أن أعيق عمل فرق الإنقاذ، بنفس الوقت خائفة من ألا أكون مستعدة لمواجهة الصدمة دون معرفة كيفية التعامل مع عواطفي.

يختلف التخطيط لهذا النوع من إعادة البناء في المرتفعات الجبلية عن التخطيط الحضري التقليدي لمدينة على أرض مستوية، حيث يمكن تحديد وسائل الوصول والتنقل والبنية التحتية بسرعة. في هذه المرحلة، من يستطيع تقديم أرقام؟ ثم هناك البنية التحتية، وهي الأكثر تكلفة، مثل الطرق والسدود والشبكات والمدارس والمساجد والمراكز الاجتماعية والساحات، وما إلى ذلك. الطبيعة الوعرة مهمة للغاية، لأنه لا ينبغي لنا أن نلمس الأراضي الصالحة للزراعة وفي الوقت نفسه يجب أن نلبي احتياجات الناس لأنشطتهم : الزراعة وتربية الماشية وزراعةالأشجار والأراضي المروية والمراعي والمخازن والمستودعات، بالإضافة إلى السكن. لذا، من الصعب تقديم أرقام في هذا الوقت. يمكن أن نبني بسرعة إذا كان لدينا تشخيص صحيح، و إرادة جيدة، وفرق عمل متاحة، وهذا لا يتعلق بالمواد. باستعمال الطين أيضا يمكننا البناء بسرعة أكبر مما يحاول بعض المقاولين أن يجعلوننا نعتقد. لقد قمت بترميم مبانٍ كافية لأعرف ذلك. ولكن يجب أن نقوم أولا بإعادة البناء بالتعاون مع الناس لتوطيدهم وترسيخ فكرة إصلاح ما كان موجودا أولا، استعداد لفترة الشتاء، والعيش بتماسك مرة أخرى في هذه الأماكن بدل تعزيز الهجرة القروية.

❊ اجرت الحوار فاطمة نوك

عن مجلة نساء من المغرب
العدد 250 أكتوبر 2023
www.nissaa.ma

الانثروبولوجي حسن رشيق ... إعادة بناء منطقة الحوز والأطلس الكبير تحديًا كبيرًا للمغرب خلال الأشهر القادمة

أبرز الأنثروبولوجي حسن رشيق أن إعادة بناء وإعمار منطقة الحوز والأطلس الكبير بعد الزلزال، تمثل تحديًا كبيرًا للمغرب خلال الأشهر القادمة، مبرزا أن هناك العديد من التحديات التي تواجه عملية إعادة الإعمار مثل تشتت الدواوير، وكيفية إدارة الموارد، ومميزات سكان جبال الأطلس الكبير، وأشكال التنظيم الاجتماعي المحلي في المنطقة.

واكد حسن رشيق أن المورفولوجيا الاجتماعية لجبال الأطلس تتميز بتوزيع المساكن في دواوير مشتتة، ويُعتبر هذا التشتت للقرى في بعض الأحيان عائقًا يُنظر إليه بشكل سلبي من قبل البعض، خاصة فيما يتعلق بالكهرباء وإمدادات المياه. ولكن، وفقا لرشيق دائما، قد يشكل تجميع الدواوير تهديدا لهذا التوازن البيني والاقتصادي.

ويقول رشيق أن نجاح إعادة إعمار المناطق المنكوبة، يستوجب التشاور والاستماع للسكان المحليين وإعداد بطائق معلومات مفصلة لكل دوار لفهم تكوينها؛ بما في ذلك الموارد والتنظيمات الاجتماعية الموجودة واحتياجات السكان. فهذه المقاربة تتيح التخطيط بدقة أكبر والمشاركة الأفضل للمجتمعات المحلية في عملية إعادة الإعمار.

وبين رشيق أن اعمار المناطق المنكوبة بعد الزلزال تعرف عدة مشاكل، لذا يتوجب معرفة الكثير عن منطقة الاطلس الكبير والمناطق المجاورة، خاصة المعرفة بالمورفولوجيا الاجتماعية و علاقة الناس والجماعات مع الأرض وبمجالهم الترابي والزراعي. فهناك ثلاث مداخيل للمورفولوجيا الاجتماعية علاقة الناس بالمجال ثم الأنشطة الاقتصادية بصفة عامة، وتنظيم هذه الأنشطة الاقتصادية.

وأوضح أن المناطق المنكوبة هي مناطق جبلية، وهنا يجب التمييز على الأقل ما بين ما يسمى ب «الدير» والجماعات المتضمنة له، فالمناطق تختلف حسب علوها عن مستوى البحر، وأكيد أن تكلفة اعمار هذه المناطق ستختلف على حسب قربها من الأرض ومن وسائل النقل.

وأبرز رشيق أن المشكل ربما سيكون على مستوى ما يطلق عليه بالبيروقراطية بسبب تشتت الدواوير، ما سيخلق لهم مشاكل على مستوى الكهرباء والتمدرس وكل الخدمات، مع العلم أن الكهرباء لم تعد تشكل مشكل نظرا للاعتماد على الطاقات المتجددة، وكذا الماء الصالح للشرب لا يطرح مشكل كبير بالنسبة للمناطق، فلكي تكون الخدمات أقل كلفة يجب أن يكون هناك تجميع للساكنة وللدواوير.

ولكن ما يجب فهمه حسب رشيق، هو المنطق الذي جعل التجمعات السكنية بهذه المناطق مشتتة لأكثر من 14 قرن منذ عهد المصامدة والموحدين، وأكيد الجواب هو أننا نعلم أن كل المجتمعات الزراعية والرعوية تتبع موارد الماء، ومادام الماء متفرقا، فالدواوير أيضا ستكون مشتتة، وهنا يجب العمل بمنطق علاقة الساكنة مع المجال وعلى الفاعلين والمتدخلين في ورش الإعمار أن يعوا بهذا المنطق حتى لا يمسوا بمصالح الساكنة، لأن المهم بالنسبة لساكنة المناطق الجبلية هو العيش وفق المنطق الذي تتبعه كنمط للعيش.

وعن قرار تجميع الدواوير أكد رشيق أن هناك اشكاليتين في هذا المقترح، أولا هل تم التشاور مع ساكنة هذه الدواوير من أجل تجميعهم في مكان واحد؟ وهل هناك فهم للمناطق المشتتة ولماذا هي كذلك؟ ووجوب معرفة العواقب المترتبة عن تجميع هذه الدواوير؟ مضيفا أن الامر يبقى صعب شيئا ما، نظرا للخصوصية التي تميز هذه الدواوير التي يرتبط سكانها بالأرض والحقول والماء ومراعي قريبة منه.

AKHAWAYN
UNIVERSITY
جامعة

وأضاف أنه ليس ضد التجمع ولكن يجب التفكير في الأمر واستشارة ساكنة المنطقة والإنصات اليهم من طرف الخبراء وفق منطق تشاركي، وتجاوز منطق بعض الخبراء الذين فرضو التجمع بنوع من السلطوية.

وأوضح رشيق ان سياسة التجمع التي طبقت بالمغرب والجزائر المستقلة والمستعمرة من طرف فرنسا، ترتبت عنها كوارث، فقد بنيت تلك المنازل ولم ينتقل لها أحد، وهي تجمعات أطلق عليها بالجزائر القرى الاشتراكية، والتي ابانت عن فشلها بشكل كارثي جدا.

أما عن الأنشطة الاقتصادية الرئيسية في المنطقة أشار رشيق أنها تدور حول الزراعة العائلية وزراعة الأشجار وتربية الماشية إضافة إلى السياحة التي اصبحت ايضا مصدرًا للدخل، خاصة لدى الشباب، كما أن العمل الموسمي أو العرضي أمر شائع أيضا، من خلال التنقل إلى سهول سوس للبحث عن فرص العمل المؤقت.

واضاف أن التنظيم الاجتماعي، في جبال الأطلس، يعتمد على إدارة الموارد الجماعية؛ مثل المساجد وقنوات الري والمناطق الرعوية المشتركة والتعاونيات النسائية. كما ظهرت جمعيات التنمية كفاعل رئيسي، حيث جلبت تغييرات كبيرة في الديناميات الاجتماعية من خلال تمكين مشاركة الشباب والنساء الريفيين في الحياة العامة..

الإطارات والفعاليات الأمازيغية برفع التهميش الترابي والإقصاء التنموي وإعادة الاعتبار للثقافة واللغة الأمازيغية

جددت العديد من الإطارات والفعاليات الأمازيغية تعازيها الحارة لساكنة جبال وسفوح «أدرار ن درن»، ولأسر ضحايا الزلزال وأقاربهم، وللشعب المغربي قاطبة ولكل الأمازيغ في العالم، كما تمنت الشفاء العاجل للجرحى والمصابين والمفجوعين.

وطالبت التنظيمات الأمازيغية، في بيان توصلنا بنسخة منه، برفع التهميش الترابي والإقصاء التنموي و إعادة الاعتبار للثقافة واللغة الأمازيغية، والتفعيل الجاد لخيارات إعادة إعمار وتأهيل وتنمية «أدرار ن درن».

ودعت إلى ضرورة التعجيل بوضع برنامج جد مستعجل في غضون أيام لإيواء الساكنة المتضررة داخل مساكن مؤقتة عازلة ودافئة قبل دخول موسم الأمطار والثلوج، وتوفير المرافق الصحية اللائقة، والمواكبة الطبية للسكان للحماية من الأمراض والأوبئة، وتوفير الرعاية الصحية والمرافقة النفسية للمنكوبين خاصة النساء والأطفال، وبلغتهم الأم واحترام مقوماتهم الثقافية الأمازيغية، وصرف إعانات مادية ونقدية استعجالية للسكان لتوفير التغذية والحاجيات الأساسية المستعجلة وأعلاف الماشية وغيرها.

وشددت على اعتبار المناطق التي تعرضت للزلزال منطقة منكوبة مع ما يترتب عن ذلك من أثر قانوني، واعتماد إحصاء وإعلان شفاف لأعداد الضحايا والمفقودين والجرحى والممتلكات والمنازل المتضررة وتحيينها.

ودعت إلى فتح نقاش جاد مع الساكنة والمجتمع المدني المحلي وإشراكهم في تصورات وعمليات إعادة البناء وانجاز مخطط شامل وجدي لإعادة الإعمار وفك العزلة والتأهيل الترابي وتوفير البنيات التحية والتنمية المندمجة لكل المناطق الجبلية المتضررة منها والموجودة في المدار المهدد بالزلزال، وتوظيف ورد الاعتبار لقيم التعاون والتضامن وأشكال التنظيم الأمازيغية المحلية من خلال تنظيم الساكنة داخل جمعيات وتعاونيات محلية تتولى ذلك تحت إشراف والمواكبة التقنية للإدارات والمؤسسات المعنية.

وطالبت بضرورة توفير حلول جدية مؤقتة لضمان استمرار تعلم جميع التلاميذ والتلميذات تراعي حقوقهم وانتماءاتهم الثقافية ولغتهم الأم، والتسريع ببناء المدارس والثانويات الكافية لإعادة كل التلاميذ المتمدرسين خارج المناطق المتضررة إلى مجالهم الاجتماعي والثقافي وكنف أسرهم وأقاربهم. وضمان حقوق الأطفال مكفولي الأمة باحتضانهم المؤقت داخل مؤسسات الرعاية الخاصة بالدولة باستشارة مع أهاليهم وأقاربهم، وصون خصائص انتماءهم وانتسابهم الاجتماعي والثقافي واللغوي الأمازيغي.

وأكدت على ضرورة إشراك الباحثين والباحثات الأنثربولوجيين والاجتماعيين والمهندسين/ت والفاعلين/ت والمتخصصين/ت في التراث والثقافة والمعمار الأمازيغي في المؤسسات واللجان والأوراش سواء الاستعجالية أو القادمة «لإعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال «أدرار ن درن»، مما يفرض على الفاعلين التقنين والسياسيين التحلي بروح المسؤولية حتى لا تؤدي عملية الإعمار إلى طمس الغنى والتنوع الثقافي الذي تزخر به الجبال والقرى، و»الحرص على احترام التراث المتفرد وتقاليد وأنماط عيش كل منطقة».

ودعت إلى الشروع في وضع وتفعيل تصور ترابي وتنموي مندمج وشامل ينطلق من تمكين ساكنة «أدرار ن درن» وكافة الجبال والمناطق القروية من الاستفادة من ثروات مجالها الترابي والطبيعي، خاصة الأراضي و»الملك الغابوي» والمناجم والمياه... في إطار إجراءات عملية وعدالة مجالية مندمجة توفر وتعزز الموارد والدعامات المادية والترابية للجماعات والدواوير والمناطق لتحقيق دينامية تنموية مستدامة فعلية وجادة. مع وضع وتفعيل آلية رقابية خاصة «لبرنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال «أدرار ن درن»»، تشمل المؤسسات ذات الاختصاص وممثلين عن الساكنة والمجتمع المدني بالمنطقة، وتتبع الخروقات التي قد تطال التنزيل الأمثل للمشروع سواء في الجانب المالي أو الهندسي والثقافي.

كما طالبت الدولة إلى الطي النهائي لملف معتقلي حراك الريف، بإطلاق سراح المناضلين الذين لا زالوا قيد الاعتقال، وفتح صفحة جديدة في التعاطي الجاد مع مطالب الساكنة وجبر الضرر في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحقوق اللغوية والثقافية، وتمكين ساكنة الريف وأدرار ن درن ومختلف المناطق والجبال الأمازيغية من حقوقهم التنموية والثقافية، بما يضمد جراح الماضي ويبعث الأمل في الحاضر والمستقبل.

وأشار البيان إلى أن إطارات ومكونات الحركة الأمازيغية ظلت تثير الانتباه عبر «بياناتها وأوراقها الترافعية ومنشوراتها منذ العديد من السنوات إلى ضرورة رفع التهميش والفقر وتنمية المجال القروي والجبلي والواحات في البلاد»، مشيرة إلى أن «صوتها وعملها الترافعي والاقتراحي لم يلق أي تجاوب جدي من طرف الإدارات والحكومات المتعاقبة».

وأشادت الفعاليات الأمازيغية، بملحمة الإغاثة الاستعجالية التي قام بها المواطنات والمواطنون المغاربة لتخفيف هول الفاجعة على المنكوبين، والهبة الوطنية الشعبية والإنسانية الفردية والجماعية لمكونات الشعب المغربي قاطبة، وكل المبادرات التضامنية الشخصية والمؤسساتية، المادية والمعنوية، التي انخرطت فيها بكل تفان و إخلاص، خاصة هيئات المجتمع المدني ومنظمان وجمعيات وتنسيقيات الحركة الأمازيغية من جميع ربوع المملكة.

كما أشادت بحس الانتماء والارتباط بالأرض والوطن الذي أبانت عنه ساكنة «أدرار ن درن»، وأبناءه العاملين في جميع المناطق والمدن والذين كانوا أول الملتحقين بالمنطقة من أجل إنقاذ أهلهم وقراهم من تحت الأنقاض من جراء الكارثة.

وثمنت انخراط كل مؤسسات الدولة وبعض المؤسسات شبه العمومية في عملية الإنقاذ وفك العزلة عن الدواوير المنكوبة، رغم كل ما شاب العمليان في أيامها الأولى من بطء وارتجالية، ونشكر فرق الدول التي انخرطت في عمليات الإنقاذ بروح التآزر والتآخي الإنساني.

وسجلت غياب الأحزاب السياسية في الفاجعة خلافا لديناميتها طيلة أيام الحملات الانتخابية في دواوير الجبال المنكوبة. كما سجلت أيضا تخلف الشركات المنجمية المستغلة لمعادن المناطق الجبلية وكانت الأولى بالتدخل لإعادة فتح الطرقات بسبب عامل القرب.

وأبرز البيان تقاعس بعض الجماعات الترابية وخاصة القروية ببعض المناطق المعنية مباشرة، وشركات التهيئة والبناء التي تربطها عقود وصفقات مع هذه الجماعات والتي تتواجد ألياتها بهذه المناطق وقت الزلزال، خاصة على مستوى تحريك واستعمال ألاتها وأجهزتها للإسراع بفك العزلة عن الدواوير المنكوبة وفتح المسالك والطرق أمام السكان والأفراد وفرق الإنقاذ في الساعات والأيام الأولى لحدوث الفاجعة.

وأعلنت التنظيمات في بيانها عن انخراطها الوطني والمواطنتي في صياغة وبلورة تصورنا الشامل كإطارات وفعاليات أمازيغية لعمليات إعادة إعمار الدواوير والمناطق المنكوبة، وفك العزلة الترابية والتأهيل والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ل «أدرار ن درن» وكافة المناطق الجبلية والذي سنعلن عنه قريبا، وفي وضع أليات لتنظيم عملنا المشترك ومجهودنا الجماعي في المستقبل من أجل حسن تتبع الإجراءات.

* إ.رشيدة

محمد تاتان مهندس مدني ورئيس الاتحاد الوطني للمهندسين بأكادير لـ«العالم الأمازيغي»:

إعادة الإعمار يجب أن تجمع بين الحفاظ على الشكل الهندسي المعماري الطيني وعلى سلامة المباني بتقنيات مضادة للزلزال

◊ حاورته نادية بودرة

*** بالنسبة لكم ما هي أهمية الإحصاء التشخيص ومعاينة حجم الضرر في إيجاد حلول مثلى لإعادة الإعمار؟**

** كما تعلمون، شهدت المنطقة زلزالا، عرضها لحجم كبير من الضرر، وذلك راجع لشدة القوة الزلزالية التي قدرت بسبعة درجات على سلم ريشتر، وقوة هذا الزلزال للإشارة هي الأولى في تاريخ الزلازل بالمغرب، حيث أنه لم يسبق أن عرف المغرب قوة زلزالية مثل هذه الأخيرة، ما جعلها ذات تأثير كبير على مستوى البنايات، وخصوصا على مستوى المناطق القريبة من البؤرة الزلزالية.

جل هذه المناطق تحتوي على عدد كبير من البنايات الطينية، تمثل بصفة تقديرية حوالي 90 %من مجموع البنايات، بالإضافة إلى تلك التي نصنفها ضمن البنايات المختلطة، التي تمزج بين الطين والاسمنت. وبطبيعة الحال عملية الإحصاء ومعاينة حجم الضرر والتشخيص، هي خطوة لها دور أولي في معرفة البنايات التي سوف تخضع للهدم، والتي تحتاج فقط للإصلاح، ثم كذلك من اجل الاطلاع عن قرب عن نوعية الأضرار وكيف يمكن أن يستفاد منها في اعادة الإعمار ثم فيما بقي من الأمور التقنية، خصوصا ما يسمى بالقوانين الزلزالية، لأنه كما تعلمون فإن جميع البنايات التي تبنى في المجال الحضري على وجه الخصوص تخضع لقوانين تسمى بقانون الزلازل، أو قانون البنايات المضادة للزلازل. وهذا القانون يخضع لتحيين من حين لآخر، وفق ما تمليه المستجدات الزلزالية.

بطبيعة الحال، تجميع هذه المعطيات في هذه المنطقة سيمكن من تحيين هذه المعايير، خصوصا ما يتعلق بالمعايير الخاصة بالمنطقة، خضعت تصاميم هذه المناطق وفق سيرورة تاريخ الزلازل، بحيث أنه عند البناء نراعي انتماء البناء للمناطق المذكورة، بمعنى أنه إذا كانت منطقة تنتمي إلى مجال يسمى س1 ، يعنى انها تخضع لشدة زلزالية قوية جدا، ولذلك يجب ان نراعى سلامة البناء في هذه المناطق إلى حد كبير، عكس المنطقة التي تنتمي إلى مجال خاضع لمؤشرات زلزالية منخفضة، أي أن هذه المتغيرات الزلزالية تأخذ بعيد الاعتبار المناطق التي شهدت مؤخرا هذا الزلزال الكبير، و لا شك انها سوف تدخل ضمن المناطق التي سيخضع فيها البناء لأشد ضوابط سلامة في تشييد البنايات مستقبلا.

*** ما هي المعايير التي سيتم احترامها في إعادة الإعمار ومنها خصوصية البناء المحلي وتوفير مساكن مضادة للزلازل؟ هل استفاد المغرب من تجربة زلزال الحسيمة 2004 في هذا المجال؟**

** بالنسبة للمعايير التي ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار في البناء، تجب الإشارة إلى أن هذه المناطق التي تأثرت بالزلزال اعتمدت البناء الطيني، وهو بناء قديم جدا، وربما يمكن اعتبارة من أنواع البنايات القديمة الأولى التي استعملها الانسان، والتي مكنت هذا الاخير من توفير السكن، وجعلته في مأمن من المتغيرات المناخية لاسيما الحرارة المفرطة صيفا والبرد القارس شتاء، والبناء الطيني له خصائص فيزيائية تمكنه من تحقيق هذه الوظائف، إضافة إلى أنه يمكن كذلك من حماية المساكن من الترسبات المطرية في حالة تم بناؤها بشكل جيد مع حسن صيانتها، وكذلك مراعاة بعض الأمور التقنية كوضع أساس حجري لتفادي انجرافات التربة التي تؤدي إليها سيول الأمطار، والتي قد تؤدي إلى تآكل الجدران خاصة في المناطق السفلى.

كما يمكن الاساس الحجري من تفادي تراكم الترسبات وارتفاع منسوب المياه، وبلوغه البناء الطيني، ومن ثم تكون بداية تآكله، كما حاول الإنسان دائما حماية هذه البنايات الطينية من الأمطار من خلال استعمال بعض المقويات الطبيعية، أو التي يمكننا أن نطلق عليها اسم الاسمنت الطبيعي كالجب. أن البناء الطيني الذي سعى الإنسان إلى بنائه يراعي حاجياته آنذاك، لكن بعد وقع الزلزال تبين أن الإنسان داخل هذه المناطق لم يستحضر المعطى الزلزالي، ما أدى إلى تأثر البنايات بشكل كبير، وتعرضها لشقوق التي بلغت مستويات خطيرة جدا، إلى درجة الهدم. وبطبيعة الحال يمكن أن يعاد بناء هذه المنازل بتقنيات مضادة للزلزال، وهو أمر ممكن تحقيقه، ولكن بشروط، وللتذكير فمنذ زلزال الحسيمة 2004، وما رافقه من عمليات اعادة الاعمار، تمت صياغة قانون جديد، سمي بقانون البنايات الطينية ضد الزلازل، وهذا القانون ضم مجموعة من الاجراءات التي تمكن من حماية البنايات الطينية من خطر الزلزال. وللتذكير فقط، فمن البنود التي يتضمنها هذا القانون؛ لا يمكن البناء في أماكن قريبة من الشقوق الزلزالية، أو أماكن الانجرافات...، كما ذكر هذا القانون ببعض الاجراءات التي ينبغي اتخاذها من أجل تدعيم البناء كإحداث بعض دعامات البناء الطيني، وهي الأمور التي سيتم اعتمادها في هذه المناطق أيضا.

*** كيف يمكن تحسين التصميم الهندسي للمباني لزيادة مقاومتها للزلازل؟ ما هي المستجدات التي توصلتم إليها بعد عقد اجتماعات للتداول في الموضوع؟**

** طبعا يمكن أن نجمع بين الحفاظ على الشكل الهندسي المعماري الطيني وعلى سلامة المباني بتقنيات مضادة للزلزال، ويمكن تحقيق ذلك بتضافر جهود المتدخلين كل حسب تخصصه. بالنسبة للشكل المعماري الهندسي لا بد هنا من إبداعات المتخصصين في هذا المجال. ويجب على المهندس المعماري أن يأخذ بعين الاعتبار الشكل الهندسي، ولكن في نفس الوقت يراعي القانون الزلزالي، هناك مجموعة من المقترحات التي يمكن أن تؤخذ بعين الاعتبار، منها بناء هيكل إسمنتي وجدران طينية، هذه من ضمن الإبداعات الهندسية المقترحة، والتي يمكن اعتمادها، وهناك اقتراح أن يكون البناء طينيا فقط ومقاوم للزلازل، وهذا ممكن إذا احترمنا المعايير التي يتضمنها قانون الزلازل.

بطبيعة الحال الأمر ليس بالسهل، لأنه تحدي كبير في إعادة البناء وفقا لمعايير السلامة والمقاومة للزلزال، لأن البناء الطيني يتطلب تكوينا للبنائين الذين سيسعون إلى المشاركة في هذه العملية، فعليهم تلقي مجموعة من التدابير التقنية، وهذا يحتاج إلى تظافر جهود الجميع.

هنا تجدر الإشارة إلى أنه تم القيام بمجموعة من الاجتماعات على مستوى الوزارة الوصية ووزارة الإسكان من أجل سماع آراء المتدخلين في المجال، ولا سيما المهندسين والمهندسين المعماريين ومن يمثلهم. ونذكر هنا بالخصوص هيئة المهندسين المعماريين، وكذا جمعيات خريجي المهندسين، وجمعيات الاتحاد الوطني للمهندسين المغاربة، ونتج عن هذه اللقاءات مجموعة من مقترحات، دعت إلى إخضاع المنطقة المراد إعادة إعمارها لدراسات التقنية قصد التأكد من بعدها عن البؤر الزلزالية.

وكانت هناك مقترحات سبق وأشرت إليها سلفا، تدعو لاعتماد نوع من البناء يحافظ على الهياكل الإسمنتية والواجهة الطينية، للحفاظ على جمالية الهندسة المعمارية، ولكن كما قلت، إنه تحدي يكمن في تمكين اليد العاملة التي سوف تشرف على هذه العملية من تقنيات البناء المراد تطبيقها. وهناك مجموعة من المقترحات في طور الدراسة، من بينها إشراف تقنيين على تكوين عاملي البناء. ويمكن في إطار تسريع عمليات الإنجاز أن تشرف مجموعة من المقاولات المتخصصة في المجال، والتي لها نوع من التجربة، وهي التي ستشرف على تكوين عاملي البناء، وتشركهم في عملية إعادة الإعمار، مما سيمكن من تحقيق الشروط المطلوبة؛ بالإضافة إلى تسريع عملية الإعمار وفي نفس الوقت الحفاظ على سلامة البنايات وجودتها.

إن هذه العملية لن تكتفي باحترام المعايير الخاصة بمستوى التصاميم، بل تستلزم التأكد من سلامة البناء وجودة الأشغال، هذه مسألة مهمة جدا، في إطار إعادة الإعمار، هناك مقترحات جمعيات للاتحاد الوطني للمهندسين المغاربة، وهو أن نضع رهن إشارة الساكنة أو المقاولات تصاميم بناء جاهزة خاضعة لجميع شروط السلامة، حيث نسهل عليهم هذه العملية، لتفادي إشكال تأخر التراخيص، بحيث تكون التصاميم موجودة، كذلك يمكن أن نعتمد بعض التقنيات الحديثة مثل البناء القبلي، حيث سيتم إنجاز هياكل البناء في أوراش مجاورة. ما سيسرع عملية البناء.

هذه من ضمن الإجراءات التي ستساعد في الإسراع في عملية إعادة الإعمار، فمن خلال تواصلي مع بعض ممثلي وزارة الإسكان والمتداخلين، وكذا المشاركة في مجموعة من الاجتماعات التي شارك فيها المتدخلون في المجال، فكل هيئة اقترحت عدة مقترحات. الآن تبقى خطوة تجميع المقترحات على مستوى الوزارة الوصية من أجل خروج بإجراءات عملية، تراعي الشكل الهندسي وسلامة البناء.

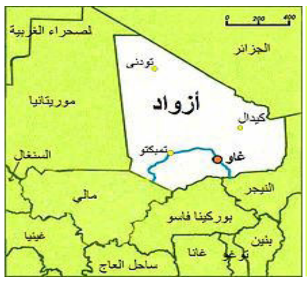

L'Assemblée Mondiale Amazighe interpelle les Etats africains pour stopper le génocide des Touarègues d'Azawad et travailler pour la paix au Sahel

A l'aimable attention de leurs excellences :
-M. Nasser BOURITA, Ministre des Affaires Étrangères, de la Coopération et des Marocains résidant à l'étranger du Royaume du Maroc ;
-M. Abdoulaye DIOP, Ministre des Affaires étrangères et de la Coopération internationale de la République du Mali
-M. Sameh CHOUKRY, Ministre des Affaires Etrangères - République Arabe d'Egypte;
-M. Nabil AMMAR, Ministre des affaires étrangères, de la migration et des tunisiens à l'étranger de la République de Tunisie
-M. Mohamed SALEM OULD MERZOUG, Ministre des affaires étrangères de la Coopération et des Mauritaniens de l'Extérieur de la République Islamique de Mauritanie ;
-Mme. Aïssata TALL SALL, ministre sénégalaise des Affaires étrangères de la République du Sénégal;
-Mme. Ragnaghnèwendé Olivia ROUAMBA, Ministre des Affaires Etrangères de la République du Burkina Fasso ;
-M. Mahamat Saleh ANNADIF, Ministre des Affaires Etrangères de la République du Tchad
-M. Abdelhamid DBEIBEH, Chef du Gouvernement d'Union nationale de Libye

Vive azawad Libre-Non a la colonisation France

Objet : terrorisme djihadiste au Sahel,

Excellences,

L'Assemblée Mondiale Amazighe (AMA), en tant qu'ONG international de défense des droits des Amazighs, vous interpelle sur une question primordiale qu'est l'avenir proche de l'Azawad et la paix au Mali et au Sahel.

Nous sommes stupéfaits de voir les responsables gouvernementaux de l'Algérie se proposant comme médiateurs au Niger, à la suite du coup d'Etat contre son président emprisonné Mohamed BAZOUM, comme ils l'ont déjà fait avec le Mali en imposant à Bilal AG CHERIF les Accords d'Alger de 2015. Nous saluons profondément la réponse claire et courageuse des nouvelles autorités nigériennes de leur position de rejeter ladite médiation. Effectivement, les officiers algériens, connus pour leurs sales besognes, jouent diaboliquement le rôle des pyromanes psychopathes qui provoquent des incendies, et en même temps, ils se présentent comme des sapeurs-pompiers salvateurs qui essaient d'aider à éteindre le feu !

Si le Mali a connu divers coups d'État, suivi par le Burkina-Faso et récemment par le Niger c'est principalement à cause de l'insécurité provoquée par les groupes terroristes djihadistes et que les militaires de ces pays de Sahel n'arrivent, malheureusement, pas à éradiquer ! Souvent, on oublie facilement de poser la question du fond : qui est à l'origine de la création de ces dits groupes terroristes au désert du Grand Sahara et du Sahel, qui était connu comme une région de paix et de solitude depuis des siècles, et où vivaient en harmonie et en respect divers groupes ethniques, principalement les Touarègues, les Maures, les Peuls et les Dogons, les Toubous, les Songhaïs… ?

Notre ONG, l'Assemblée Mondiale Amazighe, ne cesse de pointer le doigt sur les services secrets militaires algériens [1], qui étaient derrière la création du groupe terroriste Al Qaïda au Maghreb islamique (AQMI), comme l'attestent la pertinente étude de François Gèze et Salima Mellah [2]. De ce fait, ils sont les responsables directs de tous les meurtres commis, et qui continuent à être commis, au sein des pays du Sahel. Ces services secrets militaires d'Algérie, connus sous le nom de la DRS (avant de changer en DGDSE), non seulement finançaient, conseillaient et fournissaient des informations satellitaires à ses mercenaires djihadistes au Sahel, comme le célèbre Iyad AG GHALI d'Ansar Dine et à qui ils lui procuraient (et lui procurent toujours) refuge sur son sol, sinon ils fournissaient également des candidats à AQMI (même si elle a pris une nouvelle dénomination qu'est le Groupe de Soutien à l'Islam et aux Musulmans-GSIM), comme des recrutements parmi les sahraouis des camps de Tindouf [3].

En réalité, si le Sahel s'est transformé en une poudrière, qui a déstabilisé le Mali, le Burkina-Faso et le Niger (et qui pourrait toucher d'autres pays africains comme la Mauritanie et le Tchad), cela revient, premièrement, à la responsabilité notoire des généraux algériens. Deuxièmement, ils ne sont pas les seuls, sinon ils comptent avec la complicité malheureuse, effective et incompréhensible de l'Etat français. Comment ?

En effet, M. Romano PRODI, ex-président de la Commission Européenne et envoyé spécial du Secrétaire général de l'ONU pour le Sahel, de 2012 à 2014, à une question de Jeune Afrique :un Etat de l'Azawad vous paraît-il viable ?, il avait répondu, pertinemment, que : « je fonde l'espoir d'un accord acceptable entre Bamako et les groupes armés. Car je considère que, sans accord avec le Nord, il n'y aura jamais de paix au Mali ». [4]. C'est dans ce sens et sur la même longueur d'onde que notre président délégué de notre ONG, Dr. Mimoun CHARQI avait proposé que la solution idéale à l'insécurité régnante au Sahel ne pourrait se résoudre que par une résolution fondamentalement politique : celle de l'application de l'article 3 de la « Déclaration des Nations Unies sur les droits des peuples autochtones » et l'octroi du statut d'autonomie politique à Azawad dans le cadre d'un état fédéral malien, à l'exemple du Kurdistan Irakien [5], et inspiré de notre « Manifeste de Tamazgha, pour une Confédération démocratique, sociale et transfrontalière, basée sur le droit à l'autonomie des régions » [6]. Une solution à laquelle se sont accordés les parties au conflit malien à Ouagadougou, le 4 décembre 2012, à l'initiative de l'ex-président burkinabé Blaise COMPAORE, qui comptait avec le soutien de la Communauté Economique des Etats d'Afrique de l'Ouest (CEDEAO) où la partie gouvernementale et la partie des représentants du Mouvement National de Libération de l'Azawad (MNLA), en insistant sur « le rejet du terrorisme » et sur le respect de l'intégrité territoriale, se sont accordés sur la « nécessité de créer un cadre de dialogue pour obtenir la cessation des hostilités » et où le MNLA renoncerait à l'indépendance du Nord en échange de garanties sur une « large autonomie » [7], à l'exemple de la proposition marocaine de 2017 pour régler la question saharienne.

Cependant, toutes ces propositions politiques de régler ce différend se sont avortés à cause de l'attitude belligérante de la France, en déclenchant son armée, unilatéralement, l'opération « Serval », en janvier 2013, suivi par l'opération « Barkhane » où elle avait déployé plus de 5000 soldats et des moyens budgétaires conséquents arrivant annuellement à un milliard d'euros. Sans oublier l'opération de la « Task Force Takuba » de 2020 où elle a réussi à impliquer plusieurs gouvernements de l'Union Européennes (Allemagne, Belgique, Pays-Bas, République Tchèque, Danemark, Estonie, Portugal, Suède…). La France s'entêtait à privilégier la solution militaire aux solutions politiques ! Alors, la voici que ces forces spéciales militaires se retrouvent expulsées de Mali, et maintenant, en train d'être expulsées de Niger, avec une insécurité plus accrue et où les divers groupes terroristes pullulent dans la région du Liptako des trois frontières ! Pire, l'actuel président français, M. Emmanuel MACRON, essaie de blanchir les généraux criminels d'Algérie, comme le général M'henna DJEBBAR, qui est directement le commanditaire du macabre et vil assassinat des sept moines français de Tibhirin, que le journaliste Hichem ABOUD vient de nous rappeler dans une récente vidéo et article [8] ! Les autorités françaises ne font rien de rien pour traduire en justice ce criminel, à la tête des services secrets et principal interlocuteur des services secrets français ? Normalement, la France devait traduire ce dernier devant la CPI, à l'exemple de qua a fait le Tribunal Pénal Fédéral de la Suisse à l'encontre de son collègue, le Général Khaled NEZZAR !

En définitive, comme l'avait annoncé le grand roi amazigh MASSINISSA, ça fait deux millénaires de cela : « l'Afrique aux Africains ». De ce fait, tous les pays d'Afrique du Nord et de Sahel sont appelés, plus que jamais, à unir tous leurs efforts et à user de toute leur influence pour obtenir la paix, combattre le fléau de terrorisme djihadiste et stopper les guerres civiles fratricides. Par conséquent et afin d'y arriver, il faudrait :

- Primo, arrêter de dérouler le tapis rouge aux responsables gouvernementales des Etats qui fomentent le terrorisme islamiste, en l'occurrence l'Algérie, et de couper toute relation diplomatique et économique avec eux ;

- Segundo, interpeller la Russie [9], qui voudrait s'investir en Afrique, afin de retirer ses milices mercenaires de Wargner du Mali (et de la Libye). Il serait inacceptable que certains de nos pays africains qui commencent à se libérer du néo-colonialisme français, tombent dans un nouveau néo-colonialisme russe, ou pire, se faire manipuler dans sa géostratégie militaire contre les Etats de l'Union Européenne qui soutiennent l'Ukraine, en leur ouvrant un nouveau front au sud ;

- et Tercio, éviter d'être complices d'un nouveau nettoyage ethnique et respecter les droits des peuples autochtones, à leur tête les «Africains Blancs ou métisses» que constituent les Touarègues et les Maures. Dans ce sens, il faudrait encourager, urgemment, les dirigeants militaires maliens des FAMa et les combattants Touarègues de la Coordination des Mouvements d'Azawad (CMA) ou du Cadre Stratégique Permanent (CSP) à s'asseoir de nouveau autour d'une table ronde où l'instauration d'un système territorial fédéral constituerait la meilleure option politique pour sauver le Mali et le Sahel.

Rachid RAHA,

Président de l'Assemblée Mondiale Amazighe

Copie :

- M. Moussa FAKI MAHAMAT, Président de la Commission de l'UNION AFRICAINE (AU)
- Dr. Omar Alieu TOURAY, Directeur-conseiller principal du Président de la Commission de la CEDEAO
-M. Josep BORRELL, Haut-Représentant de l'UNION EUROPÉENNE pour les Affaires Étrangères et la Politique de Sécurité
- Mesdames et Messieurs Eurodéputées & eurodéputés du PARLEMENT EUROPÉEN
- M. Antonio GUTERRES, Secrétaire Général de l'ONU
- M. Antony J. BLINKEN, Secrétaire d'Etat des USA

Notes :

[1]-http://amamazigh.org/2021/06/ni-serval-ni-barkhane-ni-takuda-ne-peuvent-securiser-le-sahel-les-seuls-a-le-concretiser-sur-le-terrain-ce-sont-les-touaregues/
[2]-www.algeria-watch.org/fr/aw/gspc_etrange_histoire_intro.htm
[3]-www.jeuneafrique.com/Article/JA2703p010-013.xml0/
[4]-www.jeuneafrique.com/134517/politique/romano-prodi-sans-accord-avec-le-nord-il-n-y-aura-jamais-de-paix-au-mali/
[5]-https://fr.linkedin.com/pulse/lazawad-entre-droits-des-peuples-disposer-deux-memes-et-mimoun-charqi
[6]-http://amamazigh.org/wp-content/uploads/2018/10/AMA_MANIFESTE-DE-TAMAZGHA_5-langues.pdf
[7]-www.esisc.org/publications/briefings/les-desaccords-internationaux-hypothequent-lintervention-militaire-au-nord-mali
[8]-www.atalayar.com/fr/articulo/politique/algerie-france-sacrifie-moines-tibhirine-sur-l-autel-d-une-amitie-turbulente/20230831091855190198.html
[9]-www.afrik.com/mali-la-russie-accusee-de-declarer-la-guerre-aux-les-touaregs

du Saghro, au sud-est du Maroc, quittent leurs pâturages avec leurs troupeaux de chèvres, de moutons et de chameaux, accompagnés de toute leur famille. La caravane traverse la plaine du Dadès et gravit le versant sud de l'Atlas à plus de 3 000 mètres d'altitude. Elle atteint le lac Izourar et ses hauts plateaux. Certains s'y installent, les autres continuent à remonter le versant nord de l'Atlas. La transhumance de retour a lieu en septembre et suit le même itinéraire vers le sud que la transhumance de printemps.

Le pastoralisme dans le Haut Atlas reste fondamentalement marqué par la mobilité des troupeaux et des hommes d'une part, et par la persistance de vastes territoires à usage collectif d'autre part. L'évolution du statut foncier ébranle les fondements du système collectif et favorise l'exploitation individuelle partout où cela est possible. Dans certaines régions isolées, comme le Haut-Atlas marocain, les institutions traditionnelles sont malheureusement en voie de disparition.

Il existe deux modèles d'organisation pastorale. Le premier est un mélange de gestion coutumière et de volonté politique de coucher les règles sur le papier. Le règlement, consigné dans une charte, comprend un certain nombre de règles directement inspirées des pratiques locales. Le second modèle d'organisation s'appuie sur les institutions coutumières, plus discrètes et donc moins connues des autorités. Ces institutions sont simples (**ex : Agdâl**) mais fragiles, car elles reposent sur un système peu égalitaire.

Dans les conditions difficiles de la vie en montagne, les Amazighs/Berbères ont développé une forme de démocratie locale basée sur l'élection annuelle du conseil local appelé **aith rab'în** qui s'occupe de l'arbitrage des conflits locaux, des litiges fonciers, des droits d'eau et de la gestion publique locale. Cette institution locale fonctionne en parallèle avec les institutions gouvernementales et les autorités officielles font toujours appel à elle pour obtenir de l'aide dans les situations difficiles de gestion des conflits.

Une autre institution locale amazighe/berbère utile dans les montagnes du Haut Atlas est la **twiza**, qui est une forme de solidarité collective très répandue chez les Amazighs/Berbères. Cette institution non officielle a été extrêmement utile pour les opérations de recherche et de sauvetage immédiates et les premiers soins médicaux apportés aux blessés à la suite du tremblement de terre du 8 septembre, avant l'arrivée de l'aide gouvernementale.

Le Haut-Atlas, la périphérie oubliée

Le Maroc est un pays qui présente une grande diversité de côtes, de plaines et de plateaux, de montagnes et de déserts. Il est caractérisé par les hautes montagnes du Rif et de l'Atlas, qui constituent non seulement une barrière physique entre le Sahara et la Méditerranée, mais aussi un important facteur de diversité climatique, écologique, économique, culturelle et humaine.

Dans ce contexte, et malgré le potentiel et la richesse de ces zones (70% des ressources en eau, 62% des forêts marocaines et des points chauds de la biodiversité avec environ 80% des espèces endémiques...), leur contribution directe au développement économique du pays reste très limitée, ne représentant pas plus de 5% du PIB et 10% de la consommation nationale.

Le milieu rural est historiquement plus pauvre que la moyenne au Maroc par rapport aux centres urbains. Les revenus sont faibles, la productivité est faible, il y a beaucoup d'analphabétisme et d'abandons scolaires parmi les habitants de ce territoire accidenté. Que ce soit dans les zones touchées par le tremblement de terre ou dans d'autres zones rurales.

Cette différence entre le milieu urbain et le milieu rural remonte à plusieurs siècles, lorsque l'administration française, à l'époque du protectorat (1912-1956), a divisé le pays en deux : **le Maroc "utile"**, urbain et économiquement prospère, et **le Maroc "inutile"**, zone délaissée par les colons français. Cette zone, essentiellement rurale, s'étend en diagonale de la ville d'Oujda au nord-est jusqu'à Agadir sur la côte atlantique au sud-ouest.

Cet héritage de négligence, de mépris et de marginalisation de l'arrière-pays amazigh/berbère provient notamment de l'administration coloniale française, qui a concentré ses efforts sur la côte, alors que les zones rurales ont montré une résistance particulière à son pouvoir.

Bien que les activités touristiques et surtout l'éco-tourisme s'y soient développés ces dernières années, accueillant les randonneurs en été et les skieurs en hiver, ces régions sont loin d'être des centres économiques comparables à la célèbre "ville ocre de Marrakech". Les habitants travaillent dans l'agriculture traditionnelle, les maigres activités économiques locales, ou se rendent dans les centres urbains pour gagner leur pain quotidien.

Dans un passé récent, ils avaient l'habitude d'émigrer en Europe, principalement en France et en Belgique, pour travailler dans des usines ou des mines, mais depuis 1990, cette possibilité a été supprimée par les autorités européennes, de sorte que les jeunes peu ou pas éduqués sont confrontés à un avenir incertain et luttent pour nourrir leur famille, ce qui a, hélas, poussé certains d'entre eux dans les bras d'islamistes violents.

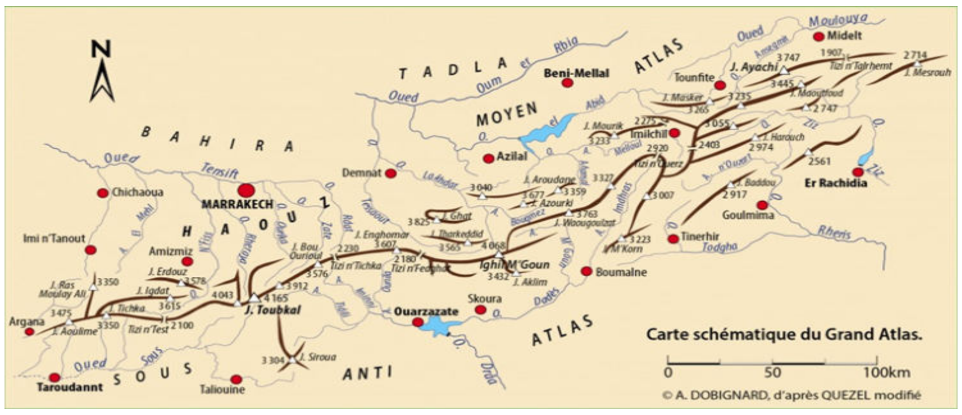

Carte schématique du Grand Atlas.

© A. DOBIGNARD, d'après QUEZEL modifié

Dans cette région, même depuis l'indépendance, les niveaux de revenus n'ont pas été rattrapés. Dans la province d'El Haouz, en particulier, non seulement les revenus sont faibles, mais l'accès à l'éducation et aux soins de santé est restreint, en dépit des efforts de l'état marocain. Les logements sont encore de conception traditionnelle et ne sont donc pas toujours aussi solides que les structures urbaines plus modernes.

> *En parlant de l'habitat rural des Imazighen du Haut-Atlas, Abdelmajid Benabdellah et Gérard Fay écrivent :*
>
> *''Dans le Haut Atlas central, l'habitat rural apparaît moins que jamais comme un cadre bâti que les collectivités se transmettraient inchangé d'une génération à l'autre. Depuis trois ou quatre décennies, les constructions se multiplient rapidement, les plans des maisons sont adaptés aux besoins de la production et de la vie sociale. Cet habitat de terre et de pierre se transforme, et l'un des secrets de sa beauté réside dans sa sobre fonctionnalité.*
>
> *La dynamique de l'habitat révèle l'évolution des systèmes de production tout comme elle apparaît guidée par les limites des entités socio-spatiales anciennes, tributaires des principes coutumiers de répartition des terres et des ressources.*
>
> *Mieux qu'un exposé théorique, l'étude d'un « cas de figure » choisi au cœur de la province d'Azilal suggérera, pensons-nous, la richesse de ces thèmes."*

La Constitution de 2011 a permis aux citoyens d'accéder à une nouvelle génération de droits de l'homme. Cette réforme constitutionnelle a également jeté les bases d'une régionalisation avancée, fer de lance du développement territorial. Compte tenu des inégalités sociales et spatiales, notamment entre les zones urbaines et rurales, en particulier dans les zones de montagne, les pouvoirs publics, régionaux et locaux, et les autres acteurs concernés devront redoubler d'efforts pour garantir l'accès de tous aux droits fondamentaux de nouvelle génération stipulés dans l'article 31 de la Constitution du Royaume.

Les populations rurales amazighes s'adapteront-elles à l'environnement post-séisme ?

La vie des populations rurales amazighes a été bouleversée par le tremblement de terre : leurs maisons ont été détruites, leurs proches ont été tués, leurs moyens de subsistance ont été entravés et leurs activités quotidiennes ont été interrompues. Toutefois, les éléments de leur patrimoine culturel sont toujours présents et leur attachement à l'amazighité est plus que fort.

Leur **trinité culturelle amazighe** est un test au temps malgré les multiples difficultés et obstacles. Leur langue, **tamazight**, est toujours vivante et dynamique, leur terre sacrée, **tamurt**, existe toujours en dépit de sa fureur soudaine ces derniers temps et leur communauté amazighe/berbère, très soudée, **tamunt**, leur permet de continuer à vivre malgré les difficultés de la vie actuelle et les catastrophes naturelles. Cette culture millénaire des ''**3 t**'' est un symbole fort de résilience et de continuité.

Ainsi, ces personnes comptent beaucoup sur leur culture de solidarité **twiza** pour reconstruire leur vie et faire face aux défis de leur avenir incertain. Toutefois, il faut repenser sérieusement le modèle étatique **du régionalisme avancé** pour faire face dans l'avenir aux aléas du temps et aux catastrophes.

Certes, le Maroc officiel a passé le test de cette catastrophe naturelle haut la main sans, intervention extérieure, et le peuple a fait montre d'un grand sens de solidarité agissante, mais n'empêche il faut planifier davantage pour des futurs sombres : catastrophes naturelles, épidémies, guerres, etc. Ne dit-on pas qu'un homme averti en vaut deux.

⁂Vous pouvez suivre le Professeur
Mohamed Chtatou sur Twitter : @Ayurinu

Notes de fin de texte

- Ouassat, Mehdi. ''Le séisme de la taille de celui d'Al Haouz n'a lieu qu'une fois en plusieurs milliers d'années", Libération, Lundi 11 septembre 2023. https://www.libe.ma/Le-seisme-de-la-taille-de-celui-d-Al-Haouz-n-a-lieu-qu-une-fois-en-plusieurs-milliers-d-annees_a140297.html
- Hafidi, Mohamed Amine. ''Voici le premier bilan du séisme qui a frappé le Maroc ce soir, le plus puissant jamais enregistré", La Vie Eco, 9 septembre 2023. https://www.lavieeco.com/au-royaume/voici-le-premier-bilan-du-seisme-qui-a-frappe-le-maroc-ce-soir-le-plus-puissant-jamais-enregistre/
- Nasa Eath Observatory. ''Morocco's High Atlas Mountains", July 2, 2016. https://earthobservatory.nasa.gov/images/89511/moroccos-high-atlas-mountains
- Copernicus, Copernicus Emergency Management Service (CEMS). ''EMSR695 - Earthquake in Marrakesh-Safi Region, Morocco", 12 septembre 2023. https://rapidmapping.emergency.copernicus.eu/EMSR695/
- Le Matin. ''Séisme d'Al Haouz : le bilan passe à 2.946 morts et 5.674 blessés", 13 septembre 2023. https://lematin.ma/express/2023/seisme-al-haouz-bilan-passe-2946-morts-5674-blesses/394154.html
- Gentil, Louis. ''La géologie du Maroc et la genèse de ses grandes chaines", Annales de géographie, 116, Année 1912, pp. 130-158. https://www.persee.fr/doc/geo_0003-4010_1912_num_21_116_7192
- Piqué, A. Géologie du Maroc. Pumag : Rabat, 1994.
- Sadki, Driss. Le Haut-Atlas central (Maroc). Stratigraphie et paléontologie du Lias supérieur et du Dogger inférieur. Dynamique du bassin et des peuplements. Travaux et Documents des Laboratoires de Géologie de Lyon, 142, Année 1996. https://www.persee.fr/doc/geoly_0750-6635_1996_mon_142_1
- Missenard, Yves. LE RELIEF DES ATLAS MAROCAINS : CONTRIBUTION DES PROCESSUS ASTHENOSPHERIQUES ET DU RACCOURCISSEMENT CRUSTAL, ASPECTS CHRONOLOGIQUES. Thèse de Doctorat, UNIVERSITE DE CERGY-PONTOISE, 24 Novembre 2006. https://theses.hal.science/tel-00125775/document
- Ibid.
- Maurer, Gérard. "L'homme et Les Montagnes Atlasiques Au Maghreb", Annales de Géographie, vol. 105, no. 587, 1996, pp. 47–72. JSTOR, http://www.jstor.org/stable/23454958
- Mahdi, Mohamed & Pablo Dominguez. ''Regard anthropologique sur transhumance et modernité au Maroc", Ager, no 8, 2009. https://univ-tlse2.hal.science/hal-02156171/document
- Bourbouze, A. L'élevage dans la montagne marocaine : organisation de l'espace et utilisation des parcours par les éleveurs du Haut Atlas, Institut Agronomique et Vétérinaire Hassan II, Rabat et Institut National de la Recherche Agronomique, Paris, 1982.
- Auclair, L. & M. Alifriqui (dir.). Agdal Patrimoine socio-écologique de l'Atlas marocain. Rabat : IRCAM ; IRD, 2012. https://core.ac.uk/download/pdf/39832859.pdf
- Couvreur, G. « La vie pastorale dans le Haut Atlas central », Revue de Géographie du Maroc, n° 13, 1968.
- Mahdi, Mohamed & Domínguez, Pablo. ''Regard anthropologique sur transhumance et modernité au Maroc", Ager. Revista de Estudios sobre Despoblación y Desarrollo Rural, núm. 8, 2009, pp. 45-73. Centro de Estudios sobre la Despoblación y Desarrollo de Áreas Rurales Zaragoza, España. https://www.redalyc.org/pdf/296/29611869003.pdf
- Laoust, E. « L'habitation chez les transhumants du Maroc central », Hesperis, Institut des Hautes Etudes Marocaines, Rabat, 1930-1934.
- Gellner, E. Saints of the Atlas. Londres, Weidenfield and Nicholson, 1969.
- Dominiguez, Pablo. '' L'agro-pastoralisme mobile des agdals du Haut Atlas", Perifèria, Numéro 18(2), décembre 2013. http://revistes.uab.cat/periferia
- Chtatou, Mohamed. ''Aspects du leadership et de la démocratie chez les Amazighs du Maroc", Le Monde Amazigh, 15 juin 2019. https://amadalamazigh.press.ma/fr/aspects-du-leadership-et-de-la-democratie-chez-les-amazighs-du-maroc/
- Bellakhdar, Jamal. Le MAROC OUEST-SAHARIEN: ESQUISSE GÉOGRAPHIQUE, HISTORIQUE ANTHROPOLOGIQUE ET SOCIO-ÉCONOMIQUE. Volume I : Le pays, une terre de contingences et d'absolu. Casablanca : Editions Le Fennec, 2015.
- Abdelkhalek, Touhami, Dorothée Boccanfuso, et Luc Savard. « Politiques économiques, pauvreté et inégalités au Maroc : analyses en équilibre général micro simulé », Mondes en développement, vol. 148, no. 4, 2009, pp. 99-118.
- Agence Nationale de Lutte Contre l'Analphabétisme. ''L'analphabétisme en chiffres", 2018. https://www.anlca.ma/fr/lalphabetisation/lalphabetisation-en-chiffres/#:~:text=Le%20taux%20d'analphab%C3%A9tisme%20est,urbain%20en%20comparaison%20avec%202004.
- Mourji, Fouzi, & Hicham Masmoudi. "L'état de l'économie marocaine : un potentiel de développement réel mais contraint". Dupret, Baudouin, et al. (Eds.), Le Maroc au présent : D'une époque à l'autre, une société en mutation. Casablanca : Centre Jacques-Berque, 2015, pp. 907-944. http://books.openedition.org/cjb/1139
- Chaker S. Berbères aujourd'hui. Paris : L'Harmattan, 1989.
- Mahdi, M. Pasteurs de l'Atlas. Production pastorale, droit et rituel. Casablanca : Fondation Adenauer, 1999.
- Boujrouf, Said. "Ressources patrimoniales et développement des territoires touristiques dans le Haut Atlas et les régions sud du Maroc", Journal of Alpine Research | Revue de géographie alpine, 102-1, 2014. http://journals.openedition.org/rga/2259; DOI: https://doi.org/10.4000/rga.2259
- Benabdellah, Abdelmajid & Gérard Fay. ''Habitat rural, systèmes de production et formations socio-spatiales dans le Haut Atlas central" in : Habitat, État, société au Maghreb. Paris: CNRS Éditions, 2002. http://books.openedition.org/editionscnrs/834
- Royaume du Maroc. Article 31, Constitution de 2011. http://www.sgg.gov.ma/Portals/0/constitution/constitution_2011_Fr.pdf

Article 31 :

L'Etat, les établissements publics et les collectivités territoriales œuvrent à la mobilisation de tous les moyens à disposition pour faciliter l'égal accès des citoyennes et des citoyens aux conditions leur permettant de jouir des droits :

- aux soins de santé ;
- à la protection sociale, à la couverture médicale et à la solidarité mutualiste ou organisée par l'État ;
- à une éducation moderne, accessible et de qualité ;
- à l'éducation sur l'attachement à l'identité marocaine et aux constantes nationales immuables ;
- à la formation professionnelle et à l'éducation physique et artistique ;
- à un logement décent ;
- au travail et à l'appui des pouvoirs publics en matière de recherche d'emploi ou d'auto-emploi ;
- à l'accès aux fonctions publiques selon le mérite ;
- à l'accès à l'eau et à un environnement sain ;
- au développement durable.

- Chtatou, Mohamed. '' Comprendre la trinité culturelle amazighe", Le Monde Amazigh, 7 septembre 2018. https://amadalamazigh.press.ma/fr/comprendre-la-trinite-culturelle-amazighe/
- Zaheer, Muhammad Akram. "The Earthquake is Wake-Up Call for Morocco's Development Policies", Islamabad Post, 12 septembre 2023. https://islamabadpost.com.pk/the-earthquake-is-wake-up-call-for-moroccos-development-policies/

ⴰⵙⵎⴰⵇⵇⵍ ⴼ ⵓⴷⵍⵉⵙ ⵏ ⵜⵍⴰⵍⵉⵜ ⵏ ⵜⵙⴽⵍⴰ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵜⴰⵜⵔⴰⵔⵜ ⴳ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ : 1967-2000

•ⵕⴰⵛⵉⴷ ⵏⴰⵉⴱ

ⵙⴳ ⵜⵣⵕⵉⴳⴳⵉⵏ ⵏ ⵜⵣⵍⵖⴰ ⵏ ⵜⵉⵔⵔⴰ ⴷ ⵓⵙⵉⵏⴰⴳ ⴰⴳⵍⴷⴰⵏ ⵏ ⵜⵓⵙⵙⵏⴰ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ, ⵉⵙⵙⴼⵓⵖ ⴷ ⵓⵙⵍⵎⴰⴷ ⴷ ⵓⵎⴰⵔⴰ ⴷ ⵓⵎⴰⴼⵔⴰⵏ ⵎⴰⵙⵙ ⵍⵃⵙⵏ ⵣⴰⵀⵓⵔ ⵢⴰⵏ ⵓⴷⵍⵉⵙ ⴱⴰⵀⵔⴰ ⵉⵙⵜⴰⵡⵀⵎⵎⴰⵏ, ⵉⵣⵍⵉⵏ ⵙ ⵜⵣⵔⴰⵡⵉⵏ ⴼ ⵜⵙⴽⵍⴰ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ, ⴳⵉⵙ ⵎⴰⴷ ⵉⴳⴰⵏ 312 ⵏ ⵜⵙⵏⴰ. ⴰⵣⵡⵍ ⵏⵏⵙ: ⵜⴰⵙⴽⵍⴰ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵜⴰⵜⵔⴰⵔⵜ ⴳ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ: ⵜⴰⵍⴰⵍⵉⵜ, 1967-2000

ⵉⵣⵍⵉ ⵓⴷⵍⵉⵙ ⴰⴷ ⵙ ⵜⵖⵔⵉ ⵏ ⵡⴰⵏⴰⵡⵏ ⵏ ⵜⵙⴽⵍⴰ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵍⵍⴰⵏⵉⵏ ⴳⵔ ⵓⵙⴳⴳⵯⴰⵙ ⵏ 1967 ⴷ 2000, ⵜⴰⴼⵔⴽⴰ ⵏ ⵡⴰⴽⵓⴷ ⵉⵍⵍⴰⵏ ⴷⴰⵜ ⵏ ⵓⵙⵉⵙⵙⵏ ⴰⵎⴰⴷⴷⵓⴷ ⵙ ⵜⵓⵜⵍⴰⵢⵜ ⴷ ⵜⴷⵍⵙⴰ ⴷ ⵜⵎⴰⴳⵉⵜ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⴳ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ. ⵜⴰⴼⵔⴽⴰ ⴰⴷ ⵍⵍⵉⵖ ⵣⴹⴰⵕⵏ ⵉⵏⴱⴷⴰⴷⵏ ⴷ ⵉⵎⵖⵏⴰⵙⵏ ⵏ ⵓⵎⵓⵙⵙⵓ ⴰⴷⵍⵙⴰⵏ ⴰⵎⴰⵣⵉⵖ ⴰⴷ ⵙⴽⵔⵏ ⵢⴰⵏ ⵓⵙⴳⵓⴷⵉ ⵉⴳⴳⵓⵜⵏ ⴳ ⵢⵉⴳⵔ ⵏ ⵜⵙⴽⵍⴰ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⴳ ⵎⴰⴷ ⵉⵣⵍⵉⵏ ⵙ ⵓⵙⵎⵓⵏ ⵏ ⵡⴰⵏⴰⵡⵏ ⵉⵎⵉⵡⴰⵏⵏ ⴷ ⵜⵖⵓⵕⵉⵡⵉⵏ ⴷ ⵉⵔⵣⵣⵓⵜⵏ ⴷ ⵓⵙⵏⴼⵍⵓⵍ, ⵖⵎⴽ ⴰⵏⵏ ⵓⵍⴰ ⴷ ⵓⵙⵎⴰⵢⵏⵓ ⵏ ⵜⵙⴽⵍⴰ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵙ ⵓⵙⵏⴼⵍⵓⵍ ⵏ ⵡⴰⵏⴰⵡⵏ ⵉⵙⴽⵍⴰⵏⵏ ⴷ ⵡⵉⵏ ⵜⵉⵔⵔⴰ ⵜⴰⵙⴽⵍⴰⵏⵜ ⵍⵍⵉ ⴰⴷ ⵓⵔ ⵍⵍⵉⵏⵉⵏ ⴳ ⵎⴰⴷ ⵉⵣⵔⵉⵏ

ⴰⴷⵍⵉⵙ ⴰⴷ ⵏ ⵓⴼⵔⴰⵏ ⴰⵙⴽⵍⴰⵏ, ⴰⵔ ⵢⴰⴽⴽⴰ ⵉ ⵉⵎⵖⵔⵉ ⵉⵙⵉⵙⴼⵉⵡⵏ ⴳⴳⵓⵜⵏⵉⵏ ⴼ ⵜⴼⵔⴽⴰ ⴰⴷ, ⵍⵍⵉ ⵉⴳⴰⵏ ⵜⴰⵎⴱⴽⴰⵔⵜ ⵜⴰⵜⵔⴰⵔⵜ ⵏ ⵜⵙⴽⵍⴰ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵜⴰⵜⵔⴰⵔⵜ. ⵎⴰ ⴰⴷ ⵓⵔ ⴰⵔ ⵉⵜⵜⵉⵏⵉ ⵎⴰⵙ ⵜⵙⵙⵏⵜⵉ ⵜⵙⴽⵍⴰ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵙⴳ ⵜⵣⵡⵉⵔⵉ ⵏ ⵓⵙⴳⴳⵯⴰⵙ ⴰⵏⵏ, ⴰⵎⴰⴷⴰⵏ ⴰⵎⴰⵣⵉⵖ ⵢⵓⵔⴰ ⴷ ⴰⵔ ⵉⵜⵜⴰⵔⴰ ⵙ ⵜⵓⵜⵍⴰⵢⵜ ⵏⵏⵙ ⵓⵍⴰ ⵜⵓⵜⵍⴰⵢⵉⵏ ⵏ ⵡⵉⵢⵢⴰⴹ ⵙⴳ ⵜⴰⵙⵓⵜⵉⵏ ⴳⴳⵓⵜⵏⵉⵏ ⵣⵔⵉⵏⵉⵏ, ⵢⵓⵔⴰ ⵙⴳ ⵎⴰⴷ ⵢⵓⴼⴰ ⴰⵙⴽⴽⵉⵍ ⵉⵣⵍⵉⵏ ⵙ ⵜⵓⵜⵍⴰⵢⵜ ⵏⵏⵙ, ⴰⵙⴽⴽⵉⵍ ⵏ ⵜⵉⴼⵉⵏⴰⵖ. ⵙⵓⵍ ⵓⴽⴰⵏ ⴰⵖ ⵎⵎⴰⵍⴰⵏ ⵉⵔⵣⵣⵓⵜⵏ ⵏ ⵓⵎⵣⵔⵓⵢ ⵜⵉⵎⵉⵜⴰⵔ ⵏ ⵜⵉⵔⵔⴰ ⴰⴷ ⵙ ⵜⵉⵢⴰⴼⵓⵜⵉⵏ ⵜⵜⵉⵍⵉⵏⵉⵏ ⴰⵣⵎⵣ ⴰⵔ ⵡⴰⵢⵢⴰⴹ ⴳ ⵓⴷⵍⵉⵙ ⴰⴷ, ⵉⵎⵎⴰⵖ ⵓⵎⵔⵣⵓ ⴰⴷ ⴰⵖ ⵉⴼⴽ ⵜⵓⴳⵜ ⵏ ⵉⵙⵉⵙⴼⵉⵡⵏ ⴼ ⵉⴹⵕⵉⵚⵏ ⵏ ⵜⵙⴽⵍⴰ ⴷ ⵓⴼⵔⴰⵏ ⵏ ⵜⵙⴽⵍⴰ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵍⵍⵉ ⵜⵜⵓⵣⵓⵣⵣⴰⵔⵏⵉⵏ ⴳ ⴽⵉⴳⴰⵏ ⵏ ⵉⵖⵎⵉⵙⵏ ⴷ ⵜⵙⵖⵓⵏⵉⵏ ⴷ ⵜⵣⵔⴰⵡⵉⵏ ⴷ ⵉⴷⵍⵉⵙⵏ. ⴰⵙⴳⵓⴷⵉ ⴰⴷ ⵏ ⵜⵉⵔⵔⴰ ⵉⴳⴳⵓⵜⵏ, ⵇⵇⴰⵏⵏⴷ ⵙⵓⵍ ⴰⴷ ⵉⵍⵉⵏ ⴽⵉⴳⴰⵏ ⵏ ⵜⵓⴳⴳⵯⴰⵙ ⵜⵉⵎⴳⵔⴰ ⵃⵎⴰ ⴰⴷ ⵢⵉⵍⵉ ⵓⵙⵎⵓⵏ ⵏⵏⵙ ⵉⵙⵎⴷⵏ ⵖⵎⴽ ⴰⵏⵏ ⵓⵍⴰ ⵜⵉⵖⵔⵉ ⴷ ⵓⵙⵎⵔⵙ ⵏⵏⵙ

ⵜⵣⴷⵉ ⵜⵙⴽⵍⴰ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⴷ ⵎⴰⴷ ⵓⵔⴰⵏ ⵉⵔⴳⵔⴰⴳⵏ ⵍⵍⵉ ⵎⵎⴰⵖⵏⵉⵏ ⴰⴷ ⵙⵏⴼⵍⵏ ⵙⵙⵓⵖⵍⵏ ⵜⵓⴳⵜ ⵏ ⵜⵉⵔⵔⴰ ⵍⵍⴰⵏⵉⵏ ⴳ ⵉⴳⵔⴰⵏ ⵏ ⵓⵙⴳⴷ, ⴰⵢⵍⵍⵉⵖ ⴷⴰⵔⵏⵖ ⵉⵍⵍⴰ ⵢⴰⵏ ⵡⴰⵢⴷⴰ ⵉⴳⴳⵓⵜⵏ ⴳ ⵓⵎⵏⵉⴷ ⴰⴷ, ⵙ ⵜⵉⵎⵎⴰⴷ ⵏⵏⵙ ⵉⵜⵜⵢⵓⵔⴰⵏ ⴽⵓⵍⵍⵓ ⵙ ⵓⵙⴽⴽⵉⵍ ⴰⵕⴰⵎⵉ, ⵉⵍⵍⴰ ⵎⴰⴷ ⴳⵉⵙ ⵏⵏⵙⵏ, ⴷ ⵉⴼⴰⵡ ⵎⴰⵙ ⵙⵓⵍ ⵍⵍⴰⵏⵜ ⴽⵉⴳⴰⵏ ⵜⵖⴰⵡⵙⵉⵡⵉⵏ ⴳ ⵜⵙⴷⵍⵉⵙⵉⵏ

الحسن زهور
الأدب الأمازيغي الحديث بالمغرب: النشأة
2000 – 1967
Publications Tirra
ⵜⵉⵥⵕⵉⴳⵉⵏ ⵏ ⵜⵉⵔⵔⴰ

ⵜⵓⵙⵍⵉⴳⵉⵏ, ⵖⵎⴽ ⴰⵏⵏ ⴷⴰⵔ ⵜⵎⵔⵙⴰⵍ ⵣⵍⵉⵏⵉⵏ. ⴳ ⵓⵎⵏⵉⴷ ⴰⴷ, ⴰⵔ ⵏⵙⴰⵡⴰⵍ ⵓⵍⴰ ⴼ ⵎⴰⵕⵕⴰ ⵎⴰⴷ ⵓⵔⴰⵏ ⵉⵎⵔⵣⵓⵜⵏ ⵉⴱⵕⵕⴰⵏⵉⵢⵏ ⴳⴰⵏⵉⵏ ⴰⵢⵜ ⴼⵕⴰⵏⵚⴰ ⴷ ⵚⴱⴰⵏⵢⴰ ⴰⵎ: ⵛⴰⵕⵍ ⴹⵓⴼⵓⴽⵓ ⴷ ⵍⵢⵓⴱⵓⵍⴹ ⵊⵓⵙⵜⵉⵏⴰⵔ ⴷ ⴰⵏⴹⵕⵉ ⴱⴰⵚⵚⵉ ⴷ ⵉⵎⵉⵍ ⵍⴰⵡⵓⵚⵟ ⴷ ⵡⵉⵢⵢⴰⴹ..., ⵖⵡⵉⴷ ⵓⵔⴰⵏ ⴽⵉⴳⴰⵏ ⵙⵎⵓⵏⵏ ⴽⵉⴳⴰⵏ ⵏ ⵜⵉⵔⵔⴰ ⴳ ⵍⵍⴰⵏ ⵉⵎⴰⵡⴰⵍⵏ ⴷ ⵜⵏⴼⵓⵙⵉⵏ ⴷ ⵜⵎⴷⵢⴰⵣⵉⵏ ⴷ ⵜⵣⵔⴰⵡⵉⵏ....ⴰⵢⴷⴰ ⴰⴷ ⵓⵍⴰ ⵏⵜⵜⴰⵏ, ⵉⵇⵇⴰⵏⴷ .ⵓⵙⵎⵓⵏ ⵏⵏⵙ ⴷ ⵓⵏⴳⴳⵓⴷ

ⴰⵔ ⵉⵜⵜⵉⵏⵉ ⵓⵎⵔⵣⵓ ⵏⵏⵖ ⴳ ⵓⴷⵍⵉⵙ ⴰⴷ ⵎⴰⵙ ⴷ ⵜⴰⵍⴰⵍⵉⵜ ⵏ ⵜⵙⴽⵍⴰ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵜⴰⵜⵔⴰⵔⵜ ⵜⵣⴷⵉ ⴷ ⵜⵍⴰⵍⵉⵜ ⵏ ⵓⵎⵓⵙⵙⵓ ⴰⴷⵍⵙⴰⵏ ⴰⵎⴰⵣⵉⵖ ⴳ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ, ⴳ ⵓⵙⴳⴳⵯⴰⵙ ⵏ ⴰⵙⴳⴳⵯⴰⵙ ⴳ ⵉⵍⵍⴰ ⵓⵙⴽⵔ ⵏ ⵜⵎⵙⵎⵓⵏⵜ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ 1967 ⵜⴰⵎⵣⵡⴰⵔⵓⵜ: ⴰⴷ ⵜⵜ ⵉⴳⴰⵏ ⴷ ⵓⴳⵔⴰⵡ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ ⵉ ⵓⵙⵉⴳⴳⵍ ⴷ ⵉⵙⵏⴼⵍⵏ ⵏ ⵜⵓⵙⵙⵏⴰ, ⵜⵣⴹⴰⵕ ⵜⵙⴽⵍⴰ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⴰⴷ ⵜⵣⴳⵔ ⵙ ⵜⴼⵔⴽⴰ ⵏ ⵜⵎⴰⵜⵔⴰⵔⵜ ⵜⴰⵙⴽⵍⴰⵏⵜ, ⴳ ⵜⴼⵔⴽⴰ ⵍⵍⵉⵖ ⵏⵏ ⵜⵉⵜⵜⵉ ⴼ ⵜⵉⵔⵔⴰ ⴳ ⵢⵉⴳⵔ ⵏ ⵓⵙⴳⴷ ⴷ ⵜⵉⵔⵔⴰ ⵏ ⵜⵏⴼⵓⵙⵉⵏ ⴷ ⵓⵎⵉⵏ, ⵜⴽⵛⵎ ⵜⵉⵔⵎⵉⵜⵉⵏ ⵢⴰⴹⵏⵉⵏ ⴳⴰⵏⵉⵏ ⵜⵉⵎⴰⵢⵏⵓⵜⵉⵏ ⴰⵎ ⴰⵎⵣⴳⵓⵏ ⵍⵍⵉⵖ ⴷ ⵉⵙⵙⴼⵓⵖ ⵓⵎⴰⵔⴰ ⵚⵚⴰⴼⵉ ⵎⵓⵎⵏ ⵄⵍⵉ ⴰⴹⵕⵉⵚ ⴰⵎⵣⵡⴰⵔⵓ ⵏ ⵓⵎⵣⴳⵓⵏ ⵖⵎⴽ ,1983 ⵍⵍⵉ ⵉⴳⴰⵏ ⵙ ⵓⵣⵡⵍ:"ⵓⵙⵙⴰⵏ ⵚⵎⵎⵉⴹⵏⵉⵏ" ⴳ ⵍⵍⵉ ⴷ ⵉⵙⵙⴼⵓⵖ ⵓⵎⴰⵔⴰ ⵃⴰⵙⴰⵏ ⵉⴷⴱⵍⵇⴰⵙⵎ ⵜⴰⴷⴰⵍⴰ .1988 ⵏ ⵜⵓⵍⵍⵉⵙⵜ ⵍⵍⵉ ⵉⴳⴰⵏ ⵙ ⵓⵣⵡⵍ: "ⵉⵎⴰⵔⴰⵢⵏ" ⴳ ⵖⵎⴽ ⵍⵍⵉ ⵉⵣⴹⴰⵕ ⵓⵎⴷⵢⴰⵣ ⴰⴳⴰⵜⴰⵔ ⵄⵍⵉ ⵚⴰⴷⵇⵉ ⴰⵣⴰⵢⴽⵓ ⴰⴷ ⵉⵙⵙⵏⵜⵉ ⵢⴰⵏ ⵓⵎⵓⵙⵙⵓ ⴰⵎⴰⵜⵔⴰⵔ ⴳ ⵢⵉⴳⵔ ⵜⵎⴷⵢⴰⵣⵜ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵜⴰⵜⵔⴰⵔⵜ ⵙ ⵜⵓⵡⵛⴽⵉⵏⵜ ⵏⵏⵙ: .1988 "ⵜⵉⵎⵉⵜⴰⵜ" ⵍⵍⵉⴷ ⵉⴼⴼⵖⵏ ⴳ ⵓⵙⴳⴳⵯⴰⵙ ⵏ

ⴰⴷⵍⵉⵙ ⴰⴷ ⴰⵎⴳⴳⴰⵔⵓ ⴷⴰⵔ ⵎⴰⵙⵙ ⵣⴰⵀⵓⵔ, ⵉⴳⴰ ⵉ ⵜⵖⵔⵉ ⵙⴳ ⵉⵎⵣⵔⴰⵡⵏ ⴷ ⵡⵉⴷⴰ ⵔⴰⵏⵉⵏ ⴰⴷ ⵙⵙⵏⵏ ⵓⴳⴳⴰⵔ ⴼ ⵜⵍⴰⵍⵉⵜ ⵏ ⵜⵙⴽⵍⴰ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵜⴰⵜⵔⴰⵔⵜ, ⴰⵛⴽⵓ ⴰⵔ ⵉⵙⵙⵉⵙⴼⵉⵡ ⵜⴰⴼⵔⴽⴰ ⴰⴷ ⵜⴰⵎⵣⵡⴰⵔⵓⵜ ⵉⵍⵍⴰⵏ ⴷⴰⵜ ⵏ ⵓⴱⵓⵖⵍⴰ ⵏ ⵜⵙⴽⵍⴰ ⴰⴷ. ⵉⵣⵓⵣⵣⵔ ⵓⵍⴰ ⵢⴰⵜ ⵜⴷⵍⵙⴰ ⵉⵣⴷⵉⵏ ⴷ ⵜⵉⵔⵔⴰ ⵏ ⵓⵎⵣⵔⵓⵢ ⵏ ⵜⵙⴽⵍⴰ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ

LE MONDE AMAZIGH
العالم الأمازيغي
Amadalpresse
ⴰⵎⴰⴹⴰⵍ ⴰⵎⴰⵣⵉⵖ
www.amadalamazigh.press.ma
[illegible]
زوروا الموقع الالكتروني لجريدتكم «العالم الأمازيغي»
Consultez votre journal électronique «le Monde Amazigh»
ⵙ ⵜⴰⵄⵕⴰⴱⵜ بالعربية En Arabe
www.amadalamazigh.press.ma
ⵙ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ بالأمازيغية En Tamazight
www.amadalamazigh.press.ma/tamazight
ⵙ ⵜⴼⵕⴰⵏⵚⵉⵙⵜ بالفرنسية En Français
www.lemondeamazigh.com
www.amadalamazigh.press.ma/fr
[illegible]
تابعوا آخر الأخبار على موقعنا على الفايسبوك
Visitez et faites visiter notre page Facebook
www.facebook.com/Amadalpresse
[illegible]
اقرأوا جريدتكم الشهرية «العالم الأمازيغي» صوت الإنسان الحر
LISEZ ET FAITES LIRE VOTRE JOURNAL MENSUEL « LE MONDE AMAZIGH» LA VOIX DES HOMMES LIBRES

www.amazigh.press
Amadalpresse
Amadalpresse
Amadalpresse

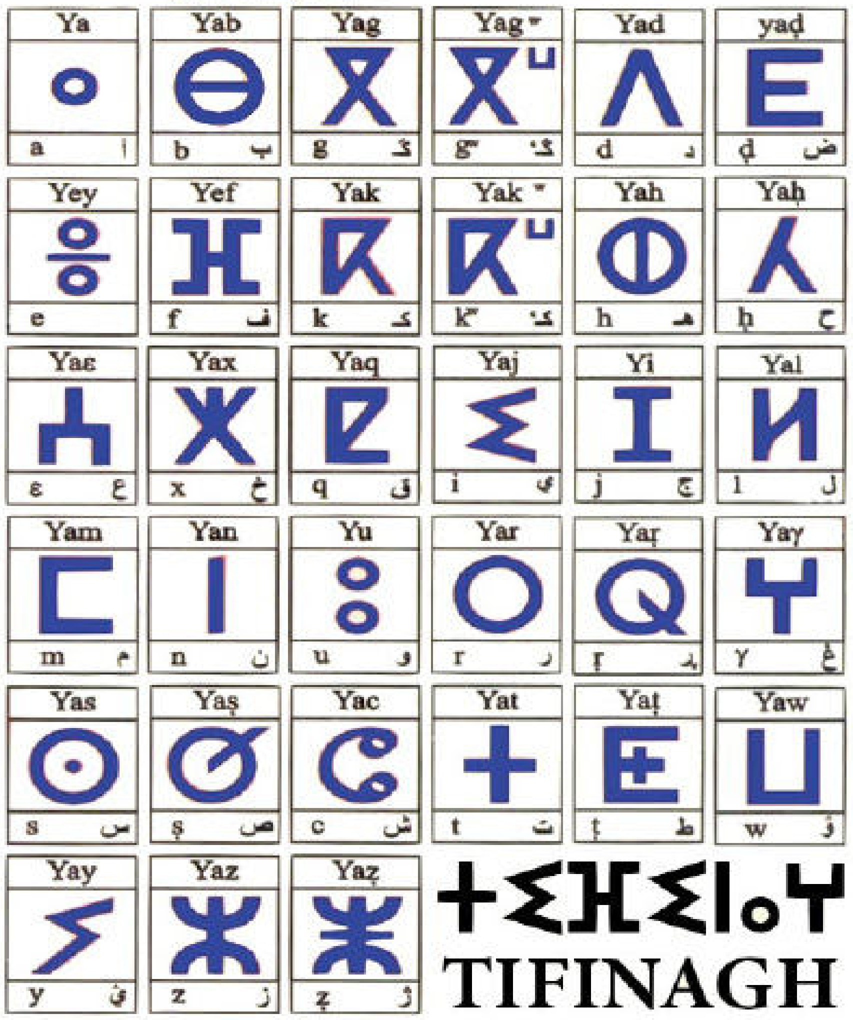

Nom	Lettre	Latin	Arabe
Ya	ⴰ	a	ا
Yab	ⴱ	b	ب
Yag	ⴳ	g	ڭ
Yagʷ	ⴳⵯ	gʷ	ڭ
Yad	ⴷ	d	د
yaḍ	ⴹ	ḍ	ض
Yey	ⴻ	e	
Yef	ⴼ	f	ف
Yak	ⴽ	k	ک
Yakʷ	ⴽⵯ	kʷ	ک
Yah	ⵀ	h	هـ
Yaḥ	ⵃ	ḥ	ح
Yaɛ	ⵄ	ɛ	ع
Yax	ⵅ	x	خ
Yaq	ⵇ	q	ق
Yaj	ⵉ	i	ي
Yi	ⵊ	j	ج
Yal	ⵍ	l	ل
Yam	ⵎ	m	م
Yan	ⵏ	n	ن
Yu	ⵓ	u	و
Yar	ⵔ	r	ر
Yaṛ	ⵕ	ṛ	ر
Yaγ	ⵖ	γ	غ
Yas	ⵙ	s	س
Yaṣ	ⵚ	ṣ	ص
Yac	ⵛ	c	ش
Yat	ⵜ	t	ت
Yaṭ	ⵟ	ṭ	ط
Yaw	ⵡ	w	ۉ
Yay	ⵢ	y	ي
Yaz	ⵣ	z	ز
Yaẓ	ⵥ	ẓ	ژ

ⵜⵉⴼⵉⵏⴰⵖ
TIFINAGH

ⴱⵕⴰⵀⵉⵎ ⴰⵅⵢⵢⴰⵟ

ⴰⵏⴱⴷⴰⴷ ⵏ ⵓⵎⵓⵙⵙⵓ ⴰⵎⵙⵎⵓⵏ ⴰⵎⴰⵣⵉⵖ

* ⵜⴰⵍⴰⵍⵉⵜ ⵏⵏⵙ

ⵉⵍⵓⵍ ⴱⵕⴰⵀⵉⵎ ⴰⵅⵢⵢⴰⵟ ⴳ ⵓⵙⴳⴳⵯⴰⵙ 1941 ⴳ ⴰⵢⵜ ⴱⴰⵀⴰ ⵏⵏⴰ ⵢⴰⵣⵏ ⵉ ⵓⴳⴰⴷⵉⵔ ⴳ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ. ⵉⵎⵎⴰⵜⵜⵉ ⵉⵎⵣⵣⵉ ⵏⵉⵜ ⵙⵓⵍ ⵙ ⵕⵕⴱⴰⵟ, ⵉⴹⴼⵕ ⴳⵉⵙ ⵜⵉⵖⵔⵉ ⵏⵏⵙ ⵙⴳ ⵓⵙⵍⵎⴷ ⴰⵎⵏⵣⵓ ⴰⵔ ⴰⵙⵍⵎⴷ ⴰⵎⵙⴷⴰⵡ.

* ⴰⵙⵎⵓⵜⵜⴳ ⵏⵏⵙ

ⵉⵙⵙⵏⵜⵉ ⵓⵅⵢⵢⴰⵟ ⵜⵓⴷⵔⵜ ⵏⵏⵙ ⵜⴰⵣⵣⵓⵍⴰⵏⵜ ⵙ ⵓⵙⵍⵎⴷ ⵏ ⵜⵓⵙⵏⴰⴽⵜ ⴳ ⵍⵇⵏⵉⵟⵕⴰ ⴷ ⵕⵕⴱⴰⵟ, ⵖⵉⵏⵏ ⴰ ⴳ ⵉⴷⵡⵍ ⴰⵎⵙⵎⵓⵙⵙⵓ ⴰⵎⴰⵣⵉⵖ.

ⴳ ⵓⵙⴳⴳⵯⴰⵙ ⵏ 1967, ⵉⴷⵔⴰ ⴳ ⵓⵙⴱⴷⴷⵉ ⵏ "ⵜⵎⵙⵎⵓⵏⵜ ⵜⴰⵎⵖⵔⵉⴱⵉⵜ ⵉ ⵓⵔⵣⵣⵓ ⴷ ⵓⵙⵏⴼⵍ ⴰⴷⵍⵙⴰⵏ" ⴳ ⵕⵕⴱⴰⵟ, ⵜⴳ ⵢⴰⵜ ⵜⵎⴰⴷⴷⴰⵙⵜ ⵜⴰⴷⵍⵙⴰⵏⵜ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ, ⵏⵏⴰⵏ ⵎⴰⵙ ⵜⴳⴰ" ⴰⵙⴰⵜⵉ ⴰⵎⵣⵡⴰⵔⵓ ⴰⵎⵙⵎⵓⵏ ⵏⵏⴰ ⵉⵏⵜⴰⵢⵏ ⵙ ⵓⵎⵣⴰⵖ ⵅⴼ ⵜⴷⵍⵙⴰ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ, ⴳ ⵢⴰⵏ ⵓⵎⵏⴰⴹ ⴰⵙⵔⵜⴰⵏ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⴷ ⵓⵙⴳⴰⵡⴰⵏ ⵉⵜⵜⵢⴰⵡⵙⵙⴰⵏⵏ ⵙ ⵜⵖⵍⵍⴰⴱⵉⵜ ⵏ ⵓⵙⵡⵉⵏⴳⵎ ⴰⵎⵖⴰⵍⴰⵛ. ⴳ ⵜⴰⵎⴰ ⵏ ⵄⴱⴷⵍⵍⴰⵀ ⴱⵓⵏⴼⵓⵔ ⴷ ⵃⵎⴰⴷ ⴰⴽⵡⴰⵡ ⴷ ⵄⵓⵎⴰⵕ ⵍⵅⵍⴼⴰⵡⵉ ⴷ ⵄⵍⵉ ⵍⵊⴰⵡⵉ. ⵉⴳⴰ ⴰⵏⴼⵍⵓⵙ ⴰⵎⴰⵜⴰⵢ ⵏ ⵜⵎⵙⵎⵓⵏⵜ ⴰⵢⵍⵍⵉⵖ ⵉⵎⵎⵓⵜ.

ⵉⴽⴽⴰ ⵜⵜ ⵉⵏⵏ ⵓⵅⵢⵢⴰⵟ ⵉⵍⵍⴰ ⴰⵡⴷ ⴳ ⵓⵙⵇⵇⵉⵎ ⵏ ⵜⵎⵙⵙⵓⴳⵓⵔⵜ ⵏ ⵓⵙⵉⵏⴰⴳ ⴰⴳⵍⴷⴰⵏ ⵏ ⵜⵓⵙⵙⵏⴰ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⴳ ⵓⵙⴳⴳⵯⴰⵙ ⵏ 2002. ⵉⴳ ⴰⵡⴷ ⵢⴰⵏ ⵙⴳ ⵉⵎⵙⵔⵙⴰⵍ ⵏ ⵜⵎⵙⵎⵓⵏⵜ ⵏ ⵜⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵏ ⵓⵏⴱⴷⵓ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⴳ ⵓⴳⴰⴷⵉⵔ ⴰⵙⴳⴳⵯⴰⵙ 1979, ⵉⴳ ⴰⵏⵙⵙⵉⴳⴼ ⵏ ⵜⵙⵇⵇⵉⵎⵜ ⵜⴰⵙⵎⴰⵜⵜⴰⴳⵜ ⵏ ⵜⵙⵓⵜⵍⵉⵏ ⵏⵏⵙ ⵙ ⴽⴽⵓⵣⵜ 1980 - 1982 - 1988 - 1991.

ⵎⴽⵍⵍⵉ ⵉⵙⴱⴷⴷ ⵜⴰⵔⴰⴱⴱⵓⵜ ⵏ ⵓⵣⴰⵡⴰⵏ ⵜⴰⵜⵔⴰⵔⵜ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵜⴰⵎⵣⵡⴰⵔⵓⵜ "ⵓⵙⵎⴰⵏ" ⴰⵙⴳⴳⵯⴰⵙ 1974. ⵉⴽⴽ ⵜⵜ ⵉⵏⵏ ⴷ ⴰⵎⵣⴷⴰⵢ ⴰⵎⵣⵡⴰⵔⵓ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⵏ ⵜⵙⵎⵓⵏⵉⵏ ⵜⵉⵎⴰⵣⵉⵖⵉⵏ ⴳ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ 1993 - 1996, ⴷ ⵓⵏⵙⵙⵉⴳⴼ ⵏ ⵜⵉⵍⴰⵍ ⵏ ⵍⴽⵓⵏⴳⵕⵉⵙ ⴰⵎⴰⴹⵍⴰⵏ ⴰⵎⴰⵣⵉⵖ ⵉⵜⵜⵓⵙⵏⵎⴰⵍⴰⵏ ⴳ ⵜⵖⵔⵎⵜ ⵏ ⵍⵢⵓⵏ ⴳ ⴼⵕⴰⵏⵙⴰ. ⵎⴽⵍⵍⵉ ⵉⵙⵡⴰⵍⴰ ⴽⵔⴰ ⵖ ⵜⵎⵙⵎⵓⵏⵉⵏ ⴰⴷ ⵙⴳⵎⵉⵏⵜ "ⵜⴰⵏⵜⵜⴰⵎⵜ ⵏ ⵓⴳⴰⴷⵉⵔ" ⵉⵙⵎⴰⵍ ⵙ ⵓⵢⴰ ⵏⵏ ⴰⵙⴱⴷⴷⵉ ⴰⵎⴰⴷⴷⵓⴷ ⵏ ⵓⵎⵓⵙⵙⵓ ⴰⴷⵍⵙⴰⵏ ⴰⵎⴰⵣⵉⵖ, ⵉⴳ ⵢⴰⵏ ⵓⵎⵓⵙⵙⵓ ⵉⵣⴷⵉⵏ ⵙ ⵜⴷⵍⵙⴰ ⴷ ⵜⵎⴰⴳⵜ ⴷ ⵉⵣⵔⴼⴰⵏ ⴷ ⵜⵔⵡⴰⴽⵜ ⴷⴰ ⵜⵓⵜⵜⵉⵍⵉ ⵜⴰⵎⴰ ⵏ ⵜⴰⴳⴳⴰⵍⵉⵏ ⵉⵡⴰⵜⵙⵏ ⵜⵓⵚⴽⴰ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ ⴰⴷⵉⵎⵇⵕⴰⵟⵉ.

ⵉⵏⵏⴰ ⵖⵉⴼⵙ ⵓⵎⵔⵣⵓ ⴳ ⵜⵓⵙⵙⵏⴰ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵍⵃⵓⵙⴰⵢⵏ ⴰⵢⵜ ⴱⴰⵃⵙⵉⵏ: "ⴰⵅⵢⵢⴰⵟ ⴷⴰⵔⵙ ⵉⵎⵏⴰⴷⵏ ⴷ ⵜⵎⴰⴷⴷⵓⵜⵉⵏ ⵃⵎⴰ ⴰⴷ ⵢⴰⵖⵓⵍ ⵡⴰⵜⵉⴳ ⵉ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ, ⴷ ⵜⵏⴽⵔⴰ ⵏⵏⵙ, ⴰⵢⵍⵍⵉⵖ ⵜ ⴰⴽⴽⵯ ⵙⵙⵏⵏ ⵜⵓⴳⵜ ⵏ ⵉⵎⵖⵔⴰⴱⵉⵢⵏ, ⵙⵍⴰⵡⴰⵏ ⴰⴽⴽⵯ ⵡⵉⴷ ⵜⵜⵎⵓⵙⵙⵓⵏⵉⵏ ⴳ ⵢⵉⴳⵔ ⴰⵙⵔⵜⴰⵏ ⴷ ⵓⴷⵍⵙⴰⵏ ⵉⵣⴷⵉⵏ ⵙ ⵓⵙⴽⴽⵉⵏ ⴰⵎⴰⵣⵉⵖ. ⵎⴽⵍⵍⵉ ⵉⴱⴷⵔ ⴰⵢⵜ ⴱⴰⵃⵙⵉⵏ ⵜⴰⴷⵔⴰⵡⵜ ⵏⵏⵙ (ⴰⵅⵢⵢⴰⵟ) ⴳ ⵜⵙⵏⵜⴰⵢⵜ ⵏ ⵓⵙⵔⵙⵓ ⵏ ⵓⵎⴰⵡⴰⵍ ⵉⵛⵛⴰⵔⵏ ⴳⵔ ⵜⴰⵏⵜⵍⴰⵢⵉⵏ ⵜⵉⵎⴰⵣⵉⵖⵉⵏ.

ⵉⵏⵏⴰ ⴼⵍⵍⴰⵙ ⵓⵏⴱⴷⴰⴷ ⵏ ⵓⵙⵉⵏⴰⴳ ⴰⴳⵍⴷⴰⵏ ⵏ ⵜⵓⵙⵙⵏⴰ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵎⴰⵙ ⵉⴳⴰ "ⴰⵎⵙⵔⵔⵙⵍ ⵏ ⵜⵉⴷⵜ" ⵏ ⵓⵎⵓⵙⵙⵓ ⴰⵎⴰⵣⵉⵖ, ⵉⵖ ⵏⵣⵕⴰ ⵜⴰⵙⴽⵯⴼⵍⵜ ⵏ ⵓⵍⵜⴰⵖ ⵏⵏⵙ ⴳ ⵉⵎⵓⵙⵙⵓⵜⵏ ⵉⵎⵏⵏⴰⵡⵏ, ⴷ ⵉⴷⵔⵓ ⴷⵉⵙ ⵜⴰⵏⵏⴰⵢⵜ ⴰⴷ, ⴰⵏⵙⵙⵉⴳⴼ ⵏ ⵓⵙⴰⵟⵓⴼ ⴰⵎⴰⵣⵉⵖ ⵏ ⵉⵣⵔⴼⴰⵏ ⴷ ⵜⴷⵔⴼⵉⵏ ⵃⵎⴰⴷ ⵄⴰⵚⵉⴷ. ⵉⵙⵏⵓⵎⵎⵍ ⵜ ⵙ ⵎⴰⵙ ⵉⴳⴰ ⴰⵡⴷ ⵢⴰⵏ ⵙⴳ ⵉⵙⵔⵜⵓⵙⵏ ⵏ ⵓⵎⵓⵙⵙⵓ ⴰⵎⴰⵣⵉⵖ, ⴷ ⵢⴰⵏ ⴳ ⵉⵣⴰⵢⴽⵓⵜⵏ ⵏⵏⵙ.

* ⵜⴰⵎⵜⵜⴰⵏⵜ ⵏⵏⵙ:

ⵉⵎⵎⵓⵜ ⵎⴰⵙⵙ ⴰⵅⵢⵢⴰⵟ ⴳ 07 ⴱⵕⴰⵢⵕ 2018, ⵉⵙⵏⵎⴰⵍⴰ ⵓⵙⵉⵏⴰⴳ ⴰⴳⵍⴷⴰⵏ ⵏ ⵜⵓⵙⵙⵏⴰ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵢⴰⵏ ⵡⴰⵙⵙ ⴰⵣⵔⴰⵡⴰⵏ, ⵉⴳ ⴰⵙⵙⵎⵖⵔ ⵉ ⵢⵉⵎⴰⵏ ⵏⵏⵙ ⴰⵙⵙ ⵏ ⵓⵙⵉⵎⵡⴰⵙ 30 ⵎⴰⵕⵚ 2018, ⴳ ⵓⵙⵖⵉⵎ ⵏ ⵓⵙⵉⵏⴰⴳ. ⵉⵙⵎⴰⵍ ⵢⵉⵡⵉⵙ ⵙ ⵓⴷⴱⴷⴷⵉ ⵏ ⵜⵎⵔⵙⵍⵜ ⵏ ⴱⵕⴰⵀⵉⵎ ⴰⵅⵢⵢⴰⵟ ⵉ ⵓⵎⵢⴰⵏⴰⵡ ⴰⴷⵍⵙⴰⵏ, ⴰⴼⴰⴷ ⴰⴷ ⵜⴳ ⴰⵙⴷⴰⵍ ⵏ ⵢⴰⵏ ⵓⴳⵣⵣⵓⵎ ⵙⴳ ⵓⵙⴰⴽⴰ ⵏ ⵜⵓⴷⵔⵜ ⵏⵏⵙ. ⵎⴽⵍⵍⵉ ⵉⵙⵎⴰⵍ ⵙ ⵓⵙⵎⵏⵉⴷ ⵏ ⵜⵎⵔⵙⵍⵜ ⵉ ⵜⵙⵎⵖⵓⵔⵜ ⵏ ⴱⵕⴰⵀⵉⵎ ⴰⵅⵢⵢⴰⵟ ⵉ ⵜⴷⵍⵙⴰ, ⴷ ⵓⵙⵏⵎⵉⵍⵉ ⵏ ⵜⵉⵏⴰⵡⵉⵏ ⴷ ⵜⵉⵍⴰⵍ ⵜⵉⴷⵍⵙⴰⵏⵉⵏ.

* ⵉⴷⵍⵉⵙⵏ ⵏⵏⵙ

- ⴰⵅⵢⵢⴰⵟ, ⴱⵕⴰⵀⵉⵎ (1992) ⵜⴰⴱⵔⴰⵜ
- ⴰⵅⵢⵢⴰⵟ, ⴱⵕⴰⵀⵉⵎ (1994) ⵎⴰⵅⵅ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ?
- ⴰⵅⵢⵢⴰⵟ, ⴱⵕⴰⵀⵉⵎ (2004) ⵉⵔⴳⴰⵣⵏ ⵏ ⵜⵉⴳⴰⵡⵜ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ: ⵡⵉⴷ ⴳⵉⵙⵏ ⵎⵎⵓⵜⵏⵉⵏ.
- ⴰⵅⵢⵢⴰⵟ, ⴱⵕⴰⵀⵉⵎ (2207) ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵜⴰⵎⴰⴳⵓⵜ ⵏⵏⵖ ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵜ.

ⵜⴰⵏⴽⵔⴰ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵎⴽⵍⵍⵉ ⴷⴷⵔⵖ ⵜⴰⵍⴰⵍⵉⵜ ⵏⵏⵙ ⴷ ⵜⵎⵔⵏⵉⵡⵜ ⵏⵏⵙ, ⵜⴰⵎⵙⵎⵓⵏⵜ ⵜⴰⵎⵖⵔⵉⴱⵉⵜ ⵉ ⵓⵔⵣⵣⵓ ⴷ ⵓⵙⵏⴼⵍ ⴰⴷⵍⵙⴰⵏ, 2012.

* ⴰⵙⵓⵖⵍ: ⵄⴱⴷⵍⵡⴰⵃⵉⴷ ⴱⵓⵜⴱⴰⵖⴰ

ⴰⵏⵙⵙⵉⴳⴼ ⵏ ⵜⴳⵔⵓⵎⵎⴰ ⵏ ⵓⴱⴰⵏⴽ ⴰⴳⵔⴰⵖⵍⴰⵏ ⴷⴰ ⵉⵙⵙⵉⵎⵖⵓⵔ ⵙ ⵜⵓⴳⴳⴰⵙ ⵏ ⴱⴰⴱ ⵏ ⵡⴰⴷⴷⵓⵔ ⴰⴳⵍⵍⵉⴷ ⵎⵓⵃⵎⵎⴰⴷ ⵡⵉⵙ ⵚⴹⵉⵚ ⵉ ⵓⵙⵎⴰⵜⴰ ⵏ ⵓⴼⵔⴰⴳ ⴰⵏⴰⵎⵓⵏ

ⵉⵙⵙⵉⵎⵖⵓⵔ ⵓⵏⵙⵙⵉⴳⴼ ⵏ ⵜⴳⵔⵓⵎⵎⴰ ⵏ ⵓⴱⴰⵏⴽ ⴰⴳⵔⴰⵖⵍⴰⵏ, ⴰⵊⴰⵢ ⴱⴰⵏⴳⴰ, ⴰⵙⵙ ⴰⴷ ⵏ ⵓⵙⵉⵎⵡⴰⵙ ⵙ ⵜⵓⴳⴳⴰⵙ ⵏ ⴱⴰⴱ ⵏ ⵡⴰⴷⴷⵓⵔ ⴰⴳⵍⵍⵉⴷ ⵎⵓⵃⵎⵎⴰⴷ ⵡⵉⵙ ⵚⴹⵉⵚ ⵉ ⵓⵙⵎⴰⵜⴰ ⵏ ⵓⴼⵔⴰⴳ ⴰⵏⴰⵎⵓⵏ, ⴷ ⵓⵍⴰ ⵜⴰⵣⵡⴰⵔⵜ ⴷ ⵜⵎⵔⵉⵙⵜ ⵏ ⴱⴰⴱ ⵏ ⵡⴰⴷⴷⵓⵔ ⴳ ⵜⵏⴽⵔⴰ ⵙ ⵜⵎⵙⵓⵜⴰⵍ ⵏ ⵜⵓⴷⵔⵜ ⵏ ⵉⵎⵖⵔⴰⴱⵉⵢⵏ.

ⵉⵏⵏⴰ ⵎⴰⵙⵙ ⴱⴰⵏⴳⴰ ⴳ ⵢⴰⵜ ⵜⵙⴳⵓⵔⵉ ⵉ ⵜⵏⵖⵎⴰⵙⵜ ⴳ ⵜⵎⵔⴰ ⵏ ⵓⵙⴱⵔⵔⴽ ⵙⵉⵙ ⵉⵣⵍⵉⵏ ⴳ ⵜⴰⵎⴰ ⵏ ⵜⵏⵎⵀⴰⵍⵜ ⵜⴰⵎⴰⵜⴰⵢⵜ ⵏ ⵓⴼⵏⵉⵇ ⵏ ⵓⵣⵕⴼ ⴰⴳⵔⴰⵖⵍⴰⵏ, ⴽⵔⵉⵙⵜⴰⵍⵉⵏⴰ ⵊⵓⵔⵊⵉⴼⴰ, ⵙⴳ ⴷⴰⵔ ⴱⴰⴱ ⵏ ⵡⴰⴷⴷⵓⵔ " ⴷⴰ ⵙⵙⵉⵎⵖⵓⵔⵖ ⵙ ⵜⵓⴳⴳⴰⵙ ⵏ ⴱⴰⴱ ⵏ ⵡⴰⴷⴷⵓⵔ ⵙ ⵜⵏⴽⵔⴰ ⵙ ⵓⴼⵔⴰⴳ ⴰⵏⴰⵎⵓⵏ ⴳ ⵜⴳⵍⴼⵉⵜ".

ⵉⵙⵙⴼⵔⴰ ⵎⴰⵙⵙ ⴱⴰⵏⴳⴰ ⴰⴱⵓⵔⵣ ⵏⵏⵙ ⵙ ⵓⵙⴱⵔⵔⴽ ⵙⵉⵙⵖ ⵉⵜⵜⵓⵣⵍⴰⵢⵏ ⵙⴳ ⴷⴰⵔ ⴱⴰⴱ ⵏ ⵡⴰⴷⴷⵓⵔ, ⵉⵙⵉⵡⵍ ⵅⴼ ⵓⴽⵓⵜⵜⵓ ⵏⵏⵙ ⵙ ⵓⵙⴱⵔⵔⴽ ⵉⵙⵖⴰⵏ ⵏⵏⴰ ⵉⵣⵍⵉ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ ⵉ ⵉⵎⴰⴷⵔⴰⵡⵏ ⴳ ⵜⵙⵎⵓⵏⴰⵢ ⵜⵉⵙⴳⵯⵙⴰⵏⵉⵏ ⵏ ⵓⴼⵏⵉⵇ ⵏ ⵓⵣⵕⴼ ⴷ ⵉⴱⴰⵏⴽⵏ ⵉⴳⵔⴰⵖⵍⴰⵏⵏ ⵉⵜⵜⵓⵙⵏⵎⴰⵍⴰ ⴳ ⵎⵕⵕⴰⴽⵛ ⵙⴳ 09 ⴰⵔ 15 ⴽⵟⵓⴱⵕ.

ⵉⵙⵎⴰⵢⵏⵓ ⵎⴰⵙⵙ ⴱⴰⵏⴳⴰ ⴰⵏⵏⴰⵍ ⵏ ⵓⴱⴰⵏⴽ ⴰⴳⵔⴰⵖⵍⴰⵏ ⵉ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ ⴳ ⵜⵉⵣⵉ ⵏ ⵟⴰⵕⵜ ⵏ ⵓⵏⴷⵢⴷⵉ.

ⵉⵙⵙⵉⴳⴼ ⴱⴰⴱ ⵏ ⵡⴰⴷⴷⵓⵔ ⴰⴳⵍⵍⵉⴷ ⵎⵓⵃⵎⵎⴰⴷ ⵡⵉⵙ ⵚⴹⵉⵚ ⵜⴰⴷⴳⴳⵯⴰⵜ ⵏ ⵡⴰⵙⵙ ⵏ ⵓⵙⵉⵎⵡⴰⵙ ⴳ ⵕⵕⴱⴰⵟ, ⴰⵏⵏⵓⵕⵣⵎ ⵏ ⵜⵙⵓⵜⵍⵜ ⵜⴰⵎⵣⵡⴰⵔⵓⵜ ⵙⴳ ⵓⵙⴳⴳⵯⴰⵙ ⵓⵣⵔⵉⴼ ⵡⵉⵙ ⴽⵕⴰⴹ ⵙⴳ ⵓⵣⵎⵣ ⵓⵣⵔⵉⴼ ⵡⵉⵙ ⵢⴰⵏ ⴷ ⵎⵔⴰⵡ, ⵢⴰⵣⵏ ⴱⴰⴱ ⵏ ⵡⴰⴷⴷⵓⵔ ⵙ ⵜⵎⵍⴷⴰ ⴰⴷ ⵢⴰⵏ ⵢⵉⵏⴰⵡ ⵉ ⵉⴳⵎⴰⵎⵏ ⵏ ⵓⴱⵕⵍⴰⵎⴰⵏ ⵙ ⵜⵉⵍⵉⵜ ⵏ ⵓⵏⵙⵙⵉⴳⴼ ⵏ ⵜⴳⵔⵓⵎⵎⴰ ⵏ ⵓⴱⴰⵏⴽ ⴰⴳⵔⴰⵖⵍⴰⵏ ⴷ ⵜⵏⵎⵀⴰⵍⵜ ⵜⴰⵎⴰⵜⴰⵢⵜ ⵏ ⵓⴼⵏⵉⵇ ⵏ ⵓⵣⵕⴼ ⴰⴳⵔⴰⵖⵍⴰⵏ ⵏⵏⴰ ⵉⴷⵔⴰⵏ ⴳ ⵜⵙⵎⵓⵏⴰⵢ ⵜⵉⵙⴳⵯⵙⴰⵏⵉⵏ ⵏ ⵙⵏⴰⵜ ⵜⵎⵔⵙⴰⵍ ⵜⵉⵣⵕⴼⴰⵏⵉⵏ.

ⴰⵙⵓⵖⵍ: ⵄⴱⴷⵍⵡⴰⵃⵉⴷ ⴱⵓⵜⴱⴰⵖⴰ.

ⵉⵙⵉⵡⵍ ⵡⴰⵏⵙⴰ ⴰⴱⵍⵖⴰⵔⵉ ⵅⴼ ⴰⴷⴷⵓⵔ ⵏ ⵉⵜⵉⴳⵏ ⴳ ⵡⴰⵏⴰⵡ ⴰⵎⵖⵔⴱⵉ

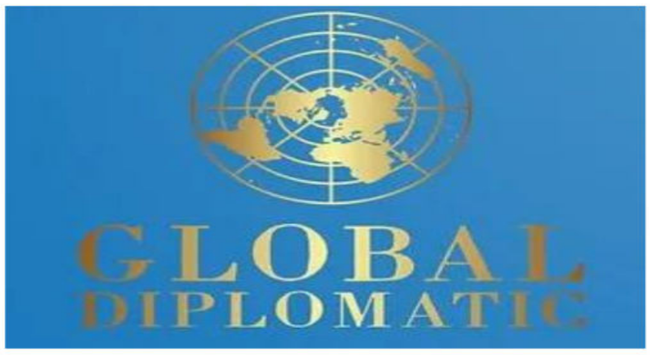

ⵜⵙⵉⵡⵍ ⵜⵡⵡⵓⵔⵜ ⵜⴰⴱⵍⵖⴰⵔⵉⵜ" ⴳⵍⵓⴱⴰⵍ ⴷⵉⴱⵍⵓⵎⴰⵜⵉⴽ" ⵅⴼ ⵉⵎⵏⵉⴷⵏ ⵏ ⵉⵏⴰⵡ ⵍⵍⵉ ⵉⴼⴽⴰ ⴱⴰⴱ ⵏ ⵡⴰⴷⴷⵓⵔ ⴰⴳⵍⵍⵉⴷ ⵎⵓⵃⵎⵎⴷ ⵡⵉⵙⵙ ⵚⴹⵉⵚ ⵉ ⵉⴳⵎⴰⵎⵏ ⵏ ⵓⴱⵕⵍⴰⵎⴰⵏ ⵙ ⵜⵎⵍⴷⴰ ⵏ ⵏ ⵓⵏⵏⵓⵕⵣⵎ ⵏ ⵜⵙⵓⵜⵍⵜ ⵜⴰⵎⵣⵡⴰⵔⵓⵜ ⵏ ⵓⵙⴳⴳⵯⴰⵙ ⵓⵣⵔⵉⴼ ⵡⵉⵙⵙ ⴽⵕⴰⴹ ⴳ ⵜⵡⴰⵍⴰ ⵜⵓⵣⵔⵉⴼⵜ ⵜⵉⵙⵙ ⵢⴰⵜ ⴷ ⵎⵔⴰⵡⵜ ⵜⵣⵎⵎⵉⵎ "ⴰⴷⴷⵓⵔ ⵏ ⵉⵜⵉⴳⵏ ⴳ ⵡⴰⵏⴰⵡ ⴰⵎⵖⵔⴱⵉ".

ⵉⵙⵓⵍ ⵉⵏⵏⴰ ⵡⴰⵏⵙⴰ ⴰⵏⵖⵎⴰⵙ ⵎⴰⵢⴰⴷ ⵉⴼⴼⵓⵖⵏ ⵙ ⵜⵏⴳⵍⵉⵣⵉⵜ ⵎⴰⵙ " ⵉⵏⴰⵡ ⴰⴳⵍⴷⴰⵏ ⴷⴰⵜ ⵏ ⵓⴱⵕⵍⴰⵎⴰⵏ ⵓⵍⴰ ⵉⵏⴰⵡ ⵏ ⵓⴷⴰⴱⵓ ⴰⵎⴳⴳⴰⵔⵓ ⵙⴷⴷⵉⴷⵏ ⵅⴼ ⴰⴷⴷⵓⵔ ⵏ ⵉⵜⵉⴳⵏ ⴳ ⵡⴰⵏⴰⵡ ⴰⵎⵖⵔⴱⵉ ⴷ ⵉⵎⵓⵏ ⴰⴽⴷ ⵏ ⵉⵜⵉⴳⵏ ⵉⴳⵔⴰⵖⵍⴰⵏ ⵎⴰⵢⴰⴷ ⴳⵉⵏ ⵉⵛⵛⵔⵏ ⵉⵏⴼⴳⴰⵏ ⵏ ⴰⴽⴽⵯ".

ⵉⵏⵏⴰ ⵙⵓⵍ " ⵉⵜⵉⴳⵏ ⴰⴷ ⵉⵙⴱⴰⵢⵏ ⴳ ⵓⵏⴷⵓⴷⵉ ⵏ ⵍⵃⴰⵡⵣ ⵓⴷⴷⵏⴰⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ ⵏ ⵓⵙⵡⵓⴷⴷⵓ ⵏ ⵜⵡⴰⵖⵉⵜ ⵜⴰⴳⴰⵎⴰⵏⵜ ⴳ ⵜⵡⵍⴰⴼⵜ ⵉⵔⵡⵉⵏ ⴷ ⵓⵎⵙⴰⵙⴰ ⴷ ⵜⴽⵍⵉⵜ ⵏ ⵓⵍⵍⴰⵙ ⵏ ⵜⵓⵚⴽⴰ ⴷⴼⴼⵉⵔ ⵏ ⵓⵏⴷⵓⴷⵉ ⵙ ⵓⵙⵓⵏⴼⵓ".

ⵜⵎⵍⴰ ⵜⴰⵡⵡⵓⵔⵜ ⵉⵣⵍⵉⵏ ⴳ ⵓⵎⵎⴰⵙ ⵏ ⵓⵎⵙⴰⵡⴰⵍ ⵏⵏⵙ ⵉⴼⵔⵓⵔⵏ ⵅⴼ ⴰⴷⴷⵓⵔ ⵏ ⵉⵜⵉⴳⵏ ⴰⴷ ⵎⴰⵙ "ⵉⵎⵖⵔⴱⵢⵉⵏ ⴷⴷⵓⵔⵏ ⴳ ⵉⵜⵉⴳⵏ ⴰⴷ ⵎⵇⵇⴰⵕ ⵏ ⴰⵜⵡⴰⵖⵉⵏⵜ ⴷ ⵉⵕⵣⴰⵏ ⵉⵏⴼⴳⴰⵏ ⴷ ⵜⵜⵉⵎⵜⵜⴰ ⵉⵣⵔⵉⵏ ⵏ ⵜⵙⵙⴰⵙⵜ ⴰⴷ ⴳ ⵜⵉⵔⴰⵜ ⵓⵔ ⵉⵍⵍⵉ ⴰⵎ ⵏⵜⵜⴰ ⴷ ⵉⵔⴰⵏ ⵉⵎⴰⵍ ⴳ ⵜⵖⵍⴰⴼⵜ " ⵜⵙⵉⵡⵍ ⵓⵍⴰ ⴳ ⵜⵓⵎⴰⵢⵉⵏ ⵏ ⵉⵏⴰⵡ ⴰⴳⵍⴷⴰⵏ.

ⴰⵙⵉⵏⴰⴳ ⴰⴳⵍⴷⴰⵏ ⵏ ⵜⵓⵙⵙⵏⴰ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⴰⵔ ⵉⵙⵏⵎⴰⵍⴰ ⵜⵓⴳⵜⵜ ⵏ ⵜⵉⵍⴰⵍ ⵜⵉⴷⵍⵙⴰⵏⵉⵏ ⵙ ⵜⵎⵍⴷⴰ ⵏ ⵓⴽⵜⵜⴰⵢ ⵡⵉⵙⵙ 22 ⵏ ⵢⵉⵏⴰⵡ ⴰⴳⵍⴷⴰⵏ ⵏ ⵓⵊⴷⵉⵔ

ⵉⵙⵏⵎⴰⵍⴰ ⵓⵙⵉⵏⴰⴳ ⴰⴳⵍⴷⴰⵏ ⵏ ⵜⵓⵙⵙⵏⴰ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ, ⴳ ⵜⵉⵣⵉ ⵣⴳ 17 ⴰⵔ 20 ⴽⵜⵓⴱⵕ ⴰⴷ, ⵜⵓⴳⵜⵜ ⵏ ⵜⵉⵍⴰⵍ ⴳⴼ ⴰⴷ ⵉⵙⵙⵉⴷⵔ ⴰⴽⵜⵜⴰⵢ ⵡⵉⵙⵙ ⵙⵉⵎⵔⴰⵡ ⴷ ⵙⵉⵏ ⵏ ⵢⵉⵏⴰⵡ ⴰⴳⵍⴷⴰⵏ ⵏ ⵓⵊⴷⵉⵔ, ⴷⴷⵓ ⵜⵎⴰⵜⴰⵔⵜ "ⴰⴷ ⴰⴽⴽⵯ ⵏⵙⵙⴷⵓⵙ ⵜⵉⵏⴷⵉⵜⵉⵏ ⵏ ⵜⵡⵉⵣⵉ ⴳ ⵜⵓⵙⵙⵏⴰ ⵏⵏⵖ ⵜⴰⵎⵖⵔⵉⴱⵉⵜ".

ⴷ ⵉⵙⴽⵔ ⵓⵙⵉⵏⴰⴳ ⵖ ⵡⴰⵙⵙ ⵉⵣⵡⴰⵔⵏ [17 ⴽⵜⵓⴱⵕ] ⴰⵙⵏⵎⴰⵍⴰ ⵏ ⵜⴳⴳⵓⵔⴰ ⵉⵕⵣⵎⵏ, ⵍⵍⵉ ⵉⴳⵏ ⵉⴼⵙⴰⵔⵏ ⵏ ⵜⵡⵓⴰⴼⵉⵏ ⴷ ⵜⴼⵉⵍⵉⵏ ⵉⴽⵯⵍⴰⵏ, ⵉⵙⵏⵜⴰⵍ ⵏⵏⵙⵏ ⴷⴰⵔⵙⵏ ⵜⴰⵣⴷⴰⵢⵜ ⴷ ⵜⵎⴰⵜⴰⵔⵜ ⵏ ⵜⵙⵓⵜⵍⵜ, ⴷ ⵜⴼⵓⴳⵍⴰ ⵍⵍⵉⵖ ⵔⴰⴷ ⵜⵉⴼⴽⴰ ⵜⴱⵎⵖⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵓⵙⵙⵏⴰ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ, ⵏ ⵓⵙⴳⴳⵯⴰⵙ 2022, ⵍⵍⵉ ⵉⴳⴰⵏ ⵜⴰⵙⵎⵖⵓⵔⵜ ⵉⵜⵜⴰⵡⵙⵏ ⴳ ⵓⴱⵓⵖⵍⵓ ⵏ ⵓⴼⴰⵔⵙ ⴰⴷⵍⵙⴰⵏ ⴰⵎⴰⵣⵉⵖ, ⴷ ⵓⵙⵙⵉⵎⵖⵔ ⵏ ⵉⵎⵙⵏⴼⵍⵓⵏⵏ.

ⴰⵙⵙ ⵏ 18 ⴳ ⴽⵜⵓⴱⵕ, ⵜⵓⵜⵜⵓⵙⴽⴰⵔ ⵜⵙⵇⵇⴰⵢⵎⵓⵜ ⴳⴼ ⵓⵙⵏⵜⵍ "ⵜⵓⵙⵙⵏⴰ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜⴷⵢⵢⵉⴹⵉⵕⵏⵓⵏⴷⵓⴷⵉⵏⵡⴰⵟⵍⴰⵚ", ⴳⵉⵙ ⵜⵉⵎⵢⴰⴷⴰⵙⵉⵏ ⵜⵉⵙⵏⵓⵎⵎⴰⵍ ⴷ ⵜⵙⴼⵙⴰⵢ ⵉⴳⴰⵏ ⵜⵉⴽⴰⴷⵉⵎⵢⵉⵏ, ⵉ ⴽⵓ ⵜⴰⵙⴳⵉⵡⵉⵏ ⵏ ⵜⴱⵕⵕⴰⵏⵜ ⴰⴷ ⴷ ⴰⵢⵍⵍⵉ ⴷ ⵜⴼⵍ, ⴷ ⴰⵢⵍⵍⵉ ⵙ ⴷ ⵉⵇⵇⴰⵏ ⴰⴷ ⵉⵜⵜⵉⵢⵙⴽⴰⵔ ⴼⴰⴷ ⴰⴷ ⵏⴼⵔⴳ ⵜⴰⵎⴰⴳⵉⵜ ⵏ ⵜⴰⵢⵙⵉ ⵜⴰⴷⵍⵙⴰⵏⵜ ⴷ ⵓⵙⴱⵓⵖⵍⵓ ⵏⵏⵙ, ⴷ ⵓⵙⵙⴷⵔⵓ ⵏ ⵉⵎⵣⴷⴰⵖⵏ ⴳ ⵜⵓⵚⴽⴰ ⵜⴰⵎⴰⵢⵏⵓⵜ ⵏ ⵉⴷⵖⴰⵔⵏ ⴰⴷ ⵉⵍⴽⵎ ⵓⵏⴷⵓⴷⵉ. ⴳ ⵡⴰⵡⴰⵍ ⵏ ⵓⵙⵉⵏⴰⴳ ⵏⵉⵜ, ⵢⵓⵛⴽⴰ ⴷ ⵓⵙⵉⴷⵔ ⵏ ⵓⴽⵜⵜⴰⵢ ⴰⴷ ⴳ ⵜⵉⵣⵉ ⴳ ⵜⵍⵍⴰ "ⵜⵡⴰⵖⵉⵜ ⴰⴷ ⵜⴰⴳⴰⵎⴰⵏⵜ [ⴰⵏⴷⵓⴷⵉ] ⵍⵍⵉ ⵢⵓⵜⵏ ⴽⵔⴰ ⴳ ⵜⵙⴳⵉⵡⵉⵏ ⵏ ⵡⴰⵟⵍⴰⵚ ⴰⵎⵇⵕⴰⵏ, ⵉⵟⵟⴰⴼ ⵓⵙⵙⵉⴷⵔ ⴰⴷ ⵜⵉⵎⵍⵙⵉⵜ ⵉⵣⵍⵉⵏ, ⵍⵍⵉⵖ ⴷ ⵉⵇⵇⴰⵏ ⴰⴷ ⵢⴰⵡⵙ ⵓⵙⵉⵏⴰⴳ ⴳ ⵓⵚⴽⵓ ⵏ ⵉⴷⵖⴰⵔⵏ ⴰⴷ ⵙ ⴰⵢⵏⵏⴰ ⵎⵎⵉ ⵉⵖⵉ".

ⵉⵙⵎⴷ ⵓⵙⵉⵏⴰⴳ ⵎⴰⵙⴷ "ⴰⵙⵜⴰⵢ ⴰⴷ ⵢⵓⵛⴽⴰ ⴷ ⵣⴳ ⵜⵓⵙⵙⵏⴰ ⵏⵏⵖ ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵜ ⵙ ⵓⵎⴰⵜⴰ, ⵙⵍⴰⵡⵏⴷ ⴰⴽⴽⵯ ⵜⵓⵙⵙⵏⴰ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ, ⵍⵍⵉ ⵢⵓⵙⵉⵏ ⵜⵓⴳⵜⵜ ⵏ ⵜⵉⵏⴷⵉⵜⵉⵏ ⴰⵎ ⵜⵉⵡⵉⵣⵉ ⴷ ⵓⵎⵢⴰⵡⴰⵙ ⴳ ⵜⵡⴰⵖⵢⵉⵏ. ⵎⴽⵍⵍⵉ ⵙ ⵢⵉⵡⵙ ⵓⵙⵉⵏⴰⴳ ⴳ ⵜⵉⴷ ⵉⵣⵔⵉⵏ [ⴰⵏⴷⵓⴷⵉ ⵏ ⵍⵃⵓⵙⵉⵎⴰ, ⴽⵓⴼⵉⴷ...], ⴰⵙ ⴷ ⵉⵇⵇⴰⵏ ⴰⴷ ⵢⴰⵡⵙ ⵓⵍⴰ ⴳ ⵜⵡⴰⵖⵉⵜ ⴰⴷ, ⴼⴰⴷ ⴰⴷ ⵜⵓⵜⵜⵓⵣⵔⴰⴽ ⵜⴰⵢⵙⵉ ⵜⴰⴷⵍⵙⴰⵏⵜ ⵏ ⵉⴷⵖⴰⵔⵏ ⴰⴷ, ⵜⵓⵜⵜⵓⵣⵔⴰⴽ ⵜⴷⵔⴼⵉⵜ ⵏⵏⵙⵏ.

ⵜⵉⵏⵎⴰⵍⵏ ⵏ ⵉⵎⵜⵡⴰⵍⵏ
مدارس المهندسين

ⴰⵙⵓⵏⴷ: ⵕⴰⵛⵉⴷ ⵏⴰⵊⵉⴱ

إعداد: رشيد نجيب

ⵜⴰⴽⴰⴷⵉⵎⵉⵜ ⵜⴰⴳⵔⴰⵖⵍⴰⵏⵜ ⵎⵓⵃⴰⵎⵎⴰⴷ ⵡⵉⵙ ⵚⴹⵉⵚ ⵉ ⵓⵙⴰⵢⵍⴰⵍ ⴰⵖⵔⵎⴰⵏ	Académie international Mohammed VI de l'aviation civile	أكاديمية محمد السادس الدولية للطيران المدني
ⵜⵉⵏⵎⵍ ⵜⴰⵃⴰⵙⴰⵏⵉⵜ ⵉ ⵜⵡⵓⵔⵉⵡⵉⵏ ⵜⵉⴳⴷⵓⴷⴰⵏⵉⵏ	Ecole Hassania des travaux publics	المدرسة الحسنية للأشغال العمومية
ⵜⵉⵏⵎⵍ ⵜⴰⵎⵓⵃⵎⵎⴰⴷⵉⵜ ⵉ ⵉⵎⵜⵡⴰⵍⵏ	Ecole Mohammedia d'ingénieurs	المدرسة المحمدية للمهندسين
ⵜⵉⵏⵎⵍ ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵜ ⵜⴰⵏⴰⴼⵍⵍⴰⵜ ⵉ ⵜⵔⵉⵙⵉⵏⵜⵉ ⴷ ⵍⵎⵉⴽⴰⵏⵉⴽ	Ecole nationale supérieure d'électricité et de mécanique	المدرسة الوطنية العليا للكهرباء والميكانيك
ⵜⵉⵏⵎⵍ ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵜ ⵜⴰⵏⴰⴼⵍⵍⴰⵜ ⵉ ⵜⵙⵏⵎⴰⵍⴰⵢⵜ ⴷ ⵓⵙⴼⵔⵙⵉ ⵏ ⵉⵏⴳⵔⴰⵡⵏ	Ecole nationale supérieure d'informatique et d'analyse des systèmes	المدرسة الوطنية العليا للمعلوميات وتحليل النظم
ⵜⵉⵏⵎⵍ ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵜ ⵜⴰⵏⴰⴼⵍⵍⴰⵜ ⵉ ⵉⵣⵓⵖⴰⵣ	Ecole nationale supérieure des mines	المدرسة الوطنية العليا للمعادن
ⵜⵉⵏⵎⵍ ⵏ ⵜⵎⴰⵙⵙⴰⵏⵉⵏ ⵏ ⵉⵏⵖⵎⵉⵙⵏ	Ecole des sciences de l'information	مدرسة علوم المعلومات
ⴰⵙⵉⵏⴰⴳ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⵏ ⵜⵙⴰⵡⴰⵢⵜ ⴷ ⵓⵎⵢⴰⵡⴰⴹ	Institut nationale des poste et télécommunications	المعهد الوطني للبريد والاتصالات
ⴰⵙⵉⵏⴰⴳ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⵏ ⵓⵙⵏⵎⴽⵜⴰ ⴷ ⵜⴷⵎⵙⴰ ⵜⵓⵙⵏⵉⵙⵜ	Institut National de statistique et d'économie appliquée	المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي
ⴰⵙⵉⵏⴰⴳ ⵍⵃⴰⵙⴰⵏ ⵡⵉⵙ ⵙⵉⵏ ⵉ ⵜⵙⵏⴼⵍⴰⵃⵜ ⴷ ⵜⵙⴳⵏⴰⴼⵜ ⵏ ⵉⵎⵓⴷⴰⵔ	Institut agronomique et vétérinaire Hassan II	معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة
ⵜⵉⵏⵎⵍ ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵜ ⵉ ⵉⵎⵜⵡⴰⵍⵏ ⵏ ⵜⴰⴳⴰⵏⵉⵏ	Ecole Nationale Forestière d'Ingénieurs	المدرسة الوطنية للمهندسين الغابويين

ⵇⴰⵔⵔⴱ
ⴰⵡⵎⴰ ⵇⴰⵔⵔⴱ ⵡⴰ ⴷⴰ
ⵡⵉⵖⴰ ⵏ ⴳⴳⵯⴷ
ⵡⴰ ⴷⴰ ⵖⴰ ⵡⵉ ⵖⴰ ⵏⵜⵜⴰⴼ
ⵣⵉ ⵜⵎⴰⵕⵜ ⴰⵜ ⵏ ⴳⵯⴷ

ⵉⵣⵔⵉ ⵢⴰ ⵡⴰⵏⵉⵜⴰ ⵏⵜⵜⴰ ⵢⵜⵡⴰⵏⵏⴰ ⴷⴳ ⵉⵊⵊ ⵏ ⵜⴰⵇⴱⵉⵜⵛ ⴷⵉ ⴰⵔⵔⵉⴼ, ⴰⵕⴰⵎⵉ ⵉ ⵜⵜⵓⵖⴰ ⵅ ⵙⵏ ⵛⴰ ⵏ ⵉⵡⴷⴰⵏ ⵙⵙⵏⵏⵉ ⵣⵉ ⵜⴰⵇⴱⵉⵜⵛ ⴷⵉⵛⵜ ⴰⴷ ⵎⵔⵛⵏ ⵉⵛⵜ ⵃⵏⵊⵉⵔⵜ. ⵜⴰⵃⵏⵊⵉⵔⵜⴰ ⵜⵜⵓⵖⴰⵜ ⵏⵜⵜⴰⵜ ⴰⵜⵜⴰ ⵏ ⴰⵎⵔⴰⵛⵜ ⵖⴰⵔ ⵉⵊ ⵏ ⵡⴰⵔⵢⴰⵣ ⴰⵍⵍⵉⴹⵏ ⴰⵔⵢⴰⵣⴰ ⵡⴰⵏⵉⵜⴰ, ⵜⵜⵓⵖⴰⵜ ⵉⵛⴰⴷ ⵅⴰⵙ ⴰⵡⴰⵔ , ⵅⵏⵏⵉ ⵓⵛⴰ ⵢⵕⵓⵃ ⵉⵛⴰⵔⵔⴰⵇ ⵖⴰⵔ ⴷⴷⵣⴰⵢⴰⵔ, ⵉⵊⵊⵉⵜ ⵜⵇⵇⵉⵎ ⵜⵜⵄⴰⵢⴰⵏⵉⵜ, ⴰⴷ ⵢⵅⴷⴷⵎ ⴰⴷ ⵢⵔⵓ ⴰⵜⵜⵎⵏⵢⴰⵜ ⵉⵣⵉ ⵖⴰ ⵢⴳ ⵓⵕⴰⵕ, ⴷ ⵡⴰⴳⵔⴰ. ⵎⴰⵛⴰ ⵔⵅⴷⵏⵏⵉ ⵏⵜⵜⴰ ⵡⴰⵎⵉ ⵉⵕⵓⵃ ⵉ ⴽⴽⴰ ⴷⵉⵏⵏⵉ ⴰⵟⵟⴰⵚ ⵉⵙⴳⴳⵯⵓⵙⴰ, ⵡⴰ ⴷ ⵢⴷⵡⵉⵔ ⵏⵜⵜⴰ ⵖⴰⵔ ⵜⵎⵓⵕⵜ ⵏⵏⵙ , ⵜⵉⵡⵢⵢⵉⵜ ⵔⵅⴷⵎⵜ, ⵓⵛⴰ ⵓⵔ ⴰⵙⵙⵉ ⵏ ⵏ ⵢⵎⵎⵓⵜ ⵓⵔⴰ ⵢⴷⴷⴰⵔ .

ⵎⴰⵛⴰ ⵓⵎⵉ ⵉⵙⵍⵉⵏ ⴷⴰ, ⵡⵉ ⵢⵍⵍⴰⵏ ⴰⵏⵏⵙ , ⵏⵡⴰ ⵢⵍⵍⴰⵏ ⴷⵉ ⵜⵙⴰⵄⵄⵜ ⵏⵏⵉ ⴷⵉ ⴷⴷⵣⴰⵢⴰⵔ , ⵉ ⵢⵣⵔⵉ ⵢⴰ, ⵡⴰ ⵏⵉⵜⴰ ⵉⵅ ⴷⴰ ⵏⴰⵙⵙⴰⵡⵔ , ⵓⵛⴰ ⵏⴷⵇⴰⵔⵏ

ⵄⵡⴷ, ⵡⴰⵎⵉ ⵉⵖⴰⵙⴰⵏ ⵢⴼⴼⵖ ⵡⴰⵡⴰⵕ ,ⵖ ⵔ ⴱⴰⴱⴰ ⵙ ⴷ ⵉⵎⵎⴰ ⵙ ⵏ ⵡⴰⵔⵢⴰⵣ , ⴱⴰⵍⵍⵉ ⵜⴰⵏⵎⵕⴰⵛⵜ ⵏⵏⵙⵏ ⵅⵙⵏ ⴰⴷ ⵙⵏ ⵜⵡⵢⵏ ⵉⵏⵏⴹⵏⵉⵜ ⴷⴰ, ⴷⵡⵔⵏ ⵏ ⵀⵡⵔⵏ ⵅⴰⵙ ⵏⵜⵜⴰⵜ ⴰⵟⵟⴰⵚ .

ⵏⵉⵜⵏⵉ ⴷⴰ, ⴷⵡⵔⵏ ⵡⴰ ⵍⵍⵉⵏ ⴷⵉ ⵛⴰ, ⵡⴰ ⵅⴰⵙ ⵏ ⵉⵜⴽⴽ ⵢⵉⴹⵙ , ⵓⵛⵉⵏ ⴰⴽ ⴷ ⵛⵎⵜ ⵜ. ⵙⵓⵢⵏⵏ ⵉⵖⵔⵙ ⵕⵓⵃⵏ ⵖⵔ ⴰⴷⴷⵣⴰⵢⴰⵔ ⴷⵖⵢⴰ, ⵏⵉⵜⵏⵉ ⵎⵔⵉ ⵓⴼⵉⵏ ⵉⵔⵇⴰ ⵢⵉⵡⴷⵏ ⴷⵉⵏⵏⵉ ⵖⵔ ⵓⵎⵛⴰⵏ ⵏⵏⵉ ⵎⴰⵏⵉ ⵢⵍⵍⴰ ⵓⵏⴰⵎⵔⴰⵛ ⵏⵏⵙⵏ, ⴱⴰⵛ ⴰ ⵜ ⵉⴷ ⴰⵔⴳⴳⵯⴷⵏ ⴷⵖⵢⴰ

ⴰⴽⴽⴹ ⴰⵡⴹ ⴰⵜⵜⴰⴽⴽⵯⴰⴹ ⵏ ⴷⵉⵏⵏⵉ, ⵖⴰⵙⵙ ⵎⴰⵏⵉ ⵢⵣⴷⵖ, ⵙⵙⵉⵡⵙⵏ ⴰⴽⵉⴷ ⵙ, ⵙⵙⵉⵡⴹ ⵏⴰⵙ ⵎⵎⴰⵔⵔⴰ ⵎⴰⵎⵛ ⵜⴰⵎⵙⴰⵔ , ⴷ ⵎⵉⵏⵢⴰ ⴷ ⵓⵙⵉⵏ ⵢⴰⵔⴳⴳⵯⴷⴷ ⴰⴽⵉⴷ ⵙⵏ ⵙ ⵏⵏⵉ, ⴼⵙ ⴷⴳ ⴼⵙ , ⵖⴰ ⵜⵎⵖⴰⵕⵜ ⵏⵏⵙ , ⵃⴰⵎⴰ ⴰⴷ ⴰⵙ ⴰⴳⴳⵏ ⵓⵕⴰⵕ .

ⵓⵙⵉⵏⴷ ⴱⴰⵛ ⴰⴷ ⴰⵔⵔⵏ ⵜⴰⵏⵎⵕⴰⵛⵜ ⵏⵏⵙⵏ, ⵃⴰⵎⴰ ⵡⴰ ⴷⴰⵙ ⵏ ⵜⵖⵉⵔ ⴰ ⵇⵇⴰ ⵏⵉⵜⵏⵉ ⵙⵎⵃⵏ ⴷⴳ ⵢⵍⵍⵉⵜⵙ ⵏ, ⵏⵉⵖ ⴰⵙⵏ ⵜⵖⵉⵔ ⵡⴰⵔ ⵣⵎⵎⴰⵔⵏ ⵉ ⵛⴰ, ⵓⵛⴰ ⴰⵙ ⵏ ⵜⵡⵛⵏ ⵢⵉⵏⵏⵉ ⴷⵏⵏⵉ ⵉ ⵖⴰ ⵙ ⴷ ⵢⵓⵙⵉⵏ

ⵖⴰⵔ ⵡ ⵏⴳⴳⴰⵔⵔ , ⵕⵓⵃⵏ ⵖⴰ ⴱⴰⴱⴰⵙ ⵏ ⵜⴰⵙⵙⵔⵉⵜ ⵖⴰ ⵜⴰⴷⴷⴰⵔⵜ

ⵏⵏ ⵏⴰⵙ : ⵏⵛⵛⵉⵏ ⴰⵇⵇⴰ ⵡⴰ ⵏⵙⵎⵉⵃ ⵛⴰ, ⴰⵇⵇⴰ ⵏⵡⵛⴰ ⵢ ⴰⵡⴰⵔ , ⵓⵛⴰ ⴷⴰ ⵉⵇⴹⴰ ⵡⴰⵡⴰⵔ .

ⵙⵙ ⵏⵏⵉ ⵣⵡⴰⵏ ⵖⴰⵔ ⵓⵏⵎⵎⴰⴹ ⵉⵏ, ⵖⴰⵔ ⵡⵉ ⵙⵙⴰⵔ ⵙⵏ ⵜⵉⴹⴹⴰⵡⵉⵏ ⵏⵏⵙ ⴳ ⵜ ⵏⴰⵎⵕⴰⵛⵜ ⵏⵙⵏ, ⵓⵛⴰ ⵎⵎⵏⵖⵏ ⴰⴽⵉ ⵙⵏ ⵓⵛⴰ ⴳⴳⵉⵏ ⵓⵕⴰⵕ .

* ⴰⴱⴷⵓⵍ ⴽⴰⵔⵉⵎ ⴱⵓⵏ ⵛⵀⵉⴽⴰⵔ

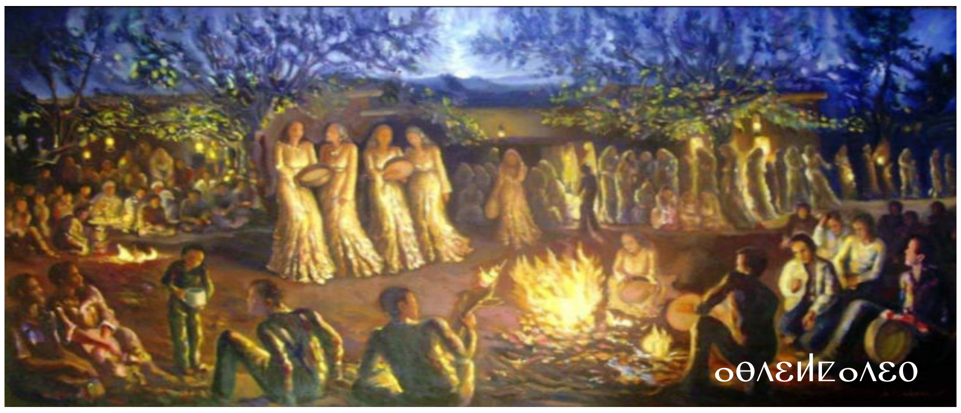

ⴰⵎⴰⴹⴰⵍ ⴰⵎⴰⵣⵉⵖ
العالم الأمازيغي
AMAZIGH world
www.amazigh.press Amadalpresse

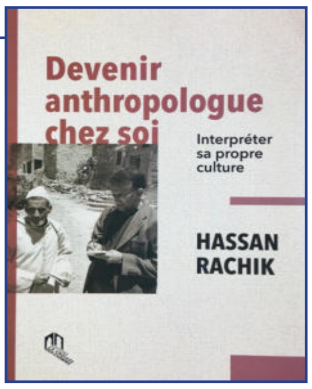
Devenir anthropologue chez soi
Interpréter sa propre culture
HASSAN RACHIK

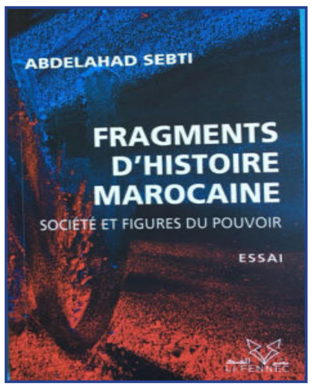
ABDELAHAD SEBTI
FRAGMENTS D'HISTOIRE MAROCAINE
SOCIÉTÉ ET FIGURES DU POUVOIR
ESSAI

الأمازيغية في الحقل السياسي بالمغرب
الطبعة الأولى
2022

ⵉⴼⴽⴰ ⴱⴰⴱ ⵏ ⵡⴰⴷⴷⵓⵔ ⵉⵏⴰⵡ ⴰⵎⴰⵜⴰⵢ ⵙ ⵜⵎⵍⴷⴰ ⵏ ⵓⵏⵏⵓⵕⵣⵎ ⵏ ⵜⵙⵓⵜⵍⵜ ⵜⴰⵎⵣⵡⴰⵔⵓⵜ ⵏ ⵓⵙⴳⴳⵯⴰⵙ ⵓⵣⵔⵉⴼ ⵡⵉⵙⵙ ⴽⵕⴰⴹ ⴳ ⵜⵡⴰⵍⴰ ⵜⵓⵣⵔⵉⴼⵜ ⵜⵉⵙⵙ ⵢⴰⵜ ⴷ ⵎⵔⴰⵡⵜ

ⵉⵙⴽⵔ ⴱⴰⴱ ⵏ ⵓⴷⴷⵓⵔ ⴰⴳⵍⵍⵉⴷ ⵎⵓⵃⵎⵎⴰⴷ ⵡⵉⵙⵙ ⵚⴹⵉⵚ, ⴰⴷ ⵜ ⵉⵙⵙⵔⵏⵓ ⵕⴱⴱⵉ, ⵢⵉⵍⵉ ⴷⵉⵙ ⴱⴰⴱ ⵏ ⵓⴷⴷⵓⵔ ⴰⴳⵍⴷⴰⵏ ⴰⴳⵍⴷⵓⵏ ⵎⵓⵍⴰⵢ ⵍⵃⴰⵙⴰⵏ ⴷ ⴱⴰⴱ ⵏ ⵓⴷⴷⵓⵔ ⴰⴳⵍⴷⴰⵏ ⴰⴳⵍⴷⵓⵏ ⵎⵓⵍⴰⵢ ⵕⴰⵛⵉⴷ, ⴰⵙⵙ ⴰⴷ ⵏ ⵓⵙⵉⵎⵡⴰⵙ, ⵢⴰⵏ ⵢⵉⵏⴰⵡ ⴰⴼⵓⵣⴰⵕ ⵉ ⵉⴳⵎⴰⵎⵏ ⵏ ⵓⴱⵕⵍⴰⵎⴰⵏ ⵙ ⵜⵎⵍⴷⴰ ⵏ ⵓⵏⵏⵓⵕⵣⵎ ⵏ ⵜⵙⵓⵜⵍⵜ ⵜⴰⵎⵣⵡⴰⵔⵓⵜ ⵏ ⵓⵙⴳⴳⵯⴰⵙ ⵓⵣⵔⵉⴼ ⵡⵉⵙⵙ ⴽⵕⴰⴹ ⴳ ⵜⵡⴰⵍⴰ ⵜⵓⵣⵔⵉⴼⵜ ⵜⵉⵙⵙ ⵢⴰⵜ ⴷ ⵎⵔⴰⵡⵜ. ⴳ ⵎⴰ ⴰⴷ ⴰⴹⵕⵉⵚ ⵏ ⵢⵉⵏⴰⵡ ⴰⴳⵍⴷⴰⵏ ⴰⴼⵓⵣⴰⵕ :

ⵉⵔⴰ ⵕⴱⴱⵉ ⴰⴷ ⵢⵓⵜ ⵓⵏⴷⵓⴷⵉ ⵉⵀⵔⵛⵏ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵔⵜ ⵏⵏⵖ, ⵉⴼⵍ ⴷ ⴰⴼⴹⴰⵏ ⵏ ⵉⵎⵜⵜⵉⵏⵏ, ⴷ ⴽⵉⴳⴰⵏ ⵏ ⵉⵎⵓⴳⴰⵙ, ⴰⴷ ⵜⵏ ⵉⵙⴷⵓⵙ ⵕⴱⴱⵉ. ⵉⴳⴰ ⵍⵀⵔⵛⴰⵏ ⵎⵇⵇⵓⵕⵏ, ⴷ ⵓⵎⵃⵃⴰⴹ, ⵉⴳⴳⵔ ⴰⵖ ⴰⴽⴽⵯ, ⴰⴳⵍⵍⵉⴷ ⵓⵍⴰ ⴰⵖⵔⴼ, ⵣⴳ ⵟⴰⵏⵊⴰ ⴰⵔ ⵍⴳⵡⵉⵔⴰ, ⵣⴳ ⵉⵎⵉⵏⴳ ⵏ ⵜⵎⴰⵣⵉⵔⵜ ⴰⵔ ⵜⴰⴳⵓⵜ ⵏⵏⵙ ⵎⴰⵢⴰⴷ ⵉⵏⵏⴰ ⴱⴰⴱ ⵏ ⵡⴰⴷⴷⵓⵔ ⴳ ⵍⴱⴷⵓ ⵏ ⵉⵏⴰⵡ ⴰⴷ ⴰⵎⴰⵜⴰⵢ .

ⵉⵏⵏⴰ ⵕⴱⴱⵉ : "ⵉⵏⵉ ⵓⵔ ⵔⴰⴷ ⴰⵖ ⵉⴳⴳⵔ ⴰⵎⵔ ⴰⵢⵍⵍⵉ ⴼⵍⵍⴰⵖ ⵢⵓⵔⴰ ⵕⴱⴱⵉ". ⵉⵖⵣⴰⵏ ⵕⴱⴱⵉ ⴰⴳⴰⵜⴰⵔ.ⴰⵔ ⴰⵙ ⵏⴰⵇⵇⵔⴰ ⵉ ⵕⴱⴱⵉ ⴰⴷ ⵉⵣⵣⴳⴰ ⴰⴽⴰⵍ, ⵉⵕⵃⵎ ⵉⵙⵎⴳⴰⵏ ⵏⵏⵙ ⵉⴳⵍⵍⵉⵏⵏ, ⵏⵜⵜⴰ ⴰⴷ ⵉⴳⴰⵏ ⵡⴰⴷ ⴰⴽⴽⵯ ⵉⵜⵜⵃⵃⴰⵎⵏ. ⴷ ⵉⵖ ⴰⵔ ⵉⴼⴼⴰⵍ ⵓⵏⴷⵓⴷⵉ ⴰⵙⵏⵏⵙⵜⵎ, ⵙ ⵜⵉⵔⵉⵜ ⵏⵏⵖ ⵔⴰⴷ ⵏⴰⵍⵙ ⵜⵓⵙⴽⴰ ⴷ ⵓⵙⵙⵣⴷⵖ.

ⴰⵔ ⵏⵜⵜⵉⵏⵉ ⵎⴰⵙ ⴷ ⵉⵇⵇⴰⵏ ⴰⴷ ⵏⵙⵎⴷ ⵜⵉⵡⵉⵙⵉ ⵉ ⵜⵓⵡⵏⵉⵡⵉⵏ ⵉⵜⵜⵢⴰⴳⴰⵙⵏ, ⵏⵙⵔⴱⵉ ⴳ ⵜⵓⵍⵙⴰ ⵏ ⵜⵓⵙⴽⴰ ⵏ ⵉⴷⵖⴰⵔⵏ ⵉⴳⵔⴱⵏ, ⵏⵃⵢⵢⵍ ⵜⵉⵏⵓⴼⴰ ⵜⵉⴷⵙⵍⴰⵏⵉⵏ. ⵉⵙⵓⵍ ⵉⵏⵏⴰ ⴱⴰⴱ ⵏ ⵡⴰⴷⴷⵓⵔ .

ⵎⵇⵇⴰⵔ ⵜⵎⵇⵇⵓⵔ ⵜⴱⵕⵕⴰⵏⵜ ⴰⴷ, ⴰⵢⵍⵍⵉ ⵉⵙⵙⵉⴼⵙⵓⵙⵏ ⴰⵎⵃⵃⴰⴹ ⴰⴷ ⵅⴼ ⵜⵓⴼⵔⴰⵢ ⵏⵏⵖ, ⵉⴳⴰ ⵜ ⵜⵉⵡⵉⵙⵉ ⵍⵍⵉ ⴷ ⵢⵓⵎⴰⵏⵏ ⴳ ⴷⴰⵔ ⵡⴰⵎⵓⵏ ⴰⵎⴰⴷⴰⵏ ⴷ ⴷⴰⵔ ⵉⵎⵖⵔⴰⴱⵉⵏ ⴰⴽⴽⵯ, ⴳ ⵓⴳⵏⵙ ⵏ ⵜⵎⴰⵣⵉⵔⵜ ⵓⵍⴰ ⴱⵕⵕⴰ ⵏⵏⵙ, ⵍⵍⵉⵖ ⵎⵢⴰⵡⴰⵙⵏ ⴷ ⴰⵢⵜⵎⴰⵜⵙⵏ ⵉⵛⵛⴰⵏ ⵜⴰⴽⴰⵜ. ⵎⴰⵢⴰⴷ ⵉⵏⵏⴰ ⴱⴰⴱ ⵏ ⵡⴰⴷⴷⵓⵔ

ⵖⵉⴽⵍⵍⵉ ⵏⵙⵙⵉⵎⵖⵓⵔ ⵙ ⴰⵢⵍⵍⵉ ⵙⴽⵔⵏⵜ ⵜⴰⴳⴳⴰⵍⵉⵏ ⵜⵉⵍⴰⴼⵉⵏ ⵜⵉⴳⵍⴷⴰⵏⵉⵏ, ⵓⵍⴰ ⵜⴰⴳⴳⴰⵍⵉⵏ ⴰⴽⴽ ⵏ ⵓⵖⵔⴰ, ⴷ ⵉⴳⵔⴰⵏ ⵉⵏⴱⴰⴹⵏ, ⴷ ⵜⵎⵀⵍⴰ ⵜⴰⴽⴰⵍⴰⵏⵜ, ⵉ ⵜⵡⵉⵙⵉ ⴷ ⵓⵏⵊⵊⵎ ⵏ ⵉⵎⵣⴷⴰⵖⵏ ⵏ ⵉⴷⵖⴰⵔⵏ ⴰⴷ.ⵉⵙⵓⵍ ⵉⵏⵏⴰ ⴱⴰⴱ ⵏ ⵡⴰⴷⴷⵓⵔ .

ⴰⴷ ⵓⵔ ⵏⵜⵜⵓ ⴰⴷ ⵏⵙⵏⵉⵎⵎⵔ, ⵜⵉⵎⵉⵣⴰⵔ ⵜⴰⵢⵜⵎⴰⵜⵉⵏ ⴷ ⵜⵎⴷⴷⵓⴽⴽⴰⵍ ⵏⵏⵖ, ⵍⵍⵉ ⴰⵖ ⵢⵓⵡⵙⵏ, ⴱⴷⴷⵏⵜ ⴷⵉⵜⵏⵖ ⴳ ⵡⴰⴽⵓⴷ ⴰⴷ ⵉⵛⵇⵇⴰⵏ. ⵜⵙⵙⵓⵎⴰⵏ ⴷ ⵜⴱⵕⵕⴰⵏⵜ ⴰⴷ ⵜⴰⵔⵏⵏⴰⵡⵜ ⵏ ⵜⵏⴷⵉⵜⵉⵏ ⵜⵉⵎⵖⵔⴰⴱⵉⵏ, ⵍⵍⵉ ⵙ ⵏⵣⵎⵔ ⴰⴷ ⵏⵣⵔⵉ ⵜⴰⵙⵙⴰⵙⵉⵏ ⴷ ⵜⵎⵎⴰⵔⵉⵡⵉⵏ, ⴷ ⵍⵍⵉ ⴰⵖ ⵢⴰⴽⴽⴰⵏ ⵜⴰⴷⵓⵙⵉ ⴼⴰⴷ ⴰⴷ ⵏⴹⴼⵕ ⴰⴱⵔⵉⴷ ⵙ ⵜⴼⵍⵙⵜ ⴷ ⵓⵏⴰⵔⵓⵣ. ⵎⴰⵢⴰⴷ ⵉⵙⴽⵜⵉ ⴱⴰⴱ ⵏ ⵡⴰⴷⴷⵓⵔ ⴰⴳⵍⵍⵉⴷ .

ⵅⵡⵉⴷ ⴰⴷ ⵉⴳⴰⵏ ⵉⵎⴰⵏ ⴷ ⵜⵉⵏⴷⵉⵜⵉⵏ, ⵍⵍⵉ ⵉⵍⵍⴰⵏ ⴳ ⵉⴷⴰⵎⵎⵏ ⵏⵏⵖ ⴰⴽⴽⵯ, ⴷ ⵏⵜⵜⴰⵜ ⴰⵖ ⵏⵙⴽⵔ ⵜⴰⵎⵔⵙⵍⵜ ⵏ ⵜⴰⵎⵓⵏⵜ ⵏ ⵡⴰⵎⵓⵏ ⴰⵎⵖⵔⵉⴱⵉ. ⴳⴰⵏⵜ ⵜⵉⵏⴷⵉⵜⵉⵏ ⵜⵉⵏⴰⵎⵓⵔⵉⵏ, ⵉⴼⵔⴳ ⵜⵏⵜ ⵓⴷⵓⵙⵜⵓⵔ, ⵙⵎⵓⵏⵏⵜ ⵉⴼⵔⴷⵉⵙⵏ ⵏ ⵜⵎⴰⴳⵉⵜ ⵜⴰⵎⵖⵔⴰⴱⵉⵜ, ⴷ ⵓⵏⵏⵓⵕⵣⵎ ⵅⴼ ⵜⵏⴷⵉⵜⵉⵏ ⵜⵉⵎⴰⴹⵍⴰⵏⵉⵏ.

ⴰⴷ ⴳⵉⵙⵏⵜ ⵏⵙⴷⵔ, ⵜⵉⵏⴷⵉⵜⵉⵏ ⵉⵙⴽⴰⵏ ⵜⴰⵎⴰⴳⵉⵜ ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵜ ⵜⴰⵎⵢⵉⵡⵏⵜ:

- ⴰⵎⵣⵡⴰⵔⵓ: ⵜⵉⵏⴷⵉⵜⵉⵏ ⵜⵉⵙⴳⴷⴰⵏⵉⵏ ⴷ ⵜⵉⵏⵉⵎⴰⵏⵉⵏ : ⴳ ⵉⵅⴼ ⵏⵏⵙⵏⵜ ⵜⵉⵏⴷⵉⵜⵉⵏ ⵏ ⵍⵉⵙⵍⴰⵎ ⴰⵙⵓⵏⵏ. ⴰⵎⴰⵍⴽⵉ, ⵉⴱⴷⴷⵏ ⵅⴼ ⵍⵉⵎⴰⵕⴰ ⵏ ⵉⵎⵓⵎⵏⵏ, ⵍⵍⵉ ⵉⴱⴷⴷⵏ ⵅⴼ ⵓⵏⵏⵓⵕⵣⵎ ⵅⴼ ⵡⴰⵢⵢⴰ, ⴷ ⵓⵎⵙⵓⵔⵓⴼ ⴷ ⵜⵓⴷⵔⵜ ⵔ ⵡⴰⴷ ⴷⵉⵖ ⵏⴰⵃⵢⴰ ⴳ ⵓⵙⴳⴷ ⴷ ⵜⵓⵙⵙⵏⴰ. ⵎⴰⵢⴰⴷ ⴰⴷ ⵉⵙⴽⴰⵔⵏ ⴳ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ ⴰⵎⴷⵢⴰ ⵏ ⵜⵓⴷⵔⵜ ⵉⵜⵜⵓⴷⵔⴰⵏ, ⴳⵔ ⵉⵎⵖⵔⴰⴱⵉⵏ, ⵉⵎⵓⵙⵍⵎⵏ ⴷ ⵓⴷⴰⵢⵏ, ⴷ ⵓⵣⵔⴰⴽ ⵉ ⵢⵉⵙⴳⴷⵏ ⴷ ⵜⵓⵙⵏⵉⵡⵉⵏ ⴰⴹⵏⵉ.

ⵡⵉⵙⵙ ⵙⵉⵏ : ⵜⵉⵏⴷⵉⵜⵉⵏ ⵜⵉⵏⴰⵎⵓⵔⵉⵏ ⵉⵙⴽⴰⵏ ⵜⵓⵎⴰⵙⵜ ⵜⴰⵎⵖⵔⴰⴱⵉⵜ, ⵉⴱⴷⴷⵏ ⵅⴼ ⵜⴳⵍⴷⵉⵜ, ⵍⵍⵉ ⵅⴼ ⴷ ⵎⵛⴰⵛⴽⴰⵏ ⵉⵎⵖⵔⴰⴱⵉⵏ ⴰⴽⴽⵯ, ⴷ ⵍⵍⵉ ⵜⵏ ⴽⵓⵍⵍⵓ ⵉⵙⵎⵓⵏⵏ, ⵜⵉⵔⵙⵍⵜ ⵏⵏⵙ ⴰⵣⴷⴰⵢ ⵉⴷⵓⵙⵏ ⴳⵔ ⵓⴷⴰⴱⵓ ⴷ ⵓⵖⵔⴼ.

ⵜⴳ ⵓⵍⴰ ⵜⴰⵢⵔⵉ ⵏ ⵜⵎⵓⵔⵜ, ⴷ ⵓⵎⵙⴰⵙⴰ ⵅⴼ ⵜⵎⵢⵉⵡⵏⵜ ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵜ ⵜⴰⴽⴰⵍⴰⵏⵜ, ⵣⴳ ⵜⵔⵙⴰⵍ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ, ⵍⵍⵉ ⵉⵙⵎⵓⵏⵏ ⵉⵎⵖⵔⴰⴱⵉⵏ, ⵙ ⵉⴼⵔⴷⵉⵙⵏ ⴰⴽⴽⵯ ⵏ ⵜⵎⴰⴳⵉⵜ ⵏⵏⵙⵏ ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵜ ⵜⴰⵎⵢⵉⵡⵏⵜ ⵉⴱⵖⵔⵏ ⵙ ⵏⴰⵃⵢⴰ ⵏⵏⵙ.

ⵡⵉⵙⵙ ⴽⵕⴰⴹ : ⵜⵉⵏⴷⵉⵜⵉⵏ ⵏ ⵜⵡⵉⵣⵉ ⴷ ⵓⵎⵢⴰⵡⴰⵙ ⴰⵏⴰⵎⵓⵏ, ⴳⵔ ⵉⵏⴰⵡⵏ ⴷ ⵜⴰⵙⵓⵜⵉⵏ ⴷ ⵜⵙⴳⵉⵡⵉⵏ, ⵍⵍⵉ ⵢⵓⵊⵊⴰⵏ ⵉⵎⵖⵔⴰⴱⵉⵏ ⴰⴷ ⴳⵏ ⵢⴰⵏ ⵓⴼⵓⵙ, ⴰⵔ ⵜⵜⴰⵡⵙⵏ ⵏⴳⵔⴰⵜⵙⵏ ⵎⴰⵢⴰⴷ ⵉⵙⵓⵍ ⵉⵏⵏⴰ ⴱⴰⴱ ⵏ ⵡⴰⴷⴷⵓⵔ.

ⴰⵔ ⴰⵙⵏ ⵏⴰⵇⵇⵔⴰ ⴰⴷ ⵛⴱⴱⵔⵏ ⴳ ⵜⵏⴷⵉⵜⵉⵏ ⴰⴷ, ⵍⵍⵉ ⵉⵙⴷⵓⵙⵏ ⵜⴰⵎⵢⵉⵡⵏⵜ ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵜ, ⵜⵙⵙⴷⵓⵙ ⵜⴰⵡⵊⴰ, ⴷ ⵜⴷⵔⴼⵉⵜ ⵜⴰⵏⴰⴼⴳⴰⵏⵜ, ⵜⴰⵡⵙ ⴳ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵏⵜ. ⵙⵍⴰⵡⴷ ⴰⴽⴽⵯ ⴳ ⵓⵣⵎⵣ ⵍⵍⵉⵖ ⵍⵍⴰⵏⵜ ⵜⵓⴳⵜⵜ ⵏ ⵜⵏⴼⴰⵍⵉⵏ ⴳ ⵜⵏⴷⵉⵜⵉⵏ.

ⴰⵎⵏⵉⴷ ⴰⴷ ⵏ ⵜⵏⴷⵉⵜⵉⵏ ⵜⵉⵏⴰⵎⵓⵔⵉⵏ, ⵍⵍⵉ ⵉⵜⵜⵣⵔⴰⴽⵏ ⵜⴰⵡⵊⴰ ⴷ ⵜⵣⴷⴰⵢⵜ ⵜⴰⵡⵊⴰⵡⴰⵏⵜ, ⴰⴷ ⴳ ⵜⴽⵛⵎ ⵜⴱⵔⴰⵜ ⵍⵍⵉ ⵏⵓⵣⵏ ⵉ ⵓⵏⵙⵙⵉⵅⴼ ⵏ ⵜⵏⴱⴰⴹⵜ ⴼⴰⴷ ⴰⴷ ⴰⵍⵙⵏ ⵉ ⵜⵓⴳⵔⵉⵡⵜ ⵏ ⵜⵓⵡⵊⴰ.

ⵜⴰⵡⵊⴰ ⵜⴳⴰ ⵜⵉⵔⵙⵍⵜ ⵜⴰⵎⵣⵡⴰⵔⵓⵜ ⵏ ⵡⴰⵎⵓⵏ, ⴳ ⵓⴷⵓⵙⵜⵓⵔ, ⵖⴰⵏ ⴰⴷ ⵅⴼ ⵏⵔⴰ ⴰⴷ ⵜⵜ ⵏⵙⵙⴷⵓⵙ. ⴰⵎⵓⵏ ⵓⵔ ⵔⴰⴷ ⵉⴼⴰⵍⴽⵉ, ⴰⵎⵔ ⵉⴼ ⵜⴼⵓⵍⴽⵉ, ⴷ ⵉⵖ ⵜⵏⴼⴰⵙⵙⴰⵢ ⵜⵓⵡⵊⴰ ⵔⴰⴷ ⵉⵏⵍⵓ ⵡⴰⵎⵓⵏ.ⵉⴼⵔⴰ ⵢⵉⵏⵏⴰ ⴱⴰⴱ ⵏ ⵡⴰⴷⴷⵓⵔ.

ⵅⴼ ⵎⴰⵢⴰⴷ, ⵏⴼⵔⴳ ⵜⵜ ⴱⴷⴷⴰ ⵙ ⵓⵎⵓⴽⵏ ⵉⵎⵇⵕⴰⵏⵏ, ⴳⵉⵙⵏ ⴰⵙⵎⴰⵜⴰ ⵏ ⵓⴼⵔⴰⴳ ⴰⵏⴰⵎⵓⵏ, ⵍⵍⵉ ⵉⴳⴰⵏ ⵜⵉⵔⵙⵍⵜ ⵏ ⵓⵎⴷⵢⴰ ⵏⵏⵖ ⴰⵏⴰⵎⵓⵏ ⵏ ⵜⵏⴼⴰⵍⵉⵜ.ⵉⵙⵓⵍ ⵉⵏⵏⴰ ⴱⴰⴱ ⵏ ⵡⴰⴷⴷⵓⵔ .

ⵔⴰⴷ ⵏⵙⵙⵏⵜⵉ, ⵙ ⵜⵡⵉⵙⵉ ⵏ ⵕⴱⴱⵉ, ⴳ ⵜⴳⵉⵔⴰ ⵏ ⵓⵙⴳⴳⵯⴰⵙ ⴰⴷ, ⴰⵖⴰⵡⴰⵙ ⵏ ⵜⵏⴰⵍⵉⵜ ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵏⵜ ⵜⵓⵙⵔⵉⴷⵜ.ⴰⵖⴰⵡⴰⵙ ⴰⴷ ⵓⵔ ⵔⴰⴷ ⴳⵉⵙ ⵖⴰⵙ ⵜⴰⵏⴰⵍⵉⵜ ⵉ ⵜⴰⵡⵏⵉⵡⵉⵏ, ⵎⴰⵛⵛ ⵓⵍⴰ ⴽⵔⴰ ⵏ ⵉⵏⵙⵎⵉⵍⵏ ⵉⵏⴰⵎⵓⵏⵏ ⵉⵙⵖⴰⵡⵙⴰⵏ ⵙ ⵜⵡⵉⵙⵉ. ⵎⴰⴰⵢⴷ ⵉⵏⵏⴰ ⴱⴰⴱ ⵏ ⵡⴰⴷⴷⵓⵔ .

ⵔⴰⴷ ⵜⵍⴽⵎ ⵜⵏⴰⵍⵉⵜ ⴰⴷ ⵜⴰⵣⵣⴰⵏⵉⵏ ⵉⵍⵍⴰⵏ ⴳ ⵡⴰⵡⵜⴰⵢ ⵏ ⵜⵖⵔⵉ, ⴷ ⵜⴰⵣⵣⴰⵏⵉⵏ ⴳ ⵡⴰⴷⴷⴰⴷ ⵉⵣⵍⵉⵏ, ⴷ ⵜⴰⵣⵣⴰⵏⵉⵏ ⵃⵔⴰ ⵉⵍⵓⵍⵏ, ⴷ ⵜⴰⵡⵏⵉⵡⵉⵏ ⵜⵉⵎⵣⵍⴰⴹ, ⵎⵉⵏ ⵜⴰⵣⵣⴰⵏⵉⵏ ⵙⵍⴰⵡⵏⴷ ⴰⴽⴽⵯ ⵜⵉⵍⵍⵉ ⵢⵓⵙⵉⵏ ⵎⴷⴷⵏ ⵎⵇⵇⵓⵕⵏⵉⵏ.

ⴱⴰⴱ ⵏ ⵡⴰⴷⴷⵓⵔ ⴰⴳⵍⵍⵉⴷ ⵎⵓⵃⵎⵎⴰⴷ ⵡⵉⵙ ⵚⴹⵉⵚ ⵢⵓⵣⵏ ⵢⴰⵜ ⵜⴱⵔⴰⵜ ⵉ ⵉⵎⴰⴷⵔⴰⵡⵏ ⴳ ⵜⵙⵎⵓⵏⴰⵢ ⵜⵉⵙⴳⵯⵙⴰⵏⵉⵏ ⵏ ⵜⴳⵔⵓⵎⵎⴰ ⵏ ⵓⴱⴰⵏⴽ ⴰⴳⵔⴰⵖⵍⴰⵏ ⴷ ⵓⴼⵏⵉⵇ ⵏ ⵓⵣⵕⴼ ⴰⴳⵔⴰⵖⵍⴰ

ⵢⵓⵣⵏ ⴱⴰⴱ ⵏ ⵡⴰⴷⴷⵓⵔ ⴰⴳⵍⵍⵉⴷ ⵎⵓⵃⵎⵎⴰⴷ ⵡⵉⵙ ⵚⴹⵉⵚ, ⴰⴷ ⵜ ⵉⵙⵏⵙⵓ ⵕⴱⴱⵉ, ⵢⴰⵜ ⵜⴱⵔⴰⵜ ⵉ ⵉⵎⴰⴷⵔⴰⵡⵏ ⴳ ⵜⵙⵎⵓⵏⴰⵢ ⵜⵉⵙⴳⵯⵙⴰⵏⵉⵏ ⵏ ⵜⴳⵔⵓⵎⵎⴰ ⵏ ⵖⵓⴱⴰⵏⴽ ⴰⴳⵔⴰⵖⵍⴰⵏ ⴷ ⵓⴼⵏⵉⵇ ⵏ ⵓⵣⵕⴼ ⴰⴳⵔⴰⵖⵍⴰⵏ, ⵏⵏⴰ ⵉⵜⵜⵙⵏⵎⴰⵍⴰⵏ ⴳ ⵎⵕⵕⴰⴽⵛ ⴳ ⵜⵉⵣⵉ ⴳⵔ 9 ⴷ 15 ⴽⵟⵓⴱⵕ.

ⵎⴰⴷ ⴷ ⵉⴷⴷⴰⵏ ⴰⴹⵕⵉⵚ ⵏ ⵜⴱⵔⴰⵜ ⵜⴰⴳⵍⴷⴰⵏⵜ ⵢⴰⵜⵜⵓⵢⵏ ⵏⵏⴰ ⵉⵖⵔⴰ ⵎⴰⵙⵙ ⵄⵓⵎⴰⵕ ⵍⵇⴱⴱⴰⵊ ⴰⵎⵛⵛⵉⵡⴰⵕ ⵏ ⴱⴰⴱ ⵏ ⵡⴰⴷⴷⵓⵔ.

ⵙ ⵜⵓⵎⵔⵜ, ⴰ ⵙ ⴰⵖ ⵉⴳⴰ ⴰⴷⴷⵓⵔ ⴰⴷ ⵙⵉⵜⵓⵏ ⵏⵙⴱⴱⵔⴽ ⴳ ⵜⴳⵍⴷⵉⵜ ⵜⴰⵎⵖⵔⵉⴱⵉⵜ ⴷ ⴳ ⵜⵖⵔⵎⵜ ⵏ ⵎⵕⵕⴰⴽⵛ ⵜⴰⵇⴱⵓⵔⵜ ⴷ ⵜⴱⴰⵖⵓⵔⵜ ⵙ ⵓⵎⵣⵔⵓⵢ ⵏⵏⵙ ⴷ ⵡⴰⵢⴷⴰ ⵏⵏⵙ ⴰⴷⵍⵙⴰⵏ ⴷ ⵓⵖⵔⵎⴰⵏ, ⴰⵢⵍⵍⵉ ⵜⵜ ⵢⵓⵊⵊⴰⵏ ⴰⴷ ⵜⴳ ⵜⴰⵙⴳⴰ ⵜⴰⵎⴰⵍⵍⴰⵢⵜ ⵜⴰⵎⴰⴹⵍⴰⵏⵜ, ⴷ ⵓⵏⵎⵓⵇⵇⴰⵔ ⵏ ⵓⴱⴱⵔⵔⴽ ⵏ ⵉⵎⵓⵙⵙⵓⵜⵏ ⵉⴳⵔⴰⵖⵍⴰⵏⵏ ⵉⴳⴰⵜⴰⵔⵏ ⵏⵏⴰ ⵉⵕⵛⵎⵏ ⴽⵔⴰ ⴳⵉⵙ ⴰⵎⵣⵔⵓⵢ ⵏⵏⵖ ⴰⵜⵔⴰⵔ ⵎⴰⵢⴰⴷ ⵉⵏⵏⴰ ⴱⴰⴱ ⵏ ⵡⴰⴷⴷⵓⵔⴰ ⴳⵍⵍⵉⴷ ⴳ ⵍⴱⴷⵓ ⵏ ⵜⴱⵔⴰⵜ ⴰⴷ .

ⴰⴷ ⵖⵉⴷ ⵏⴱⴷⵔ ⵙ ⵓⵣⵍⴰⵢ ⴰⵏⴼⴰ ⵏ "ⵍⴳⴰⵟ" ⵏ ⵓⵙⴳⴳⵯⴰⵙ 1994 ⵏⵏⴰ ⵉⵣⵕⴰⵏ ⵜⴰⵍⴰⵍⵉⵜ ⵏ ⵜⵎⴰⴷⴷⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵙⴱⴱⴰⴱⵜ ⵜⴰⵎⴰⴹⵍⴰⵏⵜ, ⵖ ⵜⴳⵉⵔⴰ ⴰⴷ ⴰⴳⵔⴰⵡ ⵏ ⵉⴳⵎⴰⵎⵏ [ⴽⵓⴱ 24] ⴳ ⵓⵙⴳⴳⵯⴰⵙ 2016.

ⵓⵔ ⴳⵉⵙ ⵜⵓⵔⴷⴰ ⵎⴰⵙ ⴷ ⴰⵎⵓⵔⵙ ⵍⵍⵉ ⴱⴷⴷⴰ ⵔⴰⴷ ⵢⵉⵍⵉ ⴰⵡⴷ ⴳ ⴷⴰⵔ ⵜⵙⵎⵓⵏⴰⵢ ⵜⵉⵙⴳⵯⵙⴰⵏⵉⵏ ⵏ ⵜⴳⵔⵓⵎⵎⴰ ⵏ ⵓⴱⴰⵏⴽ ⴰⴳⵔⴰⵖⵍⴰⵏ ⴷ ⵓⴼⵏⵉⵇ ⵏ ⵓⵣⵕⴼ ⴰⴳⵔⴰⵖⵍⴰⵏ.ⵉⵙⵓⵍ ⵉⵏⵏⴰ ⴱⴱⴰ ⵏ ⵡⴰⴷⴷⵓⵔ ⴳ ⵜⴱⵔⴰⵜ ⵜⴰⵎⴰⵜⴰⵢⵜ ⴰⴷ

ⴰⴷ ⴰⵖ ⵓⵔ ⵉⵣⴳⵍ ⴰⴷ ⵏⵙⵉⵡⵍ ⵅⴼ ⵓⵙⵉⵜⴳ ⵏⵏⵖ ⵔⵉⵜⵓⵏ ⵙ ⴰⵢⵍⵍⵉ ⵜⵎⵍⴰⵏ ⵏ ⵉⵙⵢⴰⴼⵜⵏ ⵣⴷⴷⵉⴳⵏⵉⵏ ⴷ ⵜⴼⵍⵙⵜ ⵅⴼ ⵜⵎⴰⵣⵉⵔⵜ ⵏⵏⵖ, ⵙ ⵜⵉⵍⵉⵜ ⵏⵏⵓⵏ ⴰⵙⵙ ⴰ ⴳ ⵎⵕⵕⴰⴽⵛ, ⴹⴰⵕⵜ ⵏ ⵓⵏⴷⵓⴷⵉ ⵉⵕⵣⴰⴳⵏ ⵏⵏⴰ ⵢⵓⵜⵏ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵔⵜ ⵏⵏⵖ, ⴷ ⵓⵍⴰ ⵉ ⵉⵡⴰⵏⴽⵏ ⴷ ⵉⴳⵔⴰⵡⵏ ⵏⵏⴰ ⵉⵙⵙⵉⵡⵍⵏ ⵅⴼ ⵓⴷⵉⵢⵢⵍ ⵏⵏⵙⵏ ⵉ ⵡⴰⵏⵏⴰⵍ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ ⵙⵍⴰⵡⴰⵏ ⴰⴽⴽⵯ ⴳ ⵜⴼⵔⴽⵜ ⵏ ⵡⴰⵍⵍⴰⵙ ⵏ ⵜⵓⵚⴽⴰ.ⵎⴰⵢⴰⴷ ⵉⵏⵏⴰ ⴱⴰⴱ ⵏ ⵡⴰⴷⴷⵓⵔ

ANNUAL MEETINGS
2023 | Marrakech
مراكش
WORLD BANK GROUP
INTERNATIONAL MONETARY FUND

ⵉⵙⵙⵓⵎⵔ ⵉⵢⵉ ⴰⵙⵙ ⴷ, ⴹⴰⵕⵜ ⵏ ⵙⵉⵏ ⵉⵙⴳⴳⵯⴰⵙⵏ ⵏ ⵓⵙⵎⴰⵜⵜⵉ, ⵙ ⵓⵙⵔⴰⴳ ⵏ ⵓⵜⴰⵔⴰⵙ, ⴰⴷ ⵏⵣⵕ ⴰⵙⵏⵎⴰⵍⴰ ⵏ ⵓⵙⴳⵔⴰⵡ ⴰⴷ ⴰⴳⴰⵜⴰⵔ ⵜⵉⴽⴽⵍⵉⵜ ⵢⴰⴹⵏ ⴳ ⵓⵎⵏⵣⴰⵡ ⴰⴼⵔⵉⵇⵉ ⴹⴰⵕⵜ ⵏ ⵓⵣⴳⵏ ⵏ ⵜⴰⵙⵓⵜ, ⴳ ⵜⵙⴳⴰ ⵏ ⵓⴳⵎⵎⵓⴹ ⴰⵏⴰⵎⵎⴰⵙ ⴷ ⵢⵉⵣⵣⵍⵎⴹ ⵏ ⵢⵉⴼⵔⵉⵇⵢⴰ ⴹⴰⵕⵜ ⵏ ⵙⵉⵎⵔⴰⵡ ⵏ ⵓⵙⴳⴳⵯⴰⵙ ⵙⴳ ⵜⴰⵙⵓⵜⵍⵜ ⵏ ⴷⵓⴱⴰⵢ 2023. ⵉⵙⵓⵍ ⵉⵏⵏⴰ ⴱⴰⴱ ⵏ ⵡⴰⴷⴷⵓⵔ .

ⴷ ⴰⴳⴰⵎⴰⵏ ⴰⴷ ⵜⵓⵜⵜⵓⵙⵔⴰⵙⵏ ⵉⵏⵓⵔⴰⵣ ⵅⴰⵜⵔⵏⵉⵏ ⵅⴼ ⵜⵙⵎⵓⵏⴰⵢ ⴰⴷ ⵜⵉⵙⴳⵯⵙⴰⵏⵉⵏ, ⵙ ⵉⵣⵉⵕ ⵏ ⵓⵎⵏⴰⴹ ⵓⵙⵍⵉⴷ ⵏⵏⴰ ⴳ ⵉⵣⵣⵔⴰⵢ ⵓⵎⴰⴹⴰⵍ, ⴷ ⵙ ⵜⴰⵡⵉⵜ ⵅⴼ ⵉⵏⴰⵣⴰⵕⵏ ⵏⵢⵓ ⵉⵙⵔⵜⴰⵏⵏ ⴷ ⵉⴷⵎⵙⴰⵏⵏ ⴷ ⵉⵡⵏⴹⴰⵏⵏ ⵏⵏⴰ ⴱⴷⴷⴰ ⵏⵜⵜⵎⵏⴰⵍⴰ ⵣⵖ ⵉⵙⴳⴳⵯⴰⵙⵏ ⴰⵢⴰⴷ.

ⴳ ⵜⵉⵣⵉ ⵏⵏⴰ ⴳ ⵉⵜⵜⵎⵏⴰⵍⴰ ⵉⵜⵔⵉ ⵏⵏⵖ ⵉⵙⵏⴼⴰⵍ ⵏ ⵓⵏⵣⵡⵉ ⵜⵙⴱⵣⵣⵉⵣ ⵢⴰⵜ ⵜⵉⵍⴰⵡⵜ ⵜⵣⵎⴰⵢⵏⵓⵜ, ⴰⵔ ⵜ ⴱⴷⴷⴰ ⴱⴷⴷⵉⴷⵏ ⵓⵎⵍⴰⵏ ⴰⵙⵙ ⴹⴰⵕⵜ ⴰⵙⵙ, ⵉⵖⴰⵎⴰ ⵙⵓⵍ ⵓⵎⴰⴹⴰⵍ ⵉⵏⴽⴹ ⴳ ⵉⵎⵓⴽⵔⵉⵙⵏ, ⵏⵖⴰⵍ ⴱⴷⴷⴰ ⵉⵙ ⴷ ⵢⴰⵏ ⵓⴳⵣⵣⵓⵎ ⴳⵉⵙⵏ ⵉⵙ ⵢⵓⴼⴰ ⴰⴱⵔⵉⴷ ⵏⵏⵙ ⵙ ⵓⴼⵙⵙⴰⵢ, ⵙ ⵜⵡⵉⵙⵉ ⵏ ⵏ ⵜⵙⴰⵍⵉⵡⵉⵏ ⴷ ⵜⵎⵔⵙⴰⵍ ⵜⵉⴳⵜⵉⵔⴰⵏ ⵏⵏⴰ ⵎⵉ ⵉⵜⵜⵓⵙⴽⴰⵔ ⵓⵙⴱⴷⴷⵉ ⵏⵏⵙⵏⵜ ⴹⴰⵕⵜ ⵏ ⵜⵎⴰⵖⵔⵜ ⵜⴰⵎⴰⴹⵍⴰⵏⵜ ⵜⵉⵙ ⵙⵏⴰⵜ.ⵉⵏⵏⴰ ⵙⵓⵍ ⴱⴰⴱ ⵏ ⵡⴰⴷⴷⵓⵔ .

ⴰⵢⵍⵍⵉ ⵏⵣⵕⵕⴰ ⴰⵙⵙ ⴰⴷ ⵙⴳ ⵜⵉⴱⴹⵉⵜ ⵜⴰⵊⵢⵓ ⵜⴰⴷⵎⵙⴰⵏⵜ ⴷ ⵜⵏⵓⵎⵉ ⵏ ⵉⴽⵏⴰⵙⵏ ⵉⴱⴰⴹⵏ, ⵏⵏⴰ ⵉⴳⴰⵏ ⴰⵙⵔⴰⴳ ⵏ ⵢⴰⵏ ⵓⴳⵣⵣⵓⵎ ⴷⵉⴳⵙⵏ ⵜⵉⵔⵉⵜ ⴳ ⵡⴰⵍⵍⴰⵙ ⵏ ⵓⵙⵏⴰⵎ ⵏ ⵉⵙⵓⵙⵜⴰⵍ ⵏ ⵜⴰⴳⴳⴰⵍⵉⵏ ⵜⵉⴷⵎⵙⴰⵏⵉⵏ ⴷ ⵜⵙⵔⵜⴰⵢ ⴳ ⵓⵙⵡⵉⵔ ⴰⵎⴰⴹⵍⴰⵏ, ⵉⵖⴰⵎⴰ ⴷⴰ ⵉⵜⵜⴳⴳⴰ ⴰⵙⴷⵉⴷⴷⵉⵢ ⴰⵎⵇⵇⵔⴰⵏ ⵏⵏⴰ ⵏⵍⴽⵎ ⴳ ⵜⵎⵔⴰⵡⵉⵏ ⴰⴷ ⴳⴳⵔⴰⵏⵉⵏ ⴳ ⵓⵎⴰⵍⵓ ⵏ ⵜⵎⵢⴰⵏⴰⵡⵜ ⵏ ⵉⴳⵎⴰⵎⵏ.

ⵜⴽⴽⴰ ⵜⵜ ⵉⵏⵏ ⵜⵙⵎⴰⴹⵍⴰⵏⵜ, ⵏⵏⴰ ⵎⵉ ⵉⵙⵙⵏⵜⵉ ⵓⵙⵡⵉⵣⵣⴹ ⵏⵏⵙ ⴳ ⵜⴰⵎⵔⴰⵡⵉⵏ ⵏ ⵜⴰⵙⵓⵜ ⴰⴷ ⵉⵣⵔⵉⵏ, ⵜⵉⵡⵙ ⴳ ⵓⵙⵉⵣⴷⵔ ⵏ ⵡⴰⵜⵉⴳ ⵏ ⵓⴼⴰⵙⵙ ⴷ ⵓⵙⵙⵔⵇⴱ ⵏ ⵜⵙⴱⴱⴰⴱⵜ ⵜⴰⵎⴰⴹⵍⴰⵏⵜ, ⵙⴳ ⵉⵙⵙⵔⴰⴳⵏ ⵢⵉⵡⵙⵏⵉⵏ ⴳ ⵓⵙⵙⵉⴼⵙⵓⵙ ⵏ ⵓⴼⵓⴽⵜⵉ ⵏⵏⴰ ⵉⵛⵜⵜⴰⵏ ⴰⵙⵙ ⴰ ⵜⴰⵣⵎⵔⵜ ⵜⴰⵎⵙⵖⵉⵡⵜ ⵏ ⵜⴰⵡⵏⵉⵡⵉⵏ ⴳ ⵜⵙⴳⵉⵡⵉⵏ ⵏ ⵓⵎⴰⴹⴰⵍ ⴰⴽⴽⵯ, ⵡⴰⵅⵅⴰ ⵜⵉⵙⵔⵜⴰⵢ ⵜⵉⵣⵕⴼⴰⵏⵉⵏ ⵢⵓⵙⵙⵏⵉⵏ, ⵏⵏⴰ, ⵡⴰⵅⵅⴰ ⴷ ⴳⴳⵣⵏⵜ ⵙ ⵜⵡⵉⵍⴰ ⵜⴰⵎⴽⵓⴷⴰⵏⵜ, ⴼⵍⵏⵜ ⴷ ⵉⴷⵔⵉⵣⵏ ⵅⴼ ⵜⵉⵍⴰⵍⵜ ⵜⴰⴷⵎⵙⴰⵏⵜ.ⵎⴰⵢⴰⴷ ⵉⵏⵏⴰ ⴱⴱⴰ ⵏ ⵡⴰⴷⴷⵓⵔ .

ⵣⵎⵔⵏⵜ ⴰⴷ ⵢⵉⵍⵉ ⵉⵎⵉⴽⴽ ⵏ ⵡⴰⵍⴰⵢ ⵉⴼⴰⵡⵏ ⵙⴳ ⵓⵙⵖⵓⴷⵓ ⵏ ⵉⵙⵡⵉⵔⵏ ⵏ ⵜⵓⴷⵔⵜ, ⴰⵢⵍⵍⵉ ⵢⵉⵡⵙⵏ ⴰⴷ ⵢⵉⵍⵉ ⵓⴼⵓⴽⴽⵓ ⵏ ⵜⴳⵔⵓⵎⵎⴰ ⵅⴰⵜⵔⵏⵉⵏ ⵙⴳ ⵉⵎⵣⴷⴰⵖⵏ ⵏ ⵓⵎⴰⴹⴰⵍ ⴳ ⵣⵣⵍⴹ, ⵎⵇⵇⴰⵔ ⴷ ⵉⵎⵓⵏ ⴷ ⵉⴷⵔⵉⵣⵏ ⴳ ⵜⵙⴳⴰ, ⵙⵍⴰⵡⴰⵏ ⴰⴽⴽⵯ ⴰⵢⵍⵍⵉ ⵉⵣⴷⵉⵏ ⵙ ⵓⵙⵉⵎⵖⵔ ⵏ ⵉⵎⵣⴰⵔⴰⵢⵏ ⴷ ⵜⵎⵢⴰⴳⴰⵔⵉⵏ.

ⴷ ⵉⵎⵉⴷⵉ ⵎⴰⵙ ⴷ ⵜⵉⵎⵔⵏⵉⵡⵉⵏ ⵜⵉⴷⵎⵙⴰⵏⵉⵏ ⴷ ⵜⵏⴰⵎⵓⵏⵉⵏ ⴷ ⵜⵙⵔⵜⴰⵢ ⵏⵏⴰ ⵉⵣⵕⴰ ⵓⵎⴰⴹⴰⵍ ⵉⵙⴳⴳⵯⴰⵙⵏ ⴰⴷ ⵣⵔⵉⵏⵉⵏ ⵉⵙⵖⴰⵡⵙⴰ ⴰⵎⵓⴽⵏ ⵏ ⵜⵎⵔⵙⴰⵍ ⴷ ⵜⵙⴰⵍⵉⵡⵉⵏ ⵏⵏⴰ ⵉⵏⴱⴹⵏ ⴰⵏⴳⵔⴰⵡ ⴰⴳⵜⵉⵔⴰⵏ, ⵎⴰⵛⴰ ⵓⵢⴰ ⵉⵙⵖⴰⵡⵙⴰ ⵓⵍⴰ ⵙ ⵓⵣⴷⴰⵢ ⵏ ⵉⵎⵏⵣⴰⵢⵏ ⵉⴷⵙⵍⴰⵏⵏ ⵏⵏⴰ ⵅⴼ ⵉⴱⴷⴷ ⵓⵏⴳⵔⴰⵡ ⴰⴷ, ⴷ ⵓⵙⴷⵓⵙ ⵏ ⵢⵉⵎⴰⵏ ⵏⵏⴰ ⴳ ⴷ ⵉⵜⵜⴰⴳⵎ. ⵙ ⵎⴰⵙ ⵜⴳⴰ ⴰⵏⴱⵣⴰⵣ ⵏ ⵜⵏⴼⵔⵓⵜ ⵏ ⵓⵣⴳⴳⵓ ⴷ ⵓⴼⵔⴰ ⴰⵎⴰⴹⵍⴰⵏ, ⴷ ⵓⴷⵃⴷⵓⵢ ⵙ ⵓⵙⴳⵓⴷⵉ ⵏ ⵜⵓⴳⴳⴰⵙ ⵃⵎⴰ ⴰⴷ ⵜⵉⵍⵉ ⵜⵔⵏⵏⴰⵡⵜ ⵅⴼ ⵉⵏⴰⵣⴰⵕⵏ ⵉⵛⵛⴰⵔⵏ ⵏⵏⴰ ⵉⵜⵜⵎⵏⴰⵍⴰ ⵢⵉⵜⵔⵉ ⵏⵏⵖ ⴷ ⵉⵎⴰⴷⴰⵏⵏ ⵏⵏⵖ. ⵉⵔⵏⴰ ⵢⵉⵏⵏⴰ ⴱⴰⴱ ⵏ ⵡⴰⴷⴷⵓⵔ.

ⵎⴰⵛⴰ ⴰⵏⴰⵍ ⵉ ⵉⵏⴰⵣⴰⵕⵏ ⵉⵎⴰⴹⵍⴰⵏⵏ, ⵉⵙⵖⴰⵡⵙⴰ, ⵎⴽⵍⵍⵉ ⴰⴽⴽⵯ ⵏⵙⵙⵏ, ⵙ ⵉⴼⵙⵙⴰⵢⵏ ⵉⵎⴰⴹⵍⴰⵏⵏ, ⵓⵔ ⴰⵔ ⵜⵓⵜⵜⵢⴰⵡⴼⴽⴰⵏ ⵖⴰⵙ ⴳ ⵓⵙⴰⵜⵉ ⵏ ⵜⴰⵎⵓⵏⵜ ⴷ ⵓⵣⵔⴰⴽ ⴰⵎⵢⴰⵖ ⴳⵔ ⵜⵎⵜⵜⴰ, ⵙⴳ ⵓⵙⵉⴷⴼ ⵏ ⵓⵎⵢⴰⵏⴰⵡ ⴷ ⵓⵙⵉⵜⴳ ⵏⵏⵙ, ⵙ ⵎⴰⵙ ⵉⴳⴰ ⴰⵜⵉⴳ ⴰⵎⵔⵏⵓ ⵓⵔ ⴷ ⴰⵖⴱⴰⵍⵓ ⵏ ⵓⴽⵏⴰⵙ ⴷ ⵜⴱⴹⵉⵜ ⵙ ⵓⴽⴰⵎⴷ ⵏ ⵜⵣⵍⴰⵢⵢⵏ ⵏ ⴽⵓ ⴰⵡⴰⵏⴽ ⴷ ⵜⵙⴳⴰ .ⵉⵙⵓⵍ ⵉⵏⵏⴰ ⴱⴰⴱ ⵏ ⵡⴰⴷⴷⵓⵔ .

LES IMAZIGHEN DU HAUT-ATLAS ET L'APRÈS-TREMBLEMENT DE TERRE

Dr Mohamed Chtatou

Un terrible tremblement de terre dans le Haut-Atlas

Dans la nuit du vendredi 8 septembre à 23h11, un terrible tremblement de terre d'une magnitude de 7,2 sur l'échelle de Richter a frappé la province d'El Haouz et a été ressenti dans tout le Maroc, le Portugal et l'ouest de l'Algérie. Malheureusement, cette catastrophe naturelle de grande ampleur a fait de nombreux morts, blessés et sans-abri dans les provinces du Haut-Atlas. Selon les historiens, le Maroc n'avait pas connu une telle catastrophe depuis un siècle.

L'épicentre du séisme a été enregistré à quelque 71 km de Marrakech, à Ighil, une commune rurale située au cœur du Haut-Atlas, une chaîne de montagnes qui traverse les régions centrales du Maroc. Ce sont les villages environnants qui ont été les plus durement touchés.

Le tremblement de terre a frappé la région de Marrakech-Safi, qui comprend Marrakech, ainsi que les villes côtières de Safi et d'Essaouira. Cependant, les provinces les plus touchées sont El Haouz - où se trouve l'épicentre - et Chichaoua, dans la région de Marrakech-Safi, ainsi que Taroudant au sud, dans la région de Souss-Massa, Ouarzazate à l'est, dans la région de Drâa-Tafilalet, et Azilal, au nord-est de l'épicentre, dans la région de Béni Mellal-Khénifra. Le royaume définit ces provinces comme étant majoritairement rurales. Ce sont aussi des régions historiquement amazighes/berbérophones, où l'on parle des langues amazighes telles que le Tamazight dans le Moyen Atlas et le Tachelhit dans le Sous.

Les données de l'observatoire européen Copernicus montrent l'étendue des dégâts dans huit communes du pays, qui ont subi des dommages importants à la suite du tremblement de terre. Au 12 septembre, le Copernicus Emergency Management Service (CEMS) dénombrait 1 416 maisons endommagées dans les huit régions étudiées. Talat N'Yaaqoub et Amizmiz comptent le plus grand nombre de maisons complètement détruites par le tremblement de terre, avec respectivement 208 et 121.

Le séisme d'El Haouz, qui a fait 2 946 morts et 5 674 blessés, selon le dernier bilan officiel. L'Institut National de Géophysique-Centre National pour la Recherche Scientifique et Technique (ING-CNRST) a déployé un réseau sismique temporaire autour de la zone épicentrale. Ce réseau, mis en place dans le cadre de l'activation du protocole d'intervention post-sismique, permet de renforcer l'enregistrement de toutes les répliques et accélérations générées dans cette zone.

La vie dans le Haut-Atlas est rude

Le Haut-Atlas est l'une des trois chaînes de l'Atlas marocain, orientée sud-ouest/nord-est. C'est le massif le plus élevé d'Afrique du Nord. Il forme une immense barrière géographique, longue de 750 kilomètres, entre le Maroc océanique et méditerranéen au nord-ouest, et le Maroc saharien au sud-est.

Le Haut-Atlas lui-même est composé de trois parties. Le Haut-Atlas occidental est le massif le plus ancien et le plus élevé, avec le Djebel Toubkal. Un parc naturel y a été créé en 1942, en reconnaissance de la richesse de sa biodiversité naturelle. Le Haut-Atlas central révèle des paysages contrastés d'une grande beauté. Les hauts plateaux sont entaillés par de profonds canyons, rappelant le Colorado américain. Le Haut- Atlas oriental, occupé par de vastes hauts plateaux, a suscité un intérêt paléontologique international après la découverte d'ossements de dinosaures, à une époque où l'Afrique et l'Amérique ne formaient qu'un seul continent.

Les montagnes de l'Atlas constituent également une barrière climatique. Sur le versant nord, c'est un climat océanique subtropical qui prévaut, exposé aux perturbations de l'Atlantique, avec des pluies espacées mais torrentielles. La moyenne annuelle des précipitations est de 500 mm. La neige est tenace au-dessus de 2 500 mètres de novembre à avril, fournissant des réserves d'eau pour tout le pays, et permettant l'existence de forêts de pins, de chênes verts et de cèdres. Sur les versants sud, le climat est semi-désertique, avec de fortes variations de température. La végétation, lorsqu'elle existe, est constituée de steppes hautes.

> *Yves Missenard dans sa thèse doctorale sur le Haut-Atlas écrit :*
>
> *"L'objectif de cette thèse est l'étude des mouvements verticaux et la caractérisation des processus à l'origine de ces mouvements au sein d'une chaîne de montagnes intracontinentale. Les mécanismes contrôlant l'évolution de la topographie sont nombreux et encore mal connus. La chaîne du Haut Atlas marocain est située à plus de 600 km de la limite de plaque Afrique-Europe et supporte pourtant le deuxième sommet d'Afrique (Jbel Toubkal, 4165 m). L'absence de racine crustale développée sous la chaîne, conséquence d'un taux de raccourcissement assez faible (~20 km), implique donc l'existence d'un autre processus permettant de maintenir une telle topographie. La réalisation de profils géophysiques nous permet de montrer qu'un amincissement lithosphérique provoque un soulèvement d'environ 1000 m dans l'Anti-Atlas, le Haut Atlas Central, et le Moyen Atlas. Certains bassins d'avantpays sont aussi affectés, comme les bassins du Souss, de Ouarzazate ou de Missour. La zone amincie est une bande d'orientation Nord-Est / Sud-Ouest recoupant les principaux domaines structuraux marocains et probablement la limite de plaque Afrique-Europe."*

Dans l'Atlas marocain, l'architecture institutionnelle est très complexe, voire dédoublée. Elle se caractérise par la confrontation d'un système institutionnel "moderne", impulsé de l'extérieur, et d'un système communautaire relativement autonome, de type amazigh/berbère. La juxtaposition de plusieurs systèmes de normes (droit positif, droit coutumier) et une certaine confusion dans les responsabilités des institutions locales caractérisent la plupart des montagnes marocaines mais surtout le Haut-Atlas qui est encore de nature et de philosophie tribale.

Dans cette optique Mohamed Mahdi et Pablo Dominguez parlent de la modernité qui est en train de changer les traditions de la transhumance millénaire :

> *"L'Agdal, en tant qu'espace de transhumance et lieu de perpétuation d'un genre de vie transhumant, subit l'effet de cette modernité galopante qui sape le fondement de ce système traditionnel d'exploitation des ressources naturelles, dont nous nous sommes efforcés de montrer la rationalité socio-économique et mythico-religieuse, ainsi que la capacité de résilience face aux vicissitudes du temps et de l'action anthropique. L'analyse livré sur le fonctionnement de deux Agdals (Yagour et Oukaïmeden) montre qu'ils ressortent d'un "modèle" dont le succès s'explique par les modes de régulation des relations entre transhumants, qui empruntent au technique et à l'écologique (l'Agdal, est d'abord une mise en défens d'un parcours), au socio-politique (l'Agdal est un parcours collectif approprié et exploité par des groupes ethnique différents) et au religieux (l'Agdal est patronné par un Saint)."*

Et de continuer à dire :

> *" L'Agdal est multifonctionnel. C'est une institution de conservation, de protection et de gestion collective des ressources naturelles et d'un écosystème original, un musée de sites archéologiques, avec des gravures rupestres qui remontent à 2.600 ans avant J.C., un dépositaire d'un patrimoine de la transhumance, que d'autres pays ont su valoriser.*
>
> *Ces systèmes de gestion des parcours et le genre de vie transhumant qu'ils favorisent sont actuellement menacés. Le destin des Agdals est tributaire de la perception et du discours de changement développé à leur propos. Une conception dominante promue par les "développeurs modernistes" y voit un archaïsme qui leur rappelle le passé tribal se dressant comme un obstacle à l'édification de la nation "moderne" (Auclair et Al Ifriqui, 2005), et à des projets hard de développement, tel le projet Emaar dont nous avions donné un aperçu. Une autre conception partagée par les "autochtones", la société civile et des intellectuels, prône plutôt une conception soft de développement de ces aires de parcours. Dans les deux cas, c'est le tourisme qui dispute à ces espaces leur vocation pastorale. Mais alors que la conception hard recommande un tourisme de luxe, exclusif de toute activité pastorale, la conception soft cherche des combinaisons inédites et enrichissantes entre les deux. Cette dernière option interpelle les pouvoirs publics pour soutenir et accompagner toute initiative locale allant dans ce sens. Les exemples ne manquent pas dans les vallées qui se sont inscrites dans de telles dynamiques. C'est l'unique moyen de mettre le discours politique sur le développement rural, la limitation de l'exode, en cohérence avec la pratique."*

La transhumance et le pastoralisme sont le mode de survie

Le pastoralisme est concurrencé par d'autres activités rémunératrices plus prestigieuses et plus lucratives. Il est fragilisé par la diffusion de modes de vie dits modernes, induits par le développement du tourisme, l'action publique relayée par les associations de développement des douars (hameaux berbères), en termes d'électrification, d'adduction d'eau potable, d'ouverture de pistes et de routes. La population développe de nouvelles aspirations tout à fait légitimes et sa part de droits au développement humain.

Cependant, une population non négligeable dépend encore de l'élevage transhumant, soit par choix, soit par manque d'alternatives. Cette population, qui a subi de plein fouet les effets de la modernité, reste confrontée aux contraintes du climat et du marché, et est obligée de s'adapter. Mais pour combien de temps encore ? Il en va de la sécurité alimentaire et humaine. A l'heure actuelle, cette population est encore dépositaire d'un patrimoine, lié à la transhumance. L'expérience d'autres pays en témoigne.

> *Au sujet de la transhumance dans le Haut-Atlas, Mohamed Mahdi et Pablo Domínguez écrivent :*
>
> *"La transhumance se trouve ainsi inscrite dans un système agraire montagnard complexe. Celui-ci est fondé sur deux principes additionnels (Mahdi, 1999: 71-72). D'une part, la complémentarité intégrée des productions agricole et pastorale, et, de l'autre, la complémentarité verticale des espaces appartenant à différents étages bioclimatiques. La complémentarité intégrée des productions animales et végétales signifie que l'élevage fournit aux cultures le fumier et les animaux de trait pour accomplir les travaux de labours et de battage, et en retour, l'élevage compte, pour son complément de ture, sur les produits des cultures (orge, maïs) ou sur leurs sous-produits. La complémentarité verticale réfère à l'utilisation par les éleveurs des espaces de pacage appartenant à des étages bioclimatiques divers. Comme le montre le schéma suivant, les pasteurs combinent l'utilisation de plusieurs espaces : les franges du pays, les montagnes et ses versants (l'adret ou asammar en hiver, et l'ubac ou amalou en été), les parcours de la plaine et les alpages de haute altitude, ceux d'Oukaïmeden et de Yagour."*

Chaque printemps, les nomades de la région

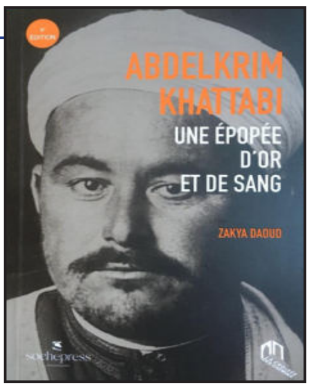

BOUCHRA BOULOUIZ
ROMAN
LA PIERRE DE TINGHIR
CASA EXPRESS

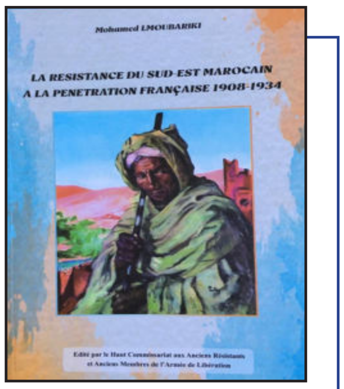
Mohamed LMOUBARIKI
LA RESISTANCE DU SUD-EST MAROCAIN A LA PENETRATION FRANÇAISE 1908-1934

DIRECTEUR RESPONSABLE: AMINA IBNOU-CHEKH - DEPOT LEGAL: 2001/0008 - ISNN: 1114 - 1476 - N° 273/ OCTOBRE 2023 - ⴰⵜⵓⴱⵔ 2973 - PRIX: 5 DH

LES AMAZIGHS DÉNONCENT LA DISCRIMINATION À L'ENCONTRE DE LA LANGUE AMAZIGHE DANS LES CAMPAGNES D'ALPHABÉTISATION DES ADULTES AU MAROC

A l'attention de Monsieur Abdelouadoud KHARBOUCH, Directeur de l'Agence Nationale de Lutte contre l'Analphabétisme

Objet: discrimination à l'encontre de la langue Amazighe dans les campagnes d'alphabétisation des adultes

Monsieur Le Directeur, azul,

A l'occasion de la journée nationale de l'alphabétisation, ce vendredi 13 octobre 2023, l'Assemblée Mondiale Amazighe (AMA) vous interpelle, en tant que haut responsable chargé de l'Agence Nationale de Lutte Contre l'Analphabétisme (ANLCA), au sujet de l'injustice et la discrimination commises par votre nouvelle politique dans le cadre de vos campagnes d'alphabétisation des adultes. En effet, vous persistez à exclure la langue amazighe qui est, pourtant, la seconde langue officielle du Royaume du Maroc, en vous limitant à alphabétiser en vous basant sur la langue arabe voire la langue française qui ne dispose d'aucun statut constitutionnel.

Vos dernières données sur l'analphabétisme au Maroc restent préoccupantes, sachant que ce fléau concerne une dizaine de millions ou plus de citoyennes et de citoyens marocains. Des millions de personnes qui n'arrivent pas à maîtriser les compétences de lecture, d'écriture et de calcul.

Pourtant, les gouvernements du PJD, dirigés respectivement par M. Abdelillah BENKIRANE et M. le Dr. Saad Eddine EL OTHMANI, avaient prévu une politique d'éradication de l'illettrisme, avec une aide financière substantielle de l'Union Européenne, en 2024. Déjà, le gouvernement antérieur au PJD, celui du Parti de l'Istiqlal, sous la direction de M. Abass El Fassi, visait, auparavant, la réduction du taux de l'analphabétisme en le ramenant à moins de 20% à l'horizon de 2010 et son « éradication » en 2015... Ces ambitieux objectifs n'ont jamais été atteints, à cause de leurs principales considérations qui étaient plutôt d'ordre politico-idéologiques au lieu d'être éducatives, ce que j'ai eu l'occasion de dénoncer aux eurodéputés en novembre 2013 et le 13 mars 2019 [1].

Comme vous le savez, l'analphabétisme constitue un sérieux frein au développement durable, à l'intégration des jeunes au marché du travail, à l'épanouissement des femmes, et en l'occurrence les femmes rurales, et à l'amélioration du statut social des communautés enclavées. C'est dans ce sens que le Symposium de l'UNESCO, qui a eu lieu en Iran en 1975, précise pertinemment que : « Le travail d'alphabétisation, comme l'éducation en général, est un acte politique. Il n'est pas neutre, parce que l'acte de révéler la réalité sociale pour la transformer ou de la cacher pour la préserver est un acte politique », qui devrait s'accompagner avant tout par la volonté politique.

Les institutions marocaines se sont affichées d'une « volonté politique » claire, matérialisée à partir de 1999 au sein de la Charte Nationale d'Education et de Formation, en soulignant que : « La lutte contre l'analphabétisme est considérée comme une obligation sociale de l'Etat et constitue un facteur déterminant de mise à niveau du tissu économique, par le rehaussement de la compétence des ressources humaines, afin d'accompagner le développement des unités de production»[2]. Toutefois, les résultats des campagnes nationales d'alphabétisation ne cessent d'être médiocres !

Comme le préconisent les institutions internationales, (tels que l'UNESCO, le PNUD, la Banque Mondiale, l'USAID...), l'alphabétisation des adultes a pour objectif primordial l'épanouissement et l'émancipation de la personne et non pas sa domestication par le biais de la reproduction des rôles sociaux et des classes sociales. Plus encore, c'est un exercice de justice du fait de libérer les masses populaires du joug de l'ignorance, de favoriser leurs luttes contre la pauvreté et l'exclusion sociale, ainsi que de les amener à contribuer activement à l'effort de développement durable.

Toutefois, tous les programmes gouvernementaux suivis, depuis l'indépendance en 1956 jusqu'à aujourd'hui, pour réduire et éradiquer l'illettrisme n'ont pas atteints les résultats souhaités, pour la simple raison que tous ces programmes éducatifs, organisés par votre Agence et par le ministère des Habous et des Affaires Islamiques ignorent un facteur fondamental et déterminant à savoir : la langue maternelle.

Comme le précisent les chercheurs Ahmed Boukous et Fatima Agnaou [2] : « (...), les différences structurales existant entre la langue première et la langue seconde de l'apprenant sont généralement à l'origine des difficultés d'apprentissage provoquant l'échec ou l'abandon. En tout cas, il semble que l'introduction de la langue première, (c'est-à-dire la langue maternelle), comme médium d'acquisition des savoirs de base avant la langue seconde agit comme un facilitateur, notamment en ce qu'elle permet la fluidité de l'apprentissage des compétences de lecture, d'écriture et de calcul ».

Votre Agence avance, dans sa propre page web et selon les données du Haut-Commissariat au Plan (HCP) du recensement général de la population et de l'habitat de 2014, que le taux d'analphabétisme de la population âgée de 10 ans et plus s'élève à 32,2 %, c'est-à-dire qu'un marocain sur trois est analphabète. Cela signifie que sur une population marocaine de 37 millions de personnes, on a 12 millions de personnes illettrés, (soit plus que la population de tout le Portugal ou presque celle de la Tunisie), avec 47,5% dans le monde rural et 22,6% dans le milieu urbain, dont un pourcentage global de 66% pour les filles et les femmes [3]. Vous signalez aussi, que selon les régions, les taux dans les régions de Béni Mellal – Khénifra est de 39,1%, à Marrakech – Safi 37,8%, à Fès – Meknès 34,7% et au Drâa-Tafilalet 34,5%. En revanche, les taux d'analphabétisme les plus faibles ont été enregistrés dans les régions de Sahara et dans le Grand Casablanca – Settat, qui oscille entre 21% et 26,2%. En réalité, et ce qui est évident, c'est que le taux d'analphabétisme est plus élevé dans les régions amazighophones que dans les régions arabophones. Par conséquent, on se rend compte, clairement, que la pauvreté est intimement liée à l'analphabétisme, et touche indéniablement les régions amazighophones plus que les régions arabophones, selon notre rapport élaboré en janvier dernier [4].

En définitif, votre politique d'exclusion et de discrimination envers la langue amazighe conduit à l'échec de vos campagnes nationales d'alphabétisation des adultes. Elle constitue une démarche délibérée qui reflète une discrimination grave et qui, en plus, hypothèque la réussite de toute stratégie de développement durable. En sus, votre politique va à l'encontre de l'esprit et de la lettre de la Constitution du 1er juillet 2011, dont l'article 5 de celle-ci, de même que les objectifs de la loi organique n° 16-26 relative à la mise en œuvre des étapes d'activation de l'officialité de l'amazigh. Pire, cela s'inscrit en violation des directives et de la volonté royales, que Sa Majesté Le Roi Mohamed VI a réaffirmé, à l'occasion de la décision de reconnaissance du nouvel an amazigh en voulant : « l'Amazighe en tant que composante essentielle de l'identité marocaine authentique riche par la pluralité de ses affluents et patrimoine commun à tous les Marocains sans exception ».

L' AMA, tout en se tenant à votre disposition et en attendant votre réponse, espère que vous agirez pour les redressements nécessaires. Le cas contraire, nous serions contraints de recourir à tous les moyens de droit.

Rachid RAHA
Amghar de l'Assemblée Mondiale Amazighe

Copie :
- Mass Amghar Aziz AKHENNOUCH, Chef du gouvernement du Royaume du Maroc
- Mass Ahmed TAOUFIK, Ministre des Habous et des Affaires Islamiques dont le ministère se charge aussi des campagnes nationales de l'alphabétisation des adultes au sein des mosquées
-les partenaires internationaux de l'ANLCA, à savoir :
1-Délégation de l'Union Européenne au Maroc
2-UNESCO
3- PNUD- ONU
4-DVV International (Institut de la Coopération internationale de la Confédération allemande pour l'Education des Adultes)
5-AECID (Agence Espagnole de Coopération Internationale).

Notes :
[1]-http://amamazigh.org/2019/03/comment-lunion-europeenne-contribue-a-la-radicalisation-des-jeunes-au-maroc/
[2].- Boukous Ahmed & Agnaou Fatima. Alphabétisation et développement durable au Maroc : réalités et perspectives. Université Mohamed V, Rabat, 2001.
[3].-https://www.anlca.ma/fr/lalphabetisation/lalphabetisation-en-chiffres/
[4].- https://rachidraha.com/le-rapport-entre-la-pauvrete-et-lignorance-de-la-question-amazighe-au-maroc/

أي تعديل لمدونة الأسرة

بعد مرور أزيد من سنة على إعلان فتح ورش تعديل مدونة الأسرة .. مبادرة ملكية لتعديل المدونة

وجه جلالة الملك محمد السادس يوم الثلاثاء 26 شتنبر 2023 رسالة الى رئيس الحكومة عزيز أخنوش يطالبه فيها بإعادة النظر في مدونة الأسرة .

المبادرة تأتي بعد مرور أزيد من سنة على إعلان فتح ورش تعديل مدونة الأسرة بمناسبة خطاب العرش، وبعد انتقاد فعاليات المجتمع المدني والمعارضة لبطء تفعيل هذا الورش وغموضه في جلسة مساءلة رئاسة الحكومة.

وأعلن بلاغ الديوان الملكي عن تشكيل لجنة مكلّفة بمراجعة مدونة الأسرة، حيث تم إسناد الإشراف العملي على إعداد ملف تعديل مدونة الأسرة «بشكل جماعي ومشترك، لكل من وزارة العدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة، وذلك بالنظر لمركزية الأبعاد القانونية والقضائية لهذا الموضوع».

ودعا الملك محمد السادس المؤسسات المذكورة إلى أن «تشرك بشكل وثيق في هذا الإصلاح الهيئات الأخرى المعنية بهذا الموضوع بصفة مباشرة، وفي مقدمتها المجلس العلمي الأعلى، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والسلطة الحكومية المكلفة بالتضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، مع الانفتاح أيضا على هيئات وفعاليات المجتمع المدني والباحثين والمختصين».

كما دعا الملك في البلاغ إلى ”رفع مقترحات التعديلات التي ستنبثق عن هذه المشاورات التشاركية الواسعة، إلى المؤسسة الملكية في أجل أقصاه ستة أشهر، وذلك قبل إعداد الحكومة لمشروع قانون في هذا الشأن، وعرضه على البرلمان من أجل المصادقة عليه“.

ومباشرة بعد الرسالة الملكية تم يوم السبت بمقر أكاديمية المملكة بالرباط، عقد اجتماع في إطار ورش تعديل ومراجعة مدونة الأسرة، بحضور كل من السيد وزير العدل، والسيد الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، والسيد رئيس النيابة العامة، وكلا من السيد الأمين العام للمجلس العلمي الأعلى، والسيدة رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والسيدة الوزيرة المكلفة بالتضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة.

ويندرج هذا الاجتماع في إطار المنهجية التي دعت إليها الرسالة الملكية السامية بخصوص مراجعة مدونة الأسرة، الرامية إلى المزاوجة بين مركزية الأبعاد القانونية والقضائية للموضوع مع زوايا النظر الشرعية والحقوقية أو المتعلقة بالسياسات العمومية في مجال الأسرة، بوصفها الخلية الأساسية للمجتمع، وهو ما سيتيح الإحاطة بالجوانب والرهانات المرتبطة بورش تعديل المدونة، بشكل يحقق ملاءمة مضامينها مع التطورات المجتمعية، والتقدم الحاصل في التشريع الوطني.

وقد تم خلال هذا اللقاء تدارس منهجية العمل، التي تكفل لجميع مكونات هذه اللجنة الموسعة، المشاركة بشكل وثيق في مختلف مراحل التفكير والتشاور الجماعي لتعديل المدونة، بالشكل المضمن في الرسالة الملكية السامية، مع تحديد دورية وانتظامية الاجتماعات، وطريقة العمل، سواء فيما يتعلق بالاستماع والإصغاء لمختلف الفعاليات أو فيما يخص تدارس القضايا المطروحة والتداول فيها.

أمينة بوعياش مراجعة مدونة الأسرة يقتضي استحضار «المقاربة المغربية»

قالت أمينة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب، إن الأجتماع الذي عقدته اللجنة المكلفة مراجعة مدونة الأسرة، يوم السبت٪٪٪، في الرباط، تدارست 3 محاور: يتعلق الأول بمنهجية العمل، والثاني بالتخطيط لتنظيم اللقاءات، والثالث بالسكرتارية.

وأضافت بوعياش، أن المنهجية تعتمد «المقاربة المغربية» في مراجعة المواضيع المهيكلة للمجتمع المغربي، وذلك من خلال تنظيم جلسات حوار واستشارة، تشارك فيها الفعاليات الحقوقية والباحثون والأكاديميون. أما المحور الثاني فيتعلق بالتخطيط لتنظيم لقاءات وجلسات استماع مع مختلف الفاعلين، ستنطلق الأسبوع المقبل. فيما يتعلق المحور الثالث بإحداث كتابة خاصة بعمل اللجنة لتسهيل مهامها.

وكان بيان صدر عقب الاجتماع قد أشار إلى أنه انعقد بمقر أكاديمية المملكة المغربية بالرباط، في إطار ورش تعديل ومراجعة مدونة الأسرة، مشيراً إلى أن الاجتماع ضم، بالإضافة إلى وزير العدل، والرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، ورئيس النيابة العامة، كلاً من الأمين العام للمجلس العلمي الأعلى، ورئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والوزيرة المكلفة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة.

وحسب البيان، فإن هذا الاجتماع يندرج في إطار المنهجية، التي دعت إليها الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة، بخصوص مراجعة مدونة الأسرة، والداعية إلى المزاوجة بين مركزية الأبعاد القانونية والقضائية للموضوع، مع زوايا النظر الشرعية والحقوقية، أو المتعلقة بالسياسات العمومية في مجال الأسرة، بوصفها الخلية الأساسية للمجتمع.

وحسب البيان ذاته، فإن ذلك سيتيح الإحاطة بالجوانب والرهانات المرتبطة بورش تعديل المدونة، بشكل يحقق ملاءمة مضامينها مع التطورات المجتمعية، والتقدم الحاصل في التشريع.

وتدارس الاجتماع منهجية العمل، التي تكفل لجميع مكونات هذه اللجنة الموسعة المشاركة بشكل وثيق في مختلف مراحل التفكير، والتشاور الجماعي لتعديل المدونة، بالشكل المضمن في الرسالة الملكية، مع تحديد دورية وانتظامية الاجتماعات، وطريقة العمل، سواء فيما يتعلق بالاستماع والإصغاء لمخالف الفعاليات، أو فيما يخص تدارس القضايا المطروحة والتداول فيها.

كان الملك محمد السادس، بصفته «أميراً للمؤمنين»، قد وجه رسالة إلى رئيس الحكومة عزيز أخنوش، تتعلق بـ«إعادة النظر في مدونة (قانون) الأسرة»، وذلك حسب ما ذكر بيان للديوان الملكي الثلاثاء الماضي.

وأشار البيان إلى إسناد الإشراف العملي على إعداد «هذا الإصلاح المهم»، بشكل جماعي ومشترك، لكل من وزارة العدل، والمجلس الأعلى للسلطة القضائية (مؤسسة دستورية تمثل استقلال القضاء)، ورئاسة النيابة العامة (الادعاء العام)، وذلك بالنظر لمركزية الأبعاد القانونية والقضائية لهذا الموضوع.

أعضاء اللجنة المكلفة مراجعة مدونة الأسرة خلال تدارس محاور الاجتماع (الشرق الأوسط)

ودعا العاهل المغربي المؤسسات المذكورة إلى أن تشرك بشكل وثيق في هذا الإصلاح الهيئات الأخرى، المعنية بهذا الموضوع بصفة مباشرة، في مقدمتها المجلس العلمي الأعلى، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والسلطة الحكومية المكلفة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، مع الانفتاح أيضاً على هيئات وفعاليات المجتمع المدني، والباحثين والمختصين.

وحسب البيان: «تأتي هذه الرسالة الملكية تفعيلاً للقرار، الذي أعلن عنه العاهل المغربي في خطاب العرش (عيد الجلوس) لسنة 2022، والذي دعا فيه لتفعيل المؤسسات الدستورية المعنية بحقوق الأسرة والمرأة، وتحيين الآليات والتشريعات الوطنية للنهوض بوضعيتها».

جلالة الملك : ما فتئنا نعمل على تحصين الأسرة بالمشاريع والإصلاحات الكبرى

أكد صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أن جلالته ما فتئ يعمل على تحصين الأسرة بالمشاريع والإصلاحات الكبرى.

وأوضح جلالة الملك، في الخطاب السامي الذي وجهه لأعضاء مجلسي البرلمان، بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية الحادية عشرة، أنه ما فتئ يعمل جلالته على تحصين الأسرة بالمشاريع والإصلاحات الكبرى، ومن بينها «ورش تعميم الحماية الاجتماعية، الذي نعتبره دعامة أساسية، لنموذجنا الاجتماعي والتنموي».

وأبرز جلالة الملك أن «الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع، حسب الدستور، لذا نحرص على توفير أسباب تماسكها»، مذكرا بأنه «في إطار هذه القيم الوطنية، التي تقدس الأسرة والروابط العائلية، تندرج الرسالة التي وجهناها إلى رئيس الحكومة، بخصوص مراجعة مدونة الأسرة».

وأشار جلالة الملك إلى أنه سيتم الشروع في نهاية هذه السنة، في تفعيل برنامج الدعم الاجتماعي المباشر. وتابع صاحب الجلالة أنه تجسيدا لقيم التضامن الاجتماعي، الراسخة عند المغاربة، «فقد قررنا ألا يقتصر هذا البرنامج، على التعويضات العائلية فقط؛ بل حرصنا على أن يشمل أيضا بعض الفئات الاجتماعية، التي تحتاج إلى المساعدة»، مشيرا جلالته إلى أن هذا الدعم يهم الأطفال في سن التمدرس، والأطفال في وضعية إعاقة؛ والأطفال حديثي الولادة؛ إضافة إلى الأسر الفقيرة والهشة، بدون أطفال في سن التمدرس، خاصة منها التي تعيل أفرادا مسنين.

وأوضح جلالة الملك أنه بفضل أثره المباشر، سيساهم هذا البرنامج، في الرفع من المستوى المعيشي للعائلات المستهدفة، وفي محاربة الفقر والهشاشة، وتحسين مؤشرات التنمية الاجتماعية والبشرية.

وقال جلالته إن «المجتمع يكون أكثر إنتاجا وأكثر مبادرة، عندما يكون أكثر تضامنا، وأكثر تحصينا أمام الطوارئ والتقلبات الظرفية»، مؤكدا أنه «قد وجهنا الحكومة لتنزيل هذا البرنامج، وفق تصور شامل، وفي إطار مبادئ القانون - الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية، الذي صادق عليه البرلمان».

وشدد جلالة الملك على ضرورة تفعيل هذا البرنامج بطريقة تدريجية، تراعي تطور الاعتمادات المالية المرصودة، وتحدد المستوى الأمثل للتغطية، ومبالغ التحويلات المالية وكيفيات تدبيرها، مضيفا جلالته أنه «ينبغي أن يشكل نموذجا ناجحا في تنزيله، على أساس نظام الاستهداف الخاص بالسجل الاجتماعي الموحد، وأن يستفيد من الفعالية التي توفرها التكنولوجيات الحديثة».

وفي هذا الإطار، أكد صاحب الجلالة على ضرورة احترام مبادئ التضامن والشفافية والإنصاف، ومنح الدعم لمن يستحقه، داعيا الحكومة، للعمل على إعطاء الأسبقية، لعقلنة ونجاعة برامج الدعم الاجتماعي الموجودة حاليا، وتأمين استدامة وسائل التمويل.

كما أكد جلالته على «ضرورة اعتماد حكامة جيدة لهذا المشروع، في كل أبعاده، وأن يتم وضع آلية خاصة للتتبع والتقييم، بما يضمن له أسباب التطور والتقويم المستمر».

المجلس الوطني لحقوق الإنسان : تعديل مدونة الأسرة... ضرورة ملحة لمناهضة التمييز القائم على النوع الإجتماعي

دعا المجلس الوطني لحقوق الإنسان في تقريره السنوي عن حالة حقوق الإنسان بالمغرب برسم سنة 2022 إلى مراجعة مدونة الأسرة، بما يكفل المساواة بين الجنسين داخل الأسرة وحماية السلامة الجسدية للأطفال بإلغاء الاستثناء الوارد في المادة 20 الذي يسمح بتزويج الأطفال.

وأورد المجلس عدة نقط والتي يرى أنها من اولويات التي يجب ان تحضى بإهتمام كبير في التعديلات الجديدة للمدونة.

* ترافع مستمر لحماية حقوق النساء والفتيات ومناهضة التمييز

وضع المجلس ضمن أولوياته موضوع المساواة ومناهضة التمييز المبني على النوع، وعيا منه بأن تمكين المرأة وتحقيق المساواة الفعلية القائمة على التمتع الفعلي بجميع الحقوق شرط أساسي لبناء مجتمع عادل يصون كرامة كافة أفراده دون أي تمييز. حيث تميزت سنة 2022 بتنوع وتعدد تدخلات المجلس ضمن مجالات عدة تروم تعزيز القدرات والتحسيس بالإشكالات الأساسية في مجال حماية حقوق النساء والفتيات وتأطير النقاش العمومي حولها مع فاعلين مؤسساتيين ومدنين مختصين إضافة الى أنشطة تهم التحسيس بأهمية الحق في المساواة والمناصفة والمشاركة في الحقل السياسي.

* حملة وطنية لمناهضة العنف ضد النساء تحت شعار "ما نسكتوش على العنف"

تماشيا مع استراتيجيته المبنية على فعلية الحقوق، أطلق المجلس حملة وطنية لمناهضة العنف ضد النساء تحت شعار «ما نسكتوش على العنف»، بهدف تشجيع ضحايا العنف على التبليغ عن العنف ومناهضة الإفلات من العقاب، وذلك خلال الفترة الممتدة من 25 نونبر 2021 إلى 25 نونبر 2022، بهدف التحسيس بخطورة مختلف أشكال العنف وسوء المعاملة ضد النساء والفتيات التي أضحت تتخذ أشكالا متعددة كالعنف الجسدي والنفسي والجنسي والاقتصادي والثقافي والرقمي والابتزاز الجنسي والاتجار بالبشر.

ارتفاع عدد الشكايات مقابل استمرار الصمت وعدم التبليغ عن العنف

ورغم أن المجلس ولجنه الجهوية تلقوا 152 شكاية، إلا أن العديد من النساء الناجيات من العنف لازلن يفضلن الصمت وعدم التبليغ عن العنف المرتكب سواء في الفضاء العام أو الخاص. وقد تراوحت مواضيع هذه الشكايات بين التعرض للعنف الزوجي وإسقاط الحضانة والطرد التعسفي مع التعنيف من طرف المشغل، والتهديد والاعتداءات الجنسية، فضلا عن نزاعات معروضة على القضاء. وعمل المجلس على دراسة هذه الشكايات وتحليلها وتتبع مالاتها، حيث تم توجيه بعض المشتكيات إلى مراكز وجمعيات تقدم الدعم النفسي للنساء ضحيا العنف، كما تمت مرافقة البعض الآخر إلى المصالح المختصة بالمحكمة الابتدائية لتيسير ولوجهن إلى العدالة، فيما تم الاتصال بالدوائر الأمنية من أجل تحريك الشكايات التي تقدمت بها بعض النساء.

المملكة المغربية

وحسب المعطيات التي تلقاها المجلس من المديرية العامة للأمن الوطني بتاريخ 24 مارس 2023، بلغ عدد الشكايات المتعلقة بالعنف ضد النساء المسجلة لدى مصالح الشرطة للمديرية العامة للأمن الوطني خلال سنة 2022 ما مجموعه 75434 شكاية، فيما بلغ عدد الشكايات المتعلقة بالأطفال، بما في ذلك الفتيات، ما مجموعه 10502، من بينها 2967 قضية تتعلق بالعنف الجنسي. فيما سجلت النيابات العامة خلال سنة 2022 ما مجموعه 96726 شكاية تتعلق بالعنف ضد النساء، تمت معالجتها، حيث تمت المتابعة في 20834 قضية. ويؤكد المجلس في هذا الصدد على أهمية تجريم الاغتصاب الزوجي بنص خاص في مشروع تعديل القانون الجنائي والإعمال الأوسع لتدابير الحماية المقررة في قانون محاربة العنف ضد النساء.

تفشي ظاهرة تزويج الطفلات واستمرار عراقيل فعلية المساواة وعدم التمييز

ما زال المجلس يسجل بقلق تفشي ظاهرة تزويج الطفلات بمجموعة من الجهات وخاصة جهة درعة-تافيلالت وجهة مراكش-أسفي. ورغم أن الإحصائيات الرسمية تؤكد انخفاض عدد عقود تزويج الطفلات المسجلة بالمحاكم، إلا أن هناك مخاوف جدية من أن تأخذ هذه الزيجات صورا أخرى ملتبسة، من قبيل زواج الفاتحة، أو زواج «الكونترا».

كما سجل المجلس استمرار العراقيل التي تحول دون فعلية المساواة وعدم التمييز في ولوج الناجيات من العنف إلى سبل الانتصاف نتيجة عوائق قانونية وأخرى ثقافية تتمثل أساسا في الافتقار إلى المعرفة بالحقوق والإجراءات القانونية أو طرق الولوج إلى المساعدة القانونية والقضائية والوصول إلى المعلومات. كما أثار الانتباه إلى الصعوبات المالية التي لا تزال تحول دون جبر الضرر في غياب صندوق أداء التعويضات المدنية المحكوم بها، في حالة عجز المحكوم عليهم على الأداء وعدم وجود ما يحجز.

تعديل مدونة الأسرة...ضرورة ملحة لمناهضة التمييز القائم على النوع الإجتماعي

وفي إطار مواكبته للنقاش العمومي حول تعديل مدونة الأسرة، دعا المجلس في كل التظاهرات التي نظمها، إلى إدخال تعديلات على مدوّنة الأسرة لملاءمتها مع الدستور ومع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة وحذف كلّ النصوص التمييزية بما في ذلك التمييز الذي يعاني منه الأطفال المزدادون خارج مؤسسة الزواج والأمهات العازبات، والتمييز الذي يواجه النساء في موضوع الولاية على الأبناء، و التبعية للأب في الحماية الاجتماعية دون مراعاة المصلحة الفضلى للطفل كما هو منصوص عليه في الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، وحذف المقتضيات المتعلقة بتزويج الطفلات ومراجعة نظام المواريث الذي تسهم بعض تطبيقاته في تعميق ظاهرة تأنيث الفقر.

في مجال حقوق النساء والفتيات، يقدم المجلس ويؤكد على التوصيات التالية:

- الانضمام إلى اتفاقية مجلس أوروبا بشأن الوقاية من العنف ضد النساء والعنف المنزلي ومكافحتهما (اتفاقية اسطنبول)؛
- الانضمام لاتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 190 بشأن القضاء على العنف والتحرش في عالم العمل المعتمدة في سنة 2019 ؛
- أجرأة الهيئة المكلفة بالمناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة؛
- مراجعة مدونة الأسرة، بما يكفل المساواة بين الجنسين داخل الاسرة وحماية السلامة الجسدية للأطفال بإلغاء الاستثناء الوارد في المادة 20 الذي يسمح بتزويج الأطفال؛
- إعتماد توصية المجلس بمراجعة مقتضيات قانون المسطرة الجنائية وقانون المسطرة المدنية وقانون المساعدة القضائية بإدماج مقتضيات تكفل حق النساء والفتيات؛
- إعتماد توصية المجلس إحداث صندوق لتعويض ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي تموله الدولة في حالة عدم قدرة الجاني على أداء التعويضات تكريسا لحق الضحايا في الوصول إلى الانتصاف وجبر الضرر؛
- إعداد بروتوكول للتبليغ عن حالات العنف الجنسي مع تضمينه كافة المراحل للتعامل مع الوضعيات، وخلق مرصد للمعطيات حول العنف المبني على النوع؛

اتحاد العمل النسائي يطالب برفع كل أوجه الحيف والتمييز التي تتضمنها مدونة الأسرة الحالية

أوضح اتحاد العمل النسائي أنه تابع بارتياح شديد فتح ورش إصلاح مدونة الأسرة بعد الرسالة الملكية التي وجهها الملك لرئيس الحكومة والتي أسند فيها الاشراف العملي لهيئة ثلاثية؛ وهي وزارة العدل والسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة، وشدد فيها على احترام المقاربة التشاركية بالانفتاح على المؤسسات الدستورية والمجتمع المدني والباحثين المختصين.

وثمن اتحاد العمل النسائي خلال اشغال الندوة التي نظمها حول مدونة الأسرة و التغير المنتظر بمناسبة اليوم الوطني للمرأة المغربية الذي يصادف يوم 10 أكتوبر من كل سنة، ثمن المسطرة المعتمدة في هذا الورش على أمل أن تكون هذه المحطة نقلة نوعية في سبيل احقاق المساواة بين الجنسين وضمان الحقوق الإنسانية للنساء من خلال ملاءمة المدونة مع مقتضيات الدستور وخاصة الفصل 19 منه ومع مقتضيات الاتفاقيات الدولية المصادق عليها بما يتلاءم مع المكانة والأدوار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تقوم بها المرأة المغربية.

ودعت المشاركات في الندوة إلى ورفع كل أوجه الحيف والتمييز التي تتضمنها مدونة الأسرة الحالية والتي سهلت الالتفاف على بعض من ايجابياتها ، كما طالبت كافة القوى الحية والفعاليات الوطنية للمشاركة والانخراط في هذا الورش الذي يعزز البناء الديمقراطي لبلدنا.

وبنفس المناسبة عبر الاتحاد عن تنديده الشديد بما رافق الإعلان عن انطلاق تعديل مدونة الأسرة من نشر وتوزيع أخبار زائفة ومنشورات وفيديوهات مغرضة في مختلف مواقع التواصل الاجتماعي تسوق جميعها لخطاب الكراهية في أقصى صوره، وتحث على العنف وتشجع التمييز والتعصب المبني على النوع قصد تحجيم حقوق النساء والتنقيص والحط من كرامتهن.

وأشار اتحاد العمل النسائي إلى أنه فضلا على أن هذا الورش المجتمعي الذي يفترض أن يكون محطة للنقاش الجاد والبناء واحترام الاختلاف من أجل تجاوز كل أعطاب القانون الأسري، قد حرك من جديد التيارات المعادية والمناوئة للحقوق الإنسانية للنساء وكشف حقيقة بعض التعبيرات السياسية والأيدولوجية التي لا تتوانى عن توظيف أسلوب الترهيب والتهديد والوعيد ضد الحركة النسائية الأصيلة التي خاضت نضالات مستميتة عبر تاريخها الطويل من اجل جعل قضايا المساواة والحقوق الإنسانية للنساء واقعا معترفا به ناهيك عما تشكله هذه الحملات الممنهجة من تهديد حقيقي للسلم الاجتماعي ولما راكمته بلادنا من مكتسبات في مجال الحريات وحقوق الانسان والحقوق الإنسانية للنساء خاصة، كما تضرب في العمق كل اخلاقيات وضوابط إدارة النقاش العمومي.

وتبعا لذلك طالب اتحاد العمل النسائي بجعل هذه المحطة فرصة للنقاش العمومي الهادئ والرصين من أجل وطن يضمن الكرامة لنسائه ورجاله ويحمي حقوق كل أفراد الأسرة في إطار من المساواة والعدل، مع ضرورة التصدي لكل خطابات الكراهية التي تهدف التخويف والتهديد والتحريض على العنف أو الدعوة إليه بأية وسيلة كانت ومن أي جهة كانت.

ودعا الاتحاد الجهات المختصة بفتح تحقيق بخصوص الفيديوهات والمنشورات التي تمس بالنساء في إنسانيتهن وحقوقهن المكتسبة وتهدد أمنهن وسلامتهن وتشجع على تنامي العنف الالكتروني ضدهن.

* بودرة.ن

ليلى الصالح الكاتبة العامة لاتحاد العمل النسائي فرع الدار البيضاء وعضو المكتب التنفيذي:

تغيير مدونة الاسرة أصبح ضروريا

أكدت ليلى الصالح على أن إصلاح مدونة الأسرة أصبح أمرا ضروريا وملحا، أمام التطور الذي عرفه المجتمع المغربي ونمو أدوار المرأة.

وأشارت في تصريح لجريدة «العالم الأمازيغي» إلى أن المدونة القديمة اثبتت بعد تقريبا عشرين سنة من تطبيقها عن عجزها في انصاف الحقوق الإنسانية للنساء والأطفال.

وقدمت ليلى، الكاتبة العامة لاتحاد العمل النسائي فرع الدار البيضاء وعضو المكتب التنفيذي، مثال الولاية القانونية على الأطفال وفقد الحضانة في حالة زواج المرأة الحاضنة عكس الرجل الحاضن، الذي يتمتع باستمرارية الحضانة مع ضمان حقه في بناء أسرة مرة أخرى.

كما ذكرت في معرض تصريحها أن دستور 2011 الذي نص على تحقيق مبدأ المساواة بين المرأة والرجل، وايضا الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب، والتي تستدعي ان يتم ملاءمة كافة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية المصادق عليها، وجعل مدونة الأسرة المغربية تترجم وتنسجم هذا الوعي الوطني الذي يولي أهمية كبيرة لتمكين المرأة من حقوقها الإنسانية.

وختمت تصريحها بأن المدونة تحتاج إلى التغيير لغة خطابها واعتماد مصطلحات حقوقية وغير حاطة بقيمة المرأة، وأن اتحاد العمل النسائي أكد على ضرورة رفع الفيتو عن بعض قوانين الإرث نظرا للاعتبارات اجتماعية وايضا ان كثيرا منها ينطلق من تفسيرات مؤولة وليس من نصوص ثابتة.

مدونة الأسرة..

التنسيقية النسائية تطالب باعتماد صياغة قانونية لا تحتمل التأويلات

دعت التنسيقية النسائية من أجل التغيير الشامل والعميق لمدونة الأسرة كل الأطراف المعنية بوضع النص التشريعي المقبل من سلط حكومية ومؤسسات وطنية ومجالس دستورية، إلى إعادة النظر في النص في شموليته والمواد في عمقها مع اعتماد صياغة قانونية لا تحتمل القراءات المتعددة والتأويلات الخاصة.

وعبرت"التنسيقية النسائية من أجل التغيير الشامل والعميق لمدونة الأسرة"، في بيان صادر عنها بمناسبة الاحتفاء بالعاشر من أكتوبر، عن انخراطها في هذا الورش القانوني ذي الأبعاد الحقوقية المؤسسة للمساواة والكرامة والعدالة للمواطنات والمواطنين، كما وردت في دستور المغرب وفي الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب.

وطلبت التنسيقية بالإعمال الفعلي لقيمة المساواة المنصوص عليها في الدستور والاتفاقيات الدولية المصادق عليها وملاءمة مدونة الأسرة لمقتضياتها دون أي تمييز على أساس الجنس او اللغة؛

ودعت إلى القطع مع المفاهيم المؤسسة للسلطة الذكورية في العلاقة بين الرجال والنساء وفي الحياة الخاصة المجسدة في "القوامة" والتي تتعارض مع قاعدة المسؤولية المشتركة؛

وشددت على ضرورة إلغاء كل المعاني والمصطلحات والدلالات ذات الحمولة المهينة للأطفال والنساء والرجال على حد سواء؛ ما يقتضي مراجعة دقيقة للغة المدونة؛ مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف التطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي عرفتها الأسر المغربية؛

à la mémoire de toutes les femmes victimes de Violence
أشكال العنف متعددة والقضية واحدة
ENSEMBLE POUR L'EGALITE A CITOYENNETE
Agir contre la violence

وطلبت التنسيقية في ذات البيان بضرورة وضع نصوص منسجمة ومتكاملة فيما بينها تقطع مع التضارب في الفهم والتطبيق والتوصية بتعديل باقي التشريعات ذات الصلة بحقوق النساء؛ مع الإقرار بدور مدونة الأسرة الجديدة في ضمان الولوج إلى باقي الحقوق الإنسانية للنساء الواردة في الفصل 19 من الدستور وعلى رأسها الحقوق الاقتصادية؛

كما طالبت بالإسراع بإخراج المؤسستين الدستوريتين: هيئة المناصفة ومحاربة كل أشكال التمييز والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة الى حيز الوجود للقيام بأدوارهما؛

ودعت الجمعيات المشاركة في التنسيقية النسائية والبالغة عددها اكثر من 31 جمعية إلى حذف المادة 400 من مدونة الأسرة التي تدعو إلى العودة إلى الفقه المالكي في حالة وجود ثغرات قانونية أو غياب قاعدة قانونية، أو في حال عدم تحديدها، وهو ما يضيق الفرص الممنوحة للقضاة لاستعمال مصادر أخرى كالدستور والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛

وجددت مطالبها بإلغاء تزويج الطفلات واعتبار أن سن الزواج القانوني هو 18 سنة بدون استثناء؛ ومنع تعدد الزوجات بصفه نهائية ومطلقة ومعاقبة مخالفة أحكام القانون؛

وطلبت بإلغاء اسقاط الحضانة عن الام الحاضنة عند زواجها؛ والنص على أن المسؤولية المشتركة في رعاية الأسرة تشمل أيضا الولاية القانونية على الأبناء، مع جعلها مشتركة بين الابوين عند قيام العلاقة الزوجية وبعد الطلاق تكون الولاية القانونية للحاضنة او الحاضن؛ والاعتراف للأبناء بأهم حق من حقوق الانسان ألا وهو حقهم في النسب واعتماد الخبرة الجينية في ذلك؛

ودعت إلى ترصيد مكتسب جعل الطلاق والتطليق بنوعيه بيد القضاء، وحقا لكل من الزوجين دون أي تمييز، مع ضمان حقوق الأبناء بعد الطلاق بما فيها الاحتفاظ بمسكن الأسرة؛ مع مراجعة منظومة المواريث بشكل يضمن المساواة والعدل مع إلغاء التعصيب في حالة وجود بنات أو زوجة دون فروع؛

*رشيدة.إ

مقتضيات قانونية غريبة في مدونة الاسرة

رغم أن النقاش الدائر حاليا حول تعديل مدونة الأسرة يرمي بسهام النقد للعديد من المقتضيات القانونية التي أبان واقع التطبيق العملي لهما على امتداد ما يقارب 20 سنة أو عجزها عن تدبير النزاعات الأسرية بما يحقق العدالة والمساواة بين الرجل والمرأة. إلا أن هذا النقاش العمومي لم يصل بعد إلى مستوى مسائلة الجانب الأهم في هذا القانون الأسري والمرتبط بالوعاء المرجعي المعتمد في سن بنود المدونة والذي أفرز مقتضيات قانونية متسمة بالغرابة، إما لطبيعة الأوضاع التي تنظمها أو اقرارها لأحكام مسيئة للمرأة ولكرامتها، كما أن الاعتماد الحرفي على الإرث الفقهي ادى إلى تأطير نوازل متقادمة لا تستوعبها البنية الاجتماعية والثقافية لعصرنا الحالي، كل ذلك اوقع المدونة في تناقض بين نصوصها.

وسنحاول في هذا المقال عرض أهم المقتضيات الغريبة المضمنة بمدونة الأسرة.

1-الجنس منطلق سريان الالتزامات الزوجية :

رغم اقتران الرجل بالمرأة وابرام عقد الزواج فإن هذا الوضع لا يشفع للزوجة باستحقاق النفقة الواجبة على زوجها إلا بعد الدخول بها أو إذا دعته للدخول ورفض وهذا ما اكدته المادة 194من مدونة الأسرة.

يبدو من خلال هذا المقتضى القانوني أن المشرع كرس تصورين غريبين للحياة الزوجية متماهيا بذلك مع العقلية الذكورية السائدة في المجتمع:

التصور الاول: جعل الدخول أو الممارسة الجنسية محور بدأ سريان الالتزامات الزوجية.

التصور الثاني: إلزام المرأة بمطالبة زوجها بممارسة الجنس عليها إن هي ارادت استحقاق النفقة.

ويبدوا هذا الشق من المادة اعلاه ما يثر الغرابة من حيث الغاية من تنظيم المشرع لمثل هذه الأمور الحميمية والجنسية من جهة ومن جهة أخرى فإن إعمال هذا المقتضى القانوني لا يتأتى تطبيقيا إلا برفع الزوجة التواقة إلى الدخول بها دعوى قضائية لمطالبة الزوج الرافض بالدخول بها مما تطرح معه التساؤلات التالية:

ماهي حيثيات هذه الدعوى؟ وكيف سيكون منطوق الحكم؟

ماذا لو رفض الزوج تنفيذ الحكم القضائي؟

كيف يمكن اثبات واقعة التنفيذ إن تمت أو العكس؟

هل يمكن اثارة صعوبة واقعية في التنفيذ إذا ما وجدت الأسباب المبررة لذلك؟

2-الصداق كمقابل للاستمتاع الجنسي بالزوجة:

حسب مقتضيات المادة 26 من المدونة فالصداق هو ما يقدمه الزوج لزوجته كتعبير منه بالرغبة في الاقتران وتكوين أسرة مستقرة وأساسه الشرعي قيمته المعنوية والرمزية وليس المادية، فرغم التنصيص المذكور على رمزية الصداق فإن المواد اللاحقة تعكس طابعة المادي وتجعل منه مقابلا للاستمتاع الجنسي بالمرأة ويتضح ذلك من خلال المقتضيات التالية:

تستحق الزوجة الصداق كله بالبناء (أي الممارسة الجنسية) المادة 32 الفقرة الأولى

لا تستحق الزوجة الصداق قبل البناء إذا وقع رد الزواج بسبب عيب في الزوجة (أي الا فيها شي ديفو) الفقرة الثالثة من نفس المادة

إذا علم الزوج بالعيب قبل العقد وطلق قبل البناء لزمه نصف الصداق المادة 110

يحق للزوج ان يرجع بقدر الصداق على من غرر به او كتم عيب الزوجة عنه قصدا المادة 109

تجب نفقة الزوجة على زوجها بمجرد البناء المادة 194.

3-الاقامة الاجبارية للمطلقة رجعيا أثناء العدة:

تعتبر حرية الأفراد وحقهم في التنقل واختيار مسكنهم وموطن اقامتهم وجدول تحركاتهم، من الحقوق الجوهرية التي تشكل عنوان الفصل بين العبودية والحرية. لذلك فقد احاطتها مختلف التشريعات الوطنية والدولية بالحماية اللازمة. ولأن الأصل في الإنسان هو الحرية فإن حرمانه منها أو تقييده في ممارستها لا يمكن إلا في حالة الضرورة القصوى وبواسطة القانون وفي حدود ضيقة.

وقد يبدوا منهجيا وللوهلة الأولى من خلال هذا المدخل أعلاه أن موضوع هذا المقال متعلق بالجانب الجنائي وليس الجانب الأسري، هذا الأخير من المفروض أن يكون بعيد كل البعد أن تكون قوانينه مناط اثارة مسألة حرية الأفراد .

إلا أن المسائلة الحقوقية لنصوص مدونة الأسرة تجعلنا محيقين في إثارة موضوع حرية الأفراد خاصة المرأة، باعتبار أن واضعي هذا القانون اوقعوا مقتضياته في رجعية لم تعد البنية الاجتماعية والثقافية للمجتمع الحالي قادرة على استيعابها .

ولعل خير ما يشفي غليلنا في انتقاد رجعية نصوص مدونة الأسرة المادة 196منها التي تنص حرفيا على ما يلي :

«المطلقة رجعيا يسقط حقها في السكنى دون النفقة إذا انتقلت من بيت عدتها دون موافقة زوجها أو دون عذر مقبول»

يبدو من خلال هذه المادة أن صانعي مدونة الأسرة مهما حاولوا تلطيف الطابع التعسفي الرجعي لهذا المقتضى القانوني بجعل الجزاء عن مخالفته حرمان المطلقة من حقها في السكنى فانهم لم يفلحوا في اخفاء انغماسهم في وحل ايديولوجي عريق جعلوا منه وعاءا مرجعيا وحيدا لصنع قوانين الأسرة ضدا على بديهيات هذا الزمان وهذا المكان الذي نعيش فيه .

وفيما يلي أهم النصوص الفقهية التي استلهمت المشرع في وضع المادة 196 اعلاه:

«لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة» سورة الطلاق، وعن ابن عمر أنه كان يقول: إذا طلق الرجل امرأته تطليقة أو تطليقتين لم تخرج من بيت أهلها إلا بإذنه» رواه ابن نسيبة في مصنفه

قال أيضا:

«اذا طلقت المرأة البتة فإنها تأتي المسجد والحق هو لها ولا تبيت إلا ببيتها حتى تنقضي عدتها» قال الإمام النووي «اذا كانت رجعية فهي زوجته فعليه القيام بكفايتها فلا تخرج إلا بإذنه» روضة الطالبين

ذ محمد ألمو
محامي بهيئة الرباط وناشط حقوقي

> النقاش العمومي حول تعديل مدونة الأسرة لم يصل بعد إلى مستوى مسائلة الجانب الأهم في هذا القانون الأسري والمرتبط بالوعاء المرجعي المعتمد في سن بنود المدونة والذي أفرز مقتضيات قانونية متسمة بالغرابة، إما لطبيعة الأوضاع التي تنظمها أو اقرارها لأحكام مسيئة للمرأة ولكرامتها

يبدو من خلال قراءة اولية وضاهرية للمتون الفقهية اعلاه أنها تتقاطع في الغاية من وراء إجبار المطلقة رجعيا بالمكوث ببيت عدتها. وما الإجماع على منعها من الانتقال منه إلا بإذن من زوجها، ما هو إلا انعكاس لعقلية مجتمع بدوي جاهلي يرى في المرأة خطيئة تسير على قدميها يتعين فرض مراقبة صارمة على تحركاتها حماية لطليقها من أية خيانة قد تحرم عليه نشوة ارجاعها لقبضته متى اراد ذلك خلال فترة العدة. المسلم وزوجته الغير المسلمة ...بعيدا عما يروج بخصوص عدم طلب الرحمة والمغفرة الامر اكثر غرابة فالنكاح مسموح والارث ممنوع.

4- حالة الحرمان المطلق الزوج والابناء من الارث

مدونة الأسرة تمنع في مقتضيات المادة 332 التوارث بين المسلم وغير المسلم في حين تسمح بإمكانية الزواج بين مواطن مغربي ذكر وغير المسلمة (المادة 39) فرنسية أو يهودية مثلا، لنفترض أن مغربي تزوج بامرأة يهودية وهذا الوضع مباح بمقتضى المادة المذكورة وأثناء حياتهما الزوجية انجبا أبناء، توفيت الزوجة اليهودية وتركت مجموعة من الأموال والممتلكات بالمغرب فهل سيرثها زوجها وابنائها؟ ما مصير هذه التركة؟

حسب مدونة الأسرة لن يرثها أبناؤها وزوجها لأن هؤلاء يفترض فيهم من الناحية القانونية أنهم مسلمون والمسلم لا يرث الكافر.

غرائب مدونة الأسرة

5- زواج الحاضنة الأم وضرورة علم من له الحق في الحضانة بتاريخ واقعة الممارسة الجنسية

بمقتضى نصوص مدونة الأسرة يعد زواج الأم الحاضنة سببا من أسباب سقوط حضانتها عن الأبناء مالم يكون الزوج من محارم المحضون أو أن يقل سن هذا الأخير عن سبع سنوات أو إذا كان في وضعية إعاقة تستعصي معه حضانته على غير الأم المادة 173من المدونة.

وبقراءة عكسية للاستثناءات الواردة أعلاه فإن ما عداها من أوضاع تشكل أسبابا قانونية لسقوط حضانة الأم في حالة زواجها.

وحتى لا تبقى الأم الحاضنة المتزوجة خاضعة للتهديد بفقدان حضانتها في أي وقت، وحين الأمر الذي سيؤثر على مصلحة المحضون الذي سيبقى مصيره معلقا ورهينا بكل مطالبة مرتقبة من والده باسترجاعه قد يقوم بها مباشرة بعد زواج والدته الحاضنة وقد ينتظر سنة او سنوات ليقوم بذلك. ومراعاة لكل هذه الاعتبارات حدد المشرع بمقتضى المادة 176من المدونة أجل سنة بانتهائها يسقط حق الاب في استرجاع حضانة أبنائه .

والأشكال الذي نحن بصدد إثارته في هذا المقال يتعلق بمعطى غريب نعلن عنه من خلال الإجابة على التساؤل التالي؟

منذ متى يتم احتساب أجل السقوط المنصوص عليه في المادة 176اعلاه؟

طبعا الجواب الذي يستوعبه المنطق الواقعي السليم هو تاريخ إبرام عقد الزواج.

لنرى هل تماهى المشرع مع جوابنا أم له منطق ومنحى أخر لا يعلمه إلا هو.

بالرجوع لمقتضيات المادة 176من المدونة نجدها تنص حرفيا على ما يلي:

«سقوط من له الحق في الحضانة بعد مرور سنة على علمه بالبناء يسقط حقه مالم يكن ذلك لظروف قاهرة ». والمقصود بالبناء حسب هذه المادة هو واقعة الدخول بالزوجة وممارسة الجنس عليها وهي واقعة مختلفة من حيث الزمن على تاريخ إبرام عقد الزواج.

فهل يعي واضعوا هذا النص أن واقعة البناء هاته يصعب، بل يستحيل إثبات العلم أو عدم العلم بها. مادام أنها تبقى عملية سرية تظل حبيسة جدران غرفة النوم لا يعلم بها إلا الزوجين؟ على فرض مسايرة القبول بهذا المنحى التشريعي الغريب، كيف يستطيع من له الحق في الحضانة أن يثبت تاريخ علمه بالدخول علما أن الزوجين وحدهم من يملكون حقيقة هذه الواقعة؟ هل من المستساغ تقبل منازعاته لهما في تاريخ واقعة البناء إذا قدما تاريخا أخر أو أنكرا أصلا حدوثها؟

ما الغاية من جعل البناء وليس تاريخ إبرام عقد الزواج منطلق احتساب اجل السقوط؟ ما تأثير البناء على المصلحة الفضلى المحضون؟

كل هذه الأسئلة وغيرها تشكل عنوانا عريضا لحجم الغرابة الواردة في هذا النص التشريعي.

في مسألة تعديل مدونة الأسرة

الحسن بنضاوش

في عصر السرعة، والتغير السريع في نمط العيش، والثورة المستمرة في المجتمع على المستوى الإجتماعي والمعيشي، وفي العلاقات، يبقى من الضروري التأقلم بين التشريع والوضع الاجتماعي في جميع المجالات، خاصة المتعلقة بالشؤون الإجتماعية بإعتبارها يومية، وذات الصلة بالحياة والعيش، وحفظ الإستقرار الإجتماعي.

ومدونة الأسرة المغربية، والتي لم تكن حتى في سنة 2004، تحضى بإجماع كل الفرقاء سواءا من حيث المطالب والتطلعات، ولا من حيث الإيديولوجيات والمرجعيات المختلفة لكل مكونات المجتمع المغربي .

وأكيد أنه مهما كان من الإجتهاد، والعمل، وإعتماد المقاربة التشاركية، وإشراك كل الفرقاء ومكونات المجتمع المدني والمؤسسات لن يكون التعديل إجابة نهائية وذلك لعدة أسباب يعرفها الصغير والكبير وأهمها:

أولا: تطور سريع ويومي، وتغير في العيش والعلاقات ، وتحولات مجتمعية لا يتحكم فيها إلا السوق والرقمنة.

ثانيا: تنوع مكونات المجتمع المغربي وبالتالي صعوبة الإجماع على بعض القضايا التي قد تكون أمراً عاديا لدى البعض ومحرمة لدى الأخر.

ثالثا: إعتبار الأسرة مجالا لصراع إيديولوجي ديني وسياسي قديم، بإعتبارها الأساس في المجتمع، وبالتالي إستغلال كل فرصة لإعادة الصراع إلى الواقع، وحشد الدعم، والإستقواء ببعض مكونات المجتمع ضد أخرى.

رابعاً: الطبقية في المجتمع المغربي، وتأثيرها على توجيه ورسم السياسات العمومية بالبلاد .

خامسا: إجماع كل الفرقاء على عدم صلاحية مدونة الأسرة بصيغتها الحالية، مما يستدعي المراجعة الجذرية، دون الإجماع على أهم النقط السوداء في هذا المشروع، أو لنقول وجود خلاف جذري عميق على تلك النقط بين الحلف التقليدي والحداثي.

وفي إنتظار عمل اللجنة، وما ستجود به الإجتماعات واللقاءات من أفكار ومقترحات، أرى أن مشروع مدونة الأسرة المغربية المقبل، يجب أن يكون مغربيا بإمتياز، لأنه سيستهدف الأسرة المغربية والمجتمع المغربي ، وإن كان دائما هذا المجتمع ضحية استنساخ التجارب، وإعتباره مختبرا للغير، ومجال إستعراض العضلات بين الاقطاب من أجل كسب رضا إما الشرق أو الغرب، دون إعتماد مقاربة وطنية مجالية، محلية، تأخذ بعين الإعتبار الخصوصية المغربية العريقة، والعرف الأمازيغي الغني والمتطور، وتجربة الأجداد والأباء في تدبير الأسرة وخلق التوازن بين مكوناتها.

إننا جميعاً أمام تحدي كبير، يجب أن نربح الرهان، ونحمي الأسرة ، ونحافظ عليها، ونرسخ قيم ءيمازيغن الكونية في مجال الأسرة وتدبير المجال والمحافظة عليه.

مهمة اللجنة ليست بالسهلة، والمساهمة الفعالة والإيجابية في إنجاح الورش مهمة الجميع بدون استثناء لأن الأسرة هي الأساس والأصل والضامن للإستقرار والسلم الإجتماعي والوطني.

③ أسئلة لأمينة زيوال رئيسة جمعية صوت المرأة الأمازيغية

ما نركز عليه بشدة هو ضرورة استحضار اللغة الأمازيغية والفصل الخامس من الدستور والعرف الأمازيغي في التغيير المرتقب لمدونة الأسرة

*** بصفتكم رئيسة لجمعية نسائية تهتم بقضايا النساء الامازيغيات على الخصوص كيف تفاعلتم مع مبادرة اعادة النظر في مدونة الاسرة وهل ترين ان المرحلة مناسبة لذلك؟**

** انطلق النقاش حول مدونة الأسرة في سياق يستدعي ضرورة تعديل هذه المدونة، بالإضافة إلى أن هذا التعديل جاء نتاج تراكم نضالات الحركة النسائية والحركة الحقوقية بالمغرب من جهة، ومن جهة أخرى يمكن اعتباره تغييرا فرضته المرحلة ورهانا وجب تحقيقه لسببين إثنين: بالنظر أولا للمتغيرات التي عرفها الواقع المغربي على عدة مستويات سياسية كانت أو ثقافية واقتصادية أيضا واجتماعية كذلك. وثانيا لكون المدونة، وبعد مرور 20 سنة على تعديلها أصبحت متجاوزة ولابد من ملاءمتها مع مقتضيات دستور 2011 ، وأيضا مع التزامات المغرب الدولية.

فالمرحلة مناسبة لإعادة النظر في مدونة الأسرة، خاصة أن الحركة النسائية ما فتئت تطالب بذلك منذ سنوات، ولكن الآن، وفي هذه المرحلة، وخاصة بعد زلزال 8 شتنبر، الذي ضرب عدة مناطق في الاطلس الكبير والصغير، بحيث نرى أنه كان من الأفضل، أن يتم تأجيل الاشتغال على المدونة إلى حين مرور هذه النكبة من خلال الدعم النفسي والمادي والاقتصادي لهذه المناطق، خاصة وأنه من خلال زيارتنا لهذه المنطقة واللقاءات مع الساكنة، خاصة النساء والفتيات، يظهر أن ورش المدونة كان لابد من تأجيله إلى حين الاطمئنان على وضعية ساكنة المناطق المنكوبة باعتبار أن حالتهم تستدعي تركيز كل الجهود عليهم وعلى وضعهم الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي أيضا، وكذا الجانب الصحي، خاصة الدعم النفسي لطفلات والأطفال والنساء، ولكن للأسف، جاء القرار في هذه المرحلة، وتحديد سقف ستة أشهر فقط لتقديم المشروع والمقترحات المتعلقة بتعديل المدونة.

*** بالنسبة لكم ماهي اهم النقط التي ترونها تستوجب التركيز عليها في المدونة خاصة للنساء الأمازيغيات؟**

** في «صوت المرأة الأمازيغية» لا ننادي بتعديل أو بتغيير بعض بنود المدونة، ولكن نطالب بتغيير شامل وجذري للمدونة، لكون جميع بنودها مترابطة، وثانيا نعتبر أن فلسفة مدونة الأسرة يجب تغييرها، وأن تكون أكثر مساواة بين النساء والرجال، وأن تكون أكثر عدلا بالنسبة للأطفال، وتجسد التلاحم بين كل أفراد الأسرة.

وما نركز عليه في «صوت المرأة الأمازيغية» هو أن تكون هنالك قوانين تعيد الاعتبار للمرأة الأمازيغية، وانتشالها من الوضع التي هي عليه، حتى لا تبقى على هامش القوانين بالمغرب.

كجمعية، فإن مواكبتنا لمسار النقاش، لا يخرج عن الإطار الذي يسير فيه تعديل المدونة ولكن ما نركز عليه بشدة هو ضرورة استحضار اللغة الأمازيغية والفصل الخامس من الدستور في كل تعديل أو تغيير، كما يجب مراعاة ما تنص عليه القوانين التنظيمية لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية على علتها في التعديل المرتقب، كما يجب استحضار باقي القوانين التي وضعت من أجل تنزيل مقتضيات دستور 2011 ومنها القوانين التنظيمية المرتبطة بترسيم اللغة الأمازيغية.

كما يجب ترجمة مدونة الأسرة الجديدة إلى اللغة الأمازيغية، وأن تكون هناك حملات التعبئة حولها باللغة الأمازيغية.

*** بالنسبة لكم ماهي اهم النقط التي ترونها تستوجب التركيز عليها في المدونة خاصة للنساء الأمازيغيات؟**

** تعديل مدونة الأسرة يجب أن يبنى على مرجعية حقوقية، فهناك قوانين عرفية أمازيغية أكثر عدلا ومساواة بين الرجال والنساء، يجب اعتمادها واستحضارها في التعديل المرتقب، فعلى سبيل المثال الفصل 49 والذي استنبط من العرف الأمازيغي «تمازالت»، لم يتم تنزيله بعد، لأن هذا القانون ينص على مبدأ يقوم على حق تقسيم الممتلكات بين المرأة والرجل التي تم اكتسابها خلال فترة الزواج، باعتبار أن كد المرأة داخل البيت أو خارجه يعتبر مساهمة منها في تكوين ثروة الزوجين، كما أن الفصل 49 بفرض على الزوجة أن تقدم دلائل وحجج على مساهمتها في ثروة وممتلكات الزوجية، على عكس قانون تمازلات الذي يكفي عقد الزواج لتستحق الزوجة حقها من ممتلكات الزوج. في «صوت المرأة الأمازيغية» سبق لنا أن أعددنا مذكرة في هذا الإطار، وطالبنا بضرورة الأخذ بمبدأ تمازالت في المدونة، كما هو في العرف الأمازيغي، وأيضا هناك عدة أشياء رائعة جدا في العرف الأمازيغي، والتي يجب على المكلفين بإعداد مشروع تعديل المدونة أخذها بعين الاعتبار.

أولا مصطلح «تعديل» ليس مطلبنا، سواء في صوت المرأة الأمازيغية، بل ننادي بالتغيير الشامل والجدري، والذي يمكن أن يعزز المساواة بين الجنسين وحماية حقوق النساء والأطفال على أرض الواقع،

إن العديد من البنود ستنطلق من الواقع، ومن الثغرات الموجودة بالمدونة الخالية منذ 2004، لتنزيل الحقوق والمساواة الفعلية بين النساء والرجال.

على سبيل المثال، وكما قلت بالنسبة للفصل 49، فإنه يجب أن يعزز بقانون «تمازالت» فيما يخص تقسيم الممتلكات، نقول أيضا أنه يجب تعزيز المساواة الفعلية بين النساء والرجال، من خلال الحد من زواج القاصرات ومنع كل زواج دون سن 18 سنة، والقطع مع منح السلطة التقديرية للقاضي، وأيضا منع التعدد الزوجاتي للمساهمة في تعزيز المساواة بين النساء والرجال، ونفس الشيء بالنسبة للولاية التي كانت فقط في يد الزوج، فيجب أيضا ان تعطى للزوجة، وكذلك الإرث، يجب استبعاد التعصيب، إذن كل هذه القضايا والتي تعتبر عصب المدونة الأسرة يجب تغييرها بشكل شامل حتى تساهم بالفعل يجب تحقيق المساواة الفعلية بين الرجال والنساء وحماية حقوق الأطفال، وحفظ كرامتهم، خاصة على مستوى بعض المصطلحات التي يلقب بها الأطفال من قبيل «طفل غير شرعي» وهي من التعابير التي تكرس التمييز بين الأطفال.

*رشيدة.إ

فتيحة شتاتو : المرأة المغربية راكمت العديد من المكتسبات الدستورية والتشريعية والسياسية والحقوقية وأثبت جدارتها وحضورها الفعال في كل الميادين والمجالات

صرحت المحامية فتيحة شتاتو، عضو المكتب التنفيذي للجمعية الوطنية للمحامين بالمغرب، ورئيسة سابقة لشبكة رابطة أنجاد ضد عنف النوع، لجريدة العالم الأمازيغي» بإن المرأة المغربية خطت خطوات كبيرة على مدى العقدين الأخيرين على مستوى الحقوق حيث راكمت العديد من المكتسبات الدستورية والتشريعية والسياسية والحقوقية، وأثبت جدارتها وحضورها الفعال في كل الميادين والمجالات، سواء من خلال مزاولتها لمختلف المهن والوظائف بما في ذلك تلك التي كانت حكرا على الرجال كمهنة العدول على سبيل المثال لا الحصر».

وبالنسبة للمكتسبات ذكرت ما يتعلق بقانون الشغل والقانون 103-13 المؤطر لمحاربة العنف ضد النساء، الذي أسهم في تعزيز الحماية الجنائية للمرأة، وعمل على مأسسة خلايا العنف وإعطاء تعاريف لأشكال العنف، إلى جانب النص على تجريم أفعال لم تكن مجرمة من قبل، وتشديد العقوبة في بعض الأفعال.

وأضافت أن الدستور كان صريحا في حظر مختلف أشكال التمييز ضد النساء، ونص على المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية الواردة في الفصل 19، ووجوب إحداث هيئة للمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز. كما أشادت بمصادقة المغرب على الاتفاقيات الدولية للقضاء على التمييز بين الرجل والمرأة وحماية حقوق الطفل.

واعتبرت فتيحة شتاتو عدم الانخراط الفعلي للمرأة في عدد من المجالات، لا سيما السياسية وولوج مراكز القرار راجع لسيطرة العقلية الذكورية ليس لدى الذكور فقط بل عند النساء أيضا، كما يتجلى ذلك على مستوى رئاسة الأحزاب السياسية والجهات وغيرها من المؤسسات، مع أن الإحصائيات تفيد بأن عدد المتخرجات في مختلف التخصصات أكثر من الرجال وأن درجات تميزهن أكبر، واكدت على ضرورة وجود إرادة سياسية حقيقية في هذا الاتجاه، إلى جانب ضرورة تحمل جميع القطاعات المسؤولية من أجل التغيير، كما أن النموذج التنموي الذي يطمح إليه المغرب لن يحقق أهدافه إلا بإشراك النساء باعتبارهن نصف المجتمع، وأي ضرر أو تعسف أو عنف يلحق بالمرأة هو أمر مكلف للدولة ومعرقل لمسار نموها.

* بودرة.ن

عبد العزيز ملوك.. نريد مدونة تجمع تعبيرات المجتمع المغربي وتحافظ على تكامله وسلامته

نظمت جمعية الأهداف النبيلة بتعاون مع مؤسسة سلا للثقافة والفنون بمدرج المركب السوسيو -ثقافي سعيد حجي بسلا يوم الخميس 12 أكتوبر، ندوة علمية في موضوع: ”مدونة الأسرة، بين واقع التنزيل وآفاق التعديل“.

وشارك في اشغال هذه الندوة ثلة من الأساتذة والخبراء في هذا المجال وأشرف على تسيرها الإعلامية وصال امغري، بحضور الفعاليات الحقوقية والمهتمين بمجال الفكر والثقافة والفنون.

وجاء في مداخلة السيد عبد العزيز ملوك رئيس جمعية الأهداف النبيلة أن ”يوم 10 أكتوبر 2003 سيظل يوما تاريخيا في الذاكرة الوطنية المغربية وفي حياة الأسرة المغربية فهو اليوم الذي أعلن فيه السدة العالية بالله، جلالة الملك محمد السادس نصره الله أمام ممثلي الأمة بالبرلمان عن التعديلات الجوهرية التي أدخلت على مدونة الأسرة والأحوال الشخصية المغربية“.

وقال ”حيث أكد جلالة الملك خلال الخطاب بأنه: ”لا يمكنني بصفتي أميرا للمؤمنين، أن أحل ما حرم الله وأحرم ما أحله“، بهذه الجملة البليغة المعنى والعميقة المغزى التي حسم بها موضوع مرجعية المدونة قدم صاحب الجلالة الملك نصره الله أمام البرلمان مدونة الأسرة التي أجمعت كل تعبيرات المجتمع المغربي على اعتبرها مكسبا وطنيا حقيقيا كمحصلة لنقاش وطني ساهم فيه الجميع ... قضاة وعلماء شريعة وعلماء علم الاجتماع ومثقفون وحركات نسائية وذلك بعد سجال سياسي وفقهي لم يخل من حدة كادت أن تقسم المجتمع المغربي بين تيار حريص على الاجتهاد من داخل المرجعية الإسلامية والدفاع عن الأسرة وحمايتها، وتيار آخر يرفع مطالب تعديل القوانين المتعلقة بالأسرة بشكل اعتبره الكثير مسا ببعض قطعيات الشريعة الإسلامية واقتباسا من بعض التشريعات ذات التوجه التحرري“.

وأضاف السيد ملوك في معرض مداخلته ”أكثر من 19 سنة اذن مرت على وجود مدونة تحقق خلالها ما تحقق من مكتسبات ملموسة، ورغم ذلك تم تستطع أن تصل الى مستوى التطلعات التي وجدت من أجلها فلا زالت مثار نقاش وجدل واسعين ولا زال تفسير بنودها متأرجح بين مؤيد ومتحفظ ومهاجم“.

وأكد السيد الرئيس على أن جمعية الأهداف النبيلة تفتح هذه الندوة لاطلاع المجتمع المغربي عن أولى اللمسات لمراجعة مدونة ألهبت المواقع قبل الواقع وملأت الدنيا وشغلت عقول الناس، بغية فتح حوار صريح، ومناقشة مختلف الأفكار والتصورات، بكل مسؤولية والتزام لبلورة إجابات واضحة تهم الأسرة والمجتمع.

وختم مداخلته بقوله ”مدونة الاسرة المغربية حاليا معروضة على الإصلاح وحينما نتحدث عن اصلاح ليس من الضروري ان تكون هناك اعطاب بمعنى اننا نتحدث عن افق جديد“، وأردف «”فماذا نريد نحن اذن كجزء من هذا المجتمع».

وزاد ملوك قائلا «لا نريدها مدونة تعكس رأيا معينا، لا نريدها أن تكون مدونة للمرأة على حساب الرجل، ولا نريدها أبدا مدونة للرجل على حساب المرأة، بل نريدها مدونة للأسرة ككل، نريدها مدونة تشكل اجماع كل تعبيرات المجتمع المغربي، نريدها مدونة تحافظ على تكامل وسلامة المجتمع، وفوق كل هذا وذاك نريدها مدونة على صلة وثيقة بشرع الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، مدونة تحافظ على الأسرة وتصونها وتحد من نسبة الطلاق ومنسجمة كل الانسجام مع امارة المؤمنين ومع ما يريده صاحب الجلالة نصره الله لشعبه الوفي من نمو وتقدم وازدهار“.

* بودرة.ن

معلم وفاعل جمعوي من مدينة الحسيمة. إنسان بسيط. من هواة القراءة، واللعب بالحروف لتشكيل لوحات أدبية ألوانها مستقاة من دائرة وجوده في بعده الإنساني والهوياتي...

موضفا لأحداث تاريخية تنسجم مع سياق الأحداث، وعلى بياض 187 صفحة من الحجم المتوسط. روض الروائي خالد الملاحظ أبجديات اللغة العربية وطوعها، لتزدان رفوف المكتبات بميلاد باكورة أعماله الروائية "متاهات فريد زمانه".

في هذا الحوار، يحدثنا خالد الملاحظ عن تورطه الأول في الأدب قراءة وإبداعا، وعن مخاض ولادة هذا العمل الروائي، فضلا عن التحديات التي واجهته أثناء الكتابة، مؤكدا على "أن التحدي الأهم هو كيف السبيل للمساهمة في تقاسم أفكار كأرضية للنقاش من أجل بناء تشاركي جماعي للمعرفة، من خلال تشجيع الشباب والشابات بالخصوص في الاطلاع على جزء من تاريخ المنطقة بين الأمس واليوم من خلال مادة أدبية مقبولة تحمل على عاتقها ترويج ثقافة القيم".

الروائي خالد الملاحظ مبدع "متاهات فريد زمانه" في حوار مع "العالم الأمازيغي" (1/2):

ملف الهجرة من الريف وتحديدا زمن «المجاعة» يطرح أسئلة حرجة تستوجب إجابات علمية موضوعية

حاوره: خيرالدين الجامعي

مرحبا بكم أستاذ على صفحات جريدة "العالم الأمازيغي"، بداية من هو خالد الملاحظ؟

بداية أتقدم بجزيل الشكر لكم على فرصة التواصل وإضاءة بعض دروب العمل الروائي الذي أصدرته تحت عنوان: «متاهات فريد زمانه». بل الأكثر من ذلك سمح لي بالعودة إلى صفحات جريدة «العالم الأمازيغي»، هذه المدرسة الصحفية الأمازيغية الصامدة والرائدة. والتي لا تفوتني الفرصة دون الاعتراف بدعم الساهرين والساهرات عليها لكل الاقلام الأمازيغية الجادة، وقد كنت واحدا من الذين فتحت لهم ذراعيها لأنشر على صفحاتها بكل حرية بعض المواضيع بداية الألفية، حتى أنني كنت مراسلا لها إبان الكارثة الطبيعية لزلزال الحسيمة 2004.

خالد الملاحظ، معلم وفاعل جمعوي من مدينة الحسيمة. إنسان بسيط. من هواة القراءة، واللعب بالحروف لتشكيل لوحات أدبية ألوانها مستقاة من دائرة وجودي في بعده الإنساني والهوياتي...

هلا حدثتمونا عن تورطكم الأول في الأدب قراءة وإبداعا؟

الإنسان لا يختار هوايته طالما أن ميوله نحوها يكون محظ استجابة لرغبة داخلية طبيعية دفينة. كنت من جيل الثمانينات والتسعينات الذي عشق الأدب بكل تلاوينه. يومها كان للكتاب مكانة راقية في محيطنا، فمثلا من يتوفر على مكتبة هو الثري بيننا، واسمه يتداول بين الناس «فلان له مكتبة عظيمة». كان قطار أي نسخة كتاب لا تتوقف عند محطة رف أحد منا، بل تتنقل بلهفة من صديق لآخر دون توقف.

بدايتي الأولى كانت طبعا في نشر بعض المواضيع بالمجلة الحائطية المدرسية التي كانت عبارة عن لوح يثبت بركن من أركان ساحة المؤسسة التربوية وتعلق عليه الابداعات، «فايسبوك الزمن الماضي»، مع مطلع التسعينيات وظهور بعض الجرائد الورقية المحلية الجهوية والوطنية، حاولت آنذاك نشر بعض المقالات بجرائد مثل: الخزامى/تاويزا/كواليس الريف/تمازيغت/العالم الأمازيغي، كما انخرطت في مشروع جريدة بادس التي كانت تصدر من الحسيمة حيث كنت عضوا في هيئة تحريرها.

"متاهات فريد زمانه" باكورة أعمالكم الروائية، كيف ولدت فكرة القصة؟ وهل يمكن اعتبارها نقطة انطلاق مسيرتكم الأدبية؟

أستسمح في استهلال الإجابة عن السؤال في تقديم لمحة موجزة عن المُؤَلَّف «متاهات فريد زمانه»، باعتبارها الباكورة الأدبية الأولى من توقيعي في جنس الرواية باللغة العربية. واللوحات التشكيلية للغلاف من إبداع الفنان التشكيلي كريم أمسيرو.

صدرت الطبعة الأولى نهاية شهر مارس 2023، عن مطبعة السليكي أخوين بطنجة. وهي من الحجم المتوسط «cm 14/21»، عبر 187 صفحة توزعت 17 حكاية عن رحلة معاناة لأسرة من الريف المغربي زمن «المجاعة» دجنبر 1944، حيث ستحكم ظروف العوز على الأب برهن أرضه الفلاحية ببلدة «طاحونة الروابي» نواحي مدينة الحسيمة. غير أن رفض الاستغلال والحكرة دفعت بالأب إلى اقتراف جريمة قتل الراهن. أمام الواقعة لم يكن من خيار له سوى الفرار هو وأسرته الصغيرة نحو الجزائر هروبا من القصاص. ولتمويه الجميع قام بسلك مسار طرقي بين جبال كزناية وسهول كبدانة وصولا إلى نهر ملوية، حيث العبور نحو الضفة الشرقية والاستقرار ببلدة «كاريان أعويوة» نواحي مدينة وهران، والانضمام إلى جيش الطبقة العاملة في حقول المستعمر الفرنسي، مع ما يفرضه العمل من استغلال طبقي وعبودية قطيعة. جراء حمى التفويد سيرحل الأخ الأصغر بإحدى مستشفيات وهران، ثم سيلحقه الأب الذي قضى في ظروف غامضة. هنا ستوكل مهمة قيادة الأسرة للبطل الذي لم يكن مؤهلا لتحمل الغربة واليتم وتحمل مسؤولية الأسرة.

سنة 1952 سيسجن البطل «فريد» بتهمة الانتماء لخلية تابعة لجبهة تحرير الجزائر، وتشاء الصدف أن يمضي عشر سنوات بالمعتقل، وحين خروجه منه غداة استقلال الجزائر سيجد أن أمورا شتى قد تغيرت ولم يستطع التأقلم معها وعلى رأسها زواج الأم بالعدو الرمزي لوالده، وكذا زواج الأخت بصديق له كان ينعته بسارق الدجاج.

سيشتغل حمالا بميناء وهران، ونتيجة التعب ستأخذه غفوة استراحة على ظهر باخرة كانت متجهة نحو مارسيليا إلى رحلة تغيير هوية بالصدفة ليصبح اسمه «محمد الوهراني». وبهذه الهوية سيبصم على ولادة شخصية جديدة، تعلم النضال في مدرسة المناجم بمدينة لانس الفرنسية. النهاية كانت تراجيدية في استعصاء العودة نحو الوطن، وتفضيل العيش بدار العجزة بمدينة ليل تحت لقب آخر «الأفريقي» حيث وافته المنية في 17 أكتوبر 2006، تاركا وصية وهب جثته لكلية الطب، وطبع مذكراته التي أوصى بتحويل مدخولها لجمعية تعنى بمرضى السرطان.

أما عن مخاض ولادة هذا العمل، فيمكن تأريخه من فترة الحجر الصحي التي كانت مناسبة لتقاسم بعض خربشاتي الأدبية على جدران مواقع التواصل الاجتماعي، بحيث تفاعل العديد من القراء والقارئات بشكل إيجابي مع ما أنشره، فكانت الارتسامات والآراء حبلى بالتشجيع بل ومحفزة على المضي قدما في مجال الكتابة، وقد ذهب البعض إلى أبعد من ذلك متسائلا عن المانع في الطبع الورقي لبعض مما تقاسمته. وقد أقول ربما بهذا التشجيع المعنوي تشكلت فكرة «المغامرة» في امتطاء موجة طبع هذا العمل المتواضع.

ما هي أكبر التحديات التي واجهتموها أثناء كتابة روايتكم الأولى؟ وكيف تعاملتم معها؟

كما لا يخفى عنكم فمدينة الحسيمة عرفت في السنوات الأخيرة نهضة ثقافية فكرية متميزة وذلك من خلال إصدار العديد من المؤلفات، وإن كانت السمة المشتركة بينها هي تناول المجال «التاريخي/المعرفي» وفقط، أي كثرة المنتوج التاريخي بمقابل ندرة المنتوج الأدبي. وربما كان هذا هو التحدي الأول بالنسبة لي وهو كيف السبيل للمساهمة في تقاسم أفكار كأرضية للنقاش من أجل بناء تشاركي جماعي للمعرفة، من خلال تشجيع الشباب والشابات بالخصوص في الإطلاع على جزء من تاريخ المنطقة بين الأمس واليوم من خلال مادة أدبية مقبولة تحمل على عاتقها ترويج ثقافة القيم، بمعنى آخر تجسير معرفي بين التاريخ والأدب. لربما من يطلع على الرواية سيبحث ويقرأ ويتساءل عن تاريخ المنطقة بحثا عن إجابات للاستفزازات المفترض حدوثها أثناء القراءة «عام المجاعة» «القرصنة البحرية» «العلاقات الاجتماعية» «الهجرة» الأحداث التاريخية بالريف» ...الخ.

التحدي الثاني هو فتح ملف الهجرة من الريف بشكل عام، والهجرة نحو الجزائر بشكل خاص، وتحديدا زمن «المجاعة» بالريف مع ما يطرح من أسئلة حرجة تستوجب إجابات علمية موضوعية. وحيث أنني لست باحثا متخصصا ولا مفكرا ولا مؤرخا فقد حاولت طرح أسئلة مفتوحة تاركا الإجابة لذوي الاختصاص. في انتظار أن يحظى موضوع الهجرة نحو الجزائر بحقه في التوثيق التاريخي العلمي.

التحدي الثالث هو مغامرة طبع ونشر رواية، في زمن قل فيه فعل القراءة، واختفى القراء والقارئات وراء شاشات الهواتف المحمولة. بل تحمل مشاق طبع رواية على نفقتك الخاصة بعيدا عن دور النشر، والرهان على تسويقها بالحسيمة عبر مكتبة وحيدة، ومع ذلك كانت المبيعات أكثر من المنتظر، بل وكان البيع والتسويق النضالي حاضرين من خلال مساهمة بعض جنود الخفاء.

هل اعتمدتم على تجارب شخصية أو مراجع تاريخية في تطوير القصة وخلق عالم الرواية؟

فاجأني العديد من القراء والقارئات في تساؤل محوري حول مدى واقعية قصة الرواية. فكان جوابي بكل صدق وواقعية: كل أحداث الرواية مستوحاة من الخيال ولا علاقة لها بشخصية ما. شخصيات الرواية الأربع والخمسون أغلبها/كلها متخيلة ولا وجود لها في الواقع... وقد نقول أن كل تشابه في الأسماء ليس من قبيل الصدفة ولكنه من وحي التاريخ، لأن التاريخ يعيد قراءة نفسه.

وفي ذات السياق أكرر القول مرة أخرى بأنني لست باحثا ولا مؤرخا، وعليه كان من الطبيعي جدا اعتماد بعض المصادر التاريخية ـ على قلتها ـ كمنطلق أستمد منها شرعية الألوان الأساسية في التأسيس لأرضية الرواية، وبوصلة في رسم شخصياتها وخريطة لإحداثيات مواقعها، وسندا في إعادة إحياء أحداثها.

يتناول عنوان الرواية مفهوم "المتاهة" و"فريد زمانه"، عن ماذا تعبر هذه المصطلحات وكيف يتجلى أثرها في سرد القصة؟

المتاهة في تعريفها البسيط هي سلسلة من الممرات بعضها مغلق وبعضها مفتوح قد تستخدم لقياس قدرة الإنسان أو الحيوان في الاستفادة من الاختبار. أما في بعدها المجازي فقد تحيلنا إلى الارتباك العقلي المتعمد وقياس مدى جاهزية الانسان للتحرر من شباك الأسئلة عبر إيجاد المخارج الممكنة، ففي المتاهة هناك حل للحيرة فقط يجب الاستمرار في البحث والإصرار على ايجادها. وقد تكون ربما هذه هي المنهجية المعتمدة في الرواية وذلك برسم مسارات/متاهات مختلفة بحيث كل متاهة هي تجربة حبلى بالأسئلة وبالأفكار والقرائن المختلفة في ذات الوقت، وعوض أن تحيلك على مخرج جاهز وأجوبة شافية فهي تحيلك على متاهة أخرى بحمولة أحداث مختلفة قاسمها المشترك هو أسئلة مستفزة للذاكرة التي عليك تفكيكها واسترجاع صورها الأصلية بالرجوع إلى أرشيف المخيلة. خلاصة هي أحداث ورموز تمثل جزءا من مسارات حياتنا التي على عقلنا تحريك أساطينه لتحليلها وخلخلة التمثلات الهشة بحثا عن العبرة من خلال التحليل العلمي الموضوعي.

أما عن شخصية فريد المتميزة فهي فعلا فريدة، وتكمن الفرادة في مشاعر الإحباط المتتالية التي لم تمنعه من خلق جسر بين الألم والأمل، ورافقه الأمر حتى في رسم سيناريو وفاته. شخصية خرجت من جبة الإنتماء إلى الجماعة الضيقة «آيت ورياغل/الريف» إلى شخصية الانسان المتجرد من الانتماء «العالمية»، إذ بادر إلى «نشر تجربته الشخصية لتكون درسا للجميع، كما تبرع بجثته لكلية الطب، لإيمانه بأن العلم هو الكفيل بحل معضلات المجموعات البشرية».

أما في بعدها النوعي فهي شخصية مركبة تعيش تناقضا وجدانيا مثلا: يتعب من أجل أن يرتوي ماء وحين يصل العين يعود إلى نقطة الصفر دون أن يشرب. لقاء الأم مثلا، ظل يحلم به أكثر من عشر سنوات، وحين وصل إلى عتبة الباب عاد من حيث أتى.. البحث عن المنزل الذي أعتقل منه بوهران، الخ.

البعد الفلسفي لشخصية فريد: يوحي بأن تجربة فريد الحياتية بما تعنيه من إكراهات وتحديات متناسلة، مع محدودية قدراته العلمية جعلته يواجهها بطرح أسئلة تلو أخرى بشكل يوحي بأنه يستعيد ذلك الطفل الفيلسوف الذي بداخله بطرح الأسئلة قصد إشباع فضوله المعرفي، فالطفل يولد فيلسوفا كما يقول البعض.. والسؤال في الفلسفة أهم من الجواب كما قال أحد الفلاسفة، فالجواب إغلاق لموضوع والسؤال حوله يعني إعادة فتحه...

قد أقول نهاية بأن اختيار تسمية الشخصية الرئيسية بفريد لم تكن اعتباطيا، بل لفرادتها بين المعنى والمبنى في سياق الأحداث. إذ يجسد صراعا بين هويتين أو أنيين، صراع بين فريد الريفي ومحمد الوهراني وبعده الأفريقي، دون إغفال مجال تحرك الشخصيتين حيث هو كذلك صراع للأمكنة/الوطن بين الريف والجزائر وفرنسا، والنواة أو المرجع الأساس في قياس درجة ميلان الصراع هي الشخصية الأصلية الورياغلية، حيث العناد والإصرار، الألم والأمل...

ما هو المشهد أو الفصل الذي يمثل لكم أهمية خاصة في روايتكم؟ ولماذا؟

كفاعل حقوقي يناهض التمييز (ضاحكا)، أعتقد أنه لا يمكن لي أن أميز فصلا أو مشهدا عن الآخر، فكل يكمل الآخر، كالبنيان يشد بعضه بعضا.

(يتبع في العدد القادم)

احتفال المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية يحتفي بالذكرى الثانية والعشرين للخطاب الملكي السامي بأجدير تحت شعار «جميعا من أجل تعزيز قيم التضامن في ثقافتنا المغربية»

وإذ يأتي التخليد في ظل الكارثة الطبيعية التي ألمّت بعدة مناطق من الأطلس الكبير، فإنه يكتسي طابعاً خاصّاً، إذ يتمّ هذه السنة في تواؤم مع ما تستلزمه ظروف الفاجعة من تضامنٍ، لم يتوانَ المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في الانخراط فيه، بالدعم المالي والعَيْني، لفائدة مواطنينا في المناطق المنكوبة. ومن تمّ اعتمد الشعار المذكور سالفا.

ويستمدّ هذا الخيار جوهره من كل ما تزخر به ثقافتنا الوطنية عامة، والثقافة الأمازيغية بوجه خاص، من معالم، وكنوز، ومأثورات متأصلة في قيم سامية تتصدّر منظومَتها قيمة التضامن والتآزر في النكبات والكوارث. ولا غرو فإنه فضلا على ما أبلاه المعهد في هذا المضمار من مبادرات تضامنية (زلزال الحسيمة، جائحة كوفيد،...)، فمن بين الانشغالات الفكرية والبحثية لمؤسسة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ، اهتمامه بكل ما يشكّل هذا الموروث الثقافي بتجلياته المادية واللامادية، والعمل على الحفاظ عليه وصون كرامة حامليه ومنتجي تعابيره الفنية والإبداعية واللغوية.

***إعداد : خديجة عزيز– تصوير : عبد الله فداح**

منح جائزة الثقافة الأمازيغية برسم سنة 2022

طبقا لمقتضيات الظهير الشريف المحدث والمنظم للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية يتم كل سنة منح جائزة للثقافة الأمازيغية من قبل المعهد، بمناسبة تخليد ذكرى الخطاب الملكي بأجدير وتأسيس المعهد.

وتهدف هذه الجائزة إلى النهوض بالثقافة الأمازيغية وحمايتها وتطويرها في مختلف تجلياتها عبر تشجيع مبدعيها وفنانيها ومفكريها وباحثيها.

الإعلان عن انطلاق الاحتفال بذكرى حدث أجدير يوم 17 أكتوبر 2023.

- دقيقة صمت ترحما على روح ضحايا زلزال الحوز ؛
- النشيد الوطني؛
- كلمة الأستاذ أحمد بوكوس عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية؛
- كلمة السيد الأمين العام الحسين المجاهد؛
- كلمة السيد رئيس الدورة الأستاذ كريم بن سوكاس؛
- كلمة السيدة رئيسة لجنة الجائزة الأستاذة صباح علاش.

تنشيط: الأستاذ بنعيسى يشو

في كلمته بمناسبة توزيع جوائز الجائزة الوطنية للثقافة الأمازيغية في حفل نظمه المعهد يوم 17 أكتوبر 2023 بمقره، قال الأستاذ الحسين مجاهد، الأمين العام للمعهد، إن «الاحتفال بالذكرى الـ22 للخطاب الملكي بأجدير يتزامن والكارثة الطبيعية التي شملت العديد من مناطق الأطلس الكبير»وأن «المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية لم يتوان في الانخراط في حملة التضامن مع المواطنين المنكوبين، سواء عبر الدعم المالي أو العيني». وأبرز أن المعهد له اهتمامات بخصوص الحفاظ على الموروث المغربي الأمازيغي الفريد، عبر صيانته ودعم حامليه ومنتجيه».

ومن جهتها قالت السيدة صباح علاش، رئيسة لجنة الجائزة الوطنية للثقافة الأمازيغية، إن « اللجنة تحتوي على عشر لجان فرعية، اشتغلت على عمليات تقييم ملفات الترشيح المقدمة، حيث عقدت اجتماعها الأول في 30 ماي المنصرم، قبل أن يتم الحسم في الإجراءات العملية والتدابير التنظيمية في 13 يوليو الماضي، لتستمر بعدها أشغالها إلى شهر يوليوز من العام الجاري، ويتم رفع التقارير النهائية بعد هاته الفترة».

مضيفة أن عدد المترشحين للجائزة بلغ 76 مترشحا ومترشحة في ما يصل إلى 11 صنفا، وفق المتحدثة ذاتها، و أن الأصناف «همت في الغالب الشعر، والنثر، والعلوم الإنسانية والاجتماعية، و الصحافة السمعية والبصرية، والأغنية الأمازيغية التقليدية والعصرية».

ومن جملة التوصيات التي قدمتها اللجنة، بحسب الأستاذة صباح علاش، « في مجال التطبيقات والمواد الرقمية، ضرورة التصريح بالملكية الفكرية لدى المترشح. أما في صنف الفيلم الذي لم يشهد أي ترشيحات هاته السنة، فاللجنة أوصت بإسناد تنظيم هاته الجائزة إلى إحدى الجمعيات المهتمة بالسينما الأمازيغية. وفيما يخص المجال الأدبي، هناك توصية بتكثيف الدورات التكوينية في مجال تقنيات الكتابة الأدبية».

وسجلت أن أطوار المداولة مرت في ظروف ملائمة وموسومة بالجدية، وطبقا لمقتضيات القانون الداخلي و القانون الخاص بالجائزة.

وشملت أصناف الجوائز المعلن عنها لهاته السنة «الإبداع الأدبي الأمازيغي»، و« الدراسات والأبحاث»، و«العلوم الإنسانية والاجتماعية»، و«الإعلام والاتصال»، إلى جانب صنف «التطبيقات والمواد الرقمية»، ثم صنف «الأغنية الأمازيغية»، إضافة إلى صنف « الرقص الجماعي»، فيما لم يتم تقديم جوائز في الأصناف الآتية: «الفيلم» و«الترجمة» و « المخطوط الأمازيغي» بسبب غياب الترشيحات لها.

وفيما يلي لائحة الفائزين بالجائزة الوطنية للثقافة الأمازيغية :

- الجائزة الوطنية للإبداع الأدبي الأمازيغي (صنف النثر) فازت بها فاضمة فراس عن رواية (نفطات)، والجائزة الوطنية للإبداع الأدبي الأمازيغي (صنف الشعر) لمحمد الزيادي عن ديوان «جمرات وجليد»، والجائزة الوطنية للدراسات والأبحاث (مجال التاريخ) لبلحسن علي عن كتابه «أيث ورياغل، مقاربة تاريخية-اجتماعية من خلال وثائق جديدة «أيت قمرة 1660-1920».

ونال الجائزة الوطنية للدراسات والأبحاث في مجال العلوم السياسية رشيد سيح، عن عمله «الأمازيغية في الحقل السياسي بالمغرب تحليل لرؤى الفاعل السياسي للأمازيغية»، والجائزة الوطنية للتطبيقات والموارد الرقمية (صنف التطبيقات) محمد أبورات عن عمله «السنابل المحمصة».

وحصلت غزلان عصامي على الجائزة الوطنية للإعلام والاتصال (صنف الصحافة المرئية) عن عمل بعنوان «الصحة»، في حين عادت الجائزة الوطنية للإعلام والاتصال (صنف الصحافة السمعية) لسعيد حسني عن برنامج «أين اتجه الكلام» (ماغريدا واوال).

وعادت الجائزة الوطنية للأغنية الأمازيغية (صنف الأغنية التقليدية) لفاتح أعراب عن أغنية «تمازيرت اينو د ادامن اينو يان أيان» (بلدي إنه دمي)، والجائزة الوطنية للأغنية الأمازيغة (صنف الأغنية التقليدية) لحسن شيبان عن أغنية «مكعنا وول اينو (ماذا بك قلبي)، و الجائزة الوطنية للأغنية الأمازيغية (صنف الأغنية العصرية) لنوح العثماني عن أغنية «الزوال»، والجائزة الوطنية للمسرح عن عرض «سفوماتو» لفرقة محترف دامازيغ للبحث الدرامي-تزنيت.

وتم منح الجائزة الوطنية للرقص الجماعي لفرقة كناوة خملية، والجائزة الوطنية للرقص الجماعي لفرقة أحيدوس بجهة الشرق، دبدو، تاوريرت.

المعهد الملكي يقارب آثار زلزال الأطلس أو الحوز وتداعياته على الموروث الثقافي المحلي

تضمن برنامج حدث أجدير هذه السنة تنظيم مائدة مستديرة يوم 18 أكتوبر 2023، حول موضوع «الثقافة الأمازيغية وتداعيات زلزال والأطلس»، تضمنت مقاربات وصفية وتحليلية ذات طابع أكاديمي، لمختلف جوانب الكارثة وتداعياتها، والتدابير المتعين اتخاذها خاصة للحفاظ على هوية الموروث الثقافي المادي واللامادي وصيانته وتأهيله وإشراك الساكنة في التصورات الممكنة لذلك التأهيل، كما تتوخى هذه المائدة المستديرة ، بحسب مطوية للمعهد، المساهمة في تعميق النقاش العمومي حول آثار زلزال الأطلس أو الحوز وتداعياته على الموروث الثقافي المحلي، والوقوف عند مسألة العدالة المجالية بالمغرب، وأدوار الساكنة والخبراء والفاعلين المحليين في بلورة تصورات إعادة التأهيل والتغلب على تحديات تنزيلها على أرض الواقع، ثم الرهانات الأساسية في مجال التنمية المستدامة. ولهذه الغاية استدعى المعهد كفاءات وطنية من داخل المغرب وخارجه، ضمت خبراء وباحثين وإعلاميين لهم دراية بالموضوع.

وشارك في هذا اللقاء العلمي الهام الذي ترأس أشغاله الأستاذ الحسين مجاهد، الأمين العام للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، كل من الأستاذ اسماعيل العلوي؛ الوزير السابق وأستاذ الجغرافيا بجامعة محمد الخامس بالرباط سابقا، و الأستاذ لحسن حيرا، أستاذ باحث في الأنثروبولوجيا والسوسيولوجيا، والأستاذ عبد السلام أمرير باحث في التراث، والأستاذ الحسين آيت باحسين أستاذ باحث في الأنتروبولوجيا ورئيس الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي والأستاذ عزيز بن الطالب باحث بالمعهد ورئيس المركز الدولي للواحات والمناطق الجبلية بالمغرب و الأستاذ محمد أوبنعل باحث في

المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ينظم معارض فنية تخليذا لذكرى اجدير

- معرض آخر إصدارات المعهد (مركز الترجمة والتوثيق والنشروالتواصل)؛ تقديم الأستاذة ابتسام السربوت؛
- معرض للوحات التشكيلية (مركز الدراسات الفنية والتعابير الأدبية والانتاج السمعي البصري)؛ تقديم الأستاذ ادريس أزضوض؛
- معرض صور من التراث الثقافي المادي واللامادي الأمازيغي (مركز الدراسات التاريخية والبيئية) تقديم الأستاذ الوافي النوحي؛

BANK OF AFRICA
بـنــك أفــريقيــا BMCE GROUP

قارّتنا، مستقبلنا

credithabitat.ma

سلف السكن
100% عن بعد !

BANQUE CONNECTÉE

080 100 8100
BANKOFAFRICA.MA

بنك أفريقيا - شركة مساهمة رأسمالها 270 698 087 2 درهم - مؤسسة إئتمان - قرار إعتماد رقم 94-2348 بتاريخ 23 غشت 1994
- 140 محج الحسن الثاني - 039 20 الدار البيضاء - المغرب - س.ت. : 27129 الدار البيضاء - رقم التعريف الجبائي : 01085112